الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على الأنظمة السياسية العربية

دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث
في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب الباحث:
قراب بلال ضياء الدين

إشراف:
أ. د. يحياوي هادية

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زو اقري الطاهر	أستاذ	جامعة خنشلة	رئيسًا
يحياوي هادية	أستاذ	جامعة خنشلة	مشرفًا ومقررًا
صالحي نصيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوًا ممتنحنًا
نوري عزيز	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوًا ممتنحنًا
سالك نبيلة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 01	عضوًا ممتنحنًا
إيدري صفية	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	عضوًا ممتنحنًا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

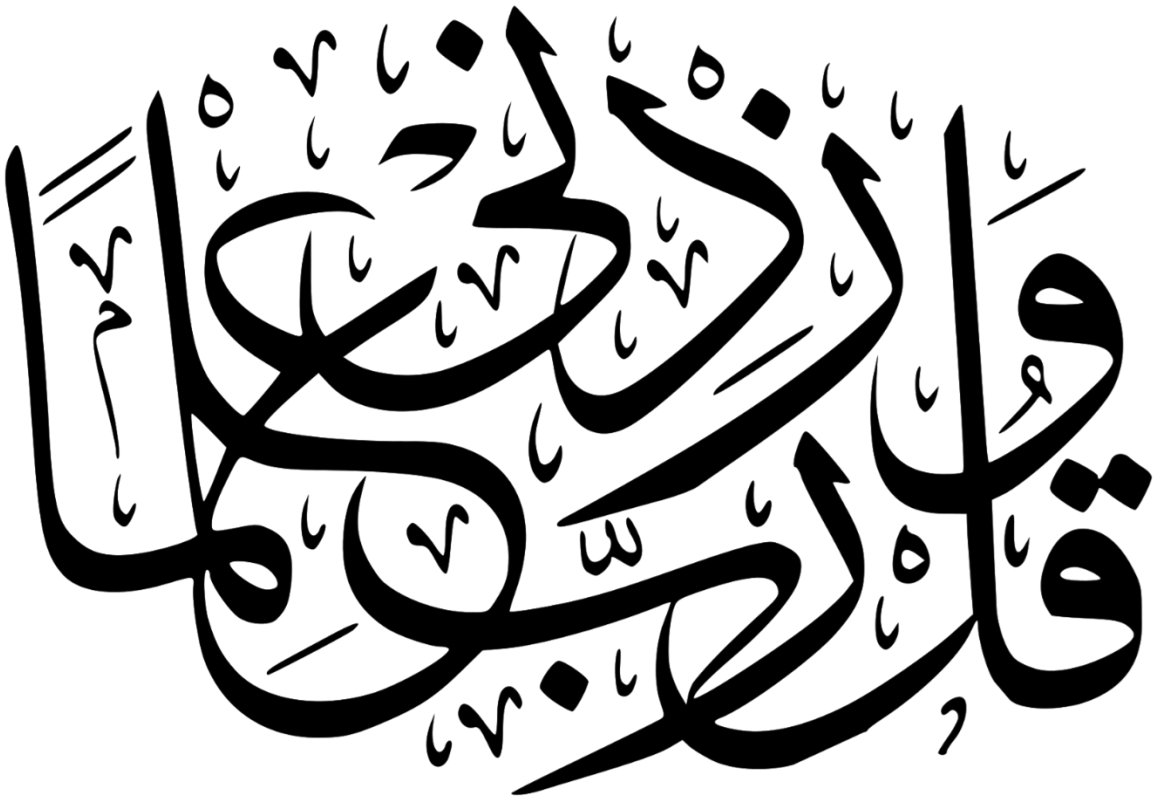

شكروعرفان

الشكر في عظيمِ الصنائع قليل، وفي رواءِ الهمم نهرًا بالخيرات يسيل لمن أعطاهم وأجزلوا بعطائهم.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان للبروفيسور **يحياوي هادية** على عطائها الدائم وسعة إلهامها اللامحدود، التي تركت في نفسي أثرًا لا يُنسى أبدا تألّقا وإخلاصاً طيلة مساري الجامعي بأطواره الثلاث.

كما أشكر أعضاء اللجنة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل.

إهداء

إلى

جنّتي أمّي

رمْز التّضحِية والعطاء أَبِي

أهديكُما ثمْرة نجاحِي و تخرّجِي

فما كَان ليتَحقّق لوْلا توفِيق اللّه ثم رفعة كفّيكمَا آناءَ كل صَلاة

إلَى نُورِي المُضَاء الذِي لاَ يَنْطفِئ، منْ حُبّهم يَعْلُو فَوقَ كلٌّ حُب إخْوَتِي وأخَوَاتِي حَنِين، هيْثَم، مَلاَك، يَسّين، وِئَام

إلى مَنْ مَدَّت أيَادِيهم فِي مَوَاطنِ الضُّعْفِ، فِي أحْلَك الظرُوفِ، إلى الذّين مَا انْفَكُّوا يومًا عن تَقْدِيم العَوْن والدَّعْم ابْن الخَالَة الكَرِيمَة شعَابْنَة مُحَمَّد لمِين (أخِي الذّي ولَدتْهُ المَوَاقِف) أَصْدِقَائِي بلال قصة وحاتم تلية

إلَى كلّ أسَاتِذَتي بالقِسْم

إلَى زُملائِي رُفقَاء الدّرْب..... جَمَال، يَاسَر وعَبْد الحَمِيد

إلَى أوْلئِكِ المُطّلِعِين علَى عَثرَاتِنَا وَعيُوبِنَا، التِي اجْتَهَدْت فِي إخفَائِهَا غيْر راضِين باسْتِكَانَتِي

أهْدِي هَذَا البَحْث.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأوَّل: المدخل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأوَّل: مفهوم الأمن الطاقوي.

المطلب الأوَّل: تعريف الأمن الطاقوي.

المطلب الثاني الأمن الطاقوي وفق تصور المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: محورية أمن المضائق في مسار الإمدادات الطاقوية.

المبحث الثاني: ماهية الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الثاني: مناهج البحث في النظم السياسية العربية.

المطلب الثالث: أزمات الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأوَّل: المكانة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: التحديات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني: الخصوصية الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأوَّل: بينية التهديدات الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأوَّل: تداعيات التهديدات الأمنية اللامتناظرة على الأمن الطاقوي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: دولة الإمارات العربية المتحدة في خضم فوضوية البيئة الإقليمية.

المطلب الثالث: تأثير التهديدات الهجينة على المدرك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية.

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأوَّل : خيار حوكمة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: استراتيجية التنويع الطاقوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: خيار دبلوماسية الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثالث: التفاعلات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأوَّل: التفاعل الأمريكي الإماراتي

المطلب الثاني: التفاعل الصيني الإماراتي

المطلب الثالث: التفاعل الروسي الإماراتي

الفصل الثالث: استشراف جيوسياسية الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على النظام السياسي الإماراتي.

المبحث الأوَّل: السيناريو الاستمراري.

المطلب الأول: سيناريو التحوط الاستراتيجي

المطلب الثاني: سيناريو التكيف الاستراتيجي

المطلب الثالث: تقييم السيناريو الاستمراري

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي

المطلب الأوَّل: تداعيات التوترات الإقليمية على الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: تزايد الضغوط الدولية على الإمارات العربية المتحدة لإدارة التوترات الإقليمية.

المطلب الثالث: تقييم السيناريو التشاؤمي.

المبحث الثالث: سيناريو التحول الطاقوي الكامل.

المطلب الأوَّل: آفاق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني: ميكانيزمات التحول الطاقوي

المطلب الثالث: تقييم الجدوى الاقتصادية للتحول الطاقوي الكامل

خاتمة.

مقدمة

مقدمة.

إنَّ الحركية والديناميكية المستجدة لمختلف الظواهر الأمنية، كثيرًا ما تفرض على الدراسات التفسيرية، التكوينية والنقدية تواترًا في مجال التنظير بهذا الحقل، مما أنتج لنا هذا تراكمًا معرفيًا خالصًا هدفه بالأساس الكشف عن اللبس والغموض عن ماهية المتغيرات الأمنية بطرح جملة من التساؤلات والتي تتجلى في: ماذا نؤمِّن (الموضوع المرجعي)؟ من يُؤمِّن؟ (أي الجهة الفاعلة) وكيف نؤمِّن؟ كل هذا يندرج ضمن خانة مجابهة الأخطار والتهديدات المشكلة للأمن القومي والذي يعد مرتكز أساس لنظم الدولة الحديثة، حيث تشكل الأنظمة السياسية العربية من أهم المفاصل الفاعلة بالبيئة الدولية والتي تهدف لحماية مصالح الأمة الحيوية والأمن المشترك، بيد أن نفاذ قوى خارجية فاعلة بالنظام الدولي شكل هذا تحد لاستمرارية المسار التكاملي العربي من خلال تضارب في المصالح بين الأنظمة العربية القُطرية، لاسيما تعلق الأمر بالطاقة وضمان إمداداتها، حيث يتصدر هذا المتغير أولويات الوحدات السياسية العربية ويُشكل المدرك الاستراتيجي الأساس لها. خاصة في ظل تواترية أزمات الطاقة الحاصلة بالمشهد الدولي والتي كانت أزمة أوكرانيا آخرها إن لم تكن أبرزها.

فرضت تبعات هذه الأزمات على الدول المنتجة والمصدرة لمختلف مصادر الطاقة أن تبني شبكة من التحالفات الاستراتيجية مع حلفاء فاعلين على المستوى الدولي والإقليمي، حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الوحدات السياسية العربية ذات الفاعلية الإقليمية والعالمية التي تهدف إلى صون مصالحها الحيوية لاسيما الطاقة وضمان توصيل آمن ومستدام لها عبر مختلف الخطوط والمسارات البحرية، وذلك بتفعيل مجمل المقدرات لتبني أدوار نافذة على المستوى الإقليمي بوجه الخصوص.

الأهمية العلمية.

تتمخض أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع والمتغيرات المشكلة له مع النتائج المتوصل إليها ، ومنه تتضح:

من خلال فهم الديناميكيات الجيوسياسية لقطاع أمن الطاقة في المضائق ونقاط الاختناق الاستراتيجية (مضيق هرمز وباب المندب)، كما تُبرز الرؤية الواضحة بتأثير هذه الممرات البحرية على تدفقات الطاقة نحو الأسواق العالمية ومساهمة متغيرات البحث هذه في تحليل ترابطية الاضطرابات بسلاسل الإمداد الطاقوي على النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنه صياغة مقاربات أمنية لصنع استراتيجيات طاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تعد الإيرادات المالية من قطاع المحروقات من المتغيرات الأساسية والبديل المحدد لرسم معالم السياسة العامة الإماراتية، ومنه يعد مثالًا علميًا في تقييم وإدارة أنواع التهديدات المرتبطة بنقل آمن ومستدام للطاقة الإماراتية عبر المضائق البحرية.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى رصد كيفية تحقيق الأمن الطاقوي في المضائق البحرية ونقاط الاختناق الجيوسياسية ذات التأثير على قطاعات عدة بالنسبة للنظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إبراز الأطر النظرية التي تدرس الاستدامة الأمنية الشاملة للنظام السياسي الإماراتي وتعرض لترابطية هذا المتغير بمختلف قطاعات الأمن لهذه الدولة الخليجية الناشئة، ومنه تحقيق نتائج مع عرض توصيات ومقترحات موجهة بالأساس للهيئات الأكاديمية التي تعنى بإنتاج البحوث العلمية لمجابهة الأخطار والتهديدات الأمنية على مستويات عدة.

إشكالية الدراسة.

تنطوي دراسة الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيرها على الاستقرار النسقي والنظامي السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة على إشكالية ترتبط بشكل رئيسي بتعقد وتشابك التفاعلات الحاصلة في البيئة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، وانكشافها الأمني لجملة من الأخطار الأمنية البينية ومدى إدراك النخب الحاكمة الإماراتية لها ، ومنه فإن السياق العام لإشكالية الدراسة يتضمن جيوسياسية المضائق وأثرها في تعطيل تواصل إمداد صادرات الطاقة الإماراتية نحو الأسواق الدولية مما يُسفر عن تعاظم مختلف أنواع التهديدات المباشرة على الأمن القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة القائم على التوازن الاستراتيجي الذي مرده إيرادات وعائدات مصادر الطاقة.

وعلى هذا الأساس تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

كيف يؤثر الأمن الطاقوي في المضائق على الأنظمة السياسية العربية وكيف تعامل النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع هذا التأثير ؟

تنبثق عن الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية.

1. كيف تتعامل الإمارات العربية المتحدة مع التحديات الجيوسياسية المرتبطة بالمضائق البحرية من أجل الحفاظ على أمنها الطاقوي؟
2. كيف تؤثر التوترات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز وباب المندب على السياسات الأمنية والطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟
3. ما مصير استدامة السياسات الطاقوية بدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى المتوسط والبعيد، لاسيما في خضم بينية الأخطار والتهديدات الأمنية التي تشهدها البيئة الإقليمية ؟

فرضية الدراسة.

كما تقوم الدراسة بعرض فرضية علمية تعد ضابطًا أساسيًا يحدد مسارها مع إبراز تفسير محتمل خاضع للاختبار متمثلًا في:

كلما كان هناك تغير في طبيعة التهديدات الأمنية، لا سيما تلك المرتبطة بأمن المضائق الحيوية، أدى ذلك إلى دفع دوائر صنع القرار في الإمارات العربية المتحدة إلى إعادة تقديم بدائل ومقاربات استراتيجية موجهة نحو بيئتها الإقليمية وتفاعلها الدولي.

حدود الدراسة:

تتحدد مجالات الدراسة على النحو الآتي:

مكانيا

تركز هذه الدراسة على الأمن الطاقوي مُتَّخِذةً من المضائق البحرية (مضيق هرمز وباب المندب) ودولة الإمارات العربية المتحدة كحيز مكاني لوصف ديناميكية المتغيرات ومختلف الظواهر الأمنية التي تطرحها جيوسياسية التفاعلات الإقليمية والدولية الناجمة عن طبيعتها وبينية التهديدات الحاصلة، حيث تتم دراستها بشكل أفقي شامل للمستويات المحلية والإقليمية والدولية.

زمانيا

وإن كانت الدراسة لا تطرح حدودًا زمنية مضبوطة، فإنها ترتبط بشكل عام ببداية القرن الحادي والعشرين، وعلى نحو خاص منذ الأحداث التي عرفتها الأنظمة السياسية العربية سنة 2011، مُخَلِّفَةً بذلك عددًا من الفراغات الأمنية وجملة من التهديدات الجدية والمتزامنة مع التحولات الهيكلية والبنيوية التي مست النظام الدولي، نظرًا لتنامي بؤر التوتر ومختلف

الصراعات بين فاعلها، في مشهد كان لمتغير **الفوضى** السمة البارزة به، خاصة مع غياب حكومة عالمية منظمة تحتكم إليها الوحدات السياسية الدولية.

الدراسات السابقة.

فرضت ظواهر الدراسة بالرجوع إلى مختلف الأدبيات السابقة للمتغيرات المراد تحليلها وإبراز أنماط تفاعلها وترابطها فيما بينها مع مناقشتها ونقدها على نحو علمي وعملي حيث:

- ناقش كتاب "The United Arab Emirates: Power, Politics, and Policy-Making" للمؤلف "كرستيان أولريشسن" (Kristian Ulrichsen) الذي يُعد دراسة شاملة تبحث في تطور دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث هياكل السلطة وصنع السياسات، حيث تطرق الكتاب إلى تحليل عميق للخلافات بين الإمارات السبع حول توزيع السلطة والموارد، كما ناقش أثر المورد الطاقوي في عملية التمكين الاقتصادي وكيفية استثمار عوائد الأصول المالية من قطاع الطاقة في مشاريع التنمية المستدامة وأثرها في التفاعلات الحاصلة إقليميًا ودوليًا، مبرزًا ترابطية العلاقة بين متغيري الاقتصاد والسياسة من خلال تأثير مصادر الطاقة وعوائدها في تعزيز النفوذ السياسي على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي.
- وقدم "كرم شحرور" (Karam Shahrour) تحت إشراف البروفيسور "لورانس لوير" (Laurence Louër) ورقة بحثية سنة 2020 موسومة بـ: " The evolution of Emirati foreign policy (1971-2020): The unexpected rise of a small state with boundless ambitions" والمنشورة من قبل برنامج الكويت في معهد العلوم السياسية، إذ تطرق للسياق التاريخي وتشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة، موضحًا التنوع الاقتصادي والمشاركة العالمية، كما التحول نحو سياسة خارجية حازمة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 التي هدفت لتحقيق التوازن الاستراتيجي بين المصالح الإقليمية

والدولية من خلال تبني القوة الناعمة والدبلوماسية، مبرزًا كذلك بينية التهديدات المؤثرة لتصبح بذلك لاعبًا إقليميًا في منطقة الشرق الأوسط يتعدى مداه نحو البيئة العالمية، وبالتالي قدمت هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لمسار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع التركيز على قدرتها في التكيف وطموحها وقدرتها على التعامل مع الديناميكيات الإقليمية والدولية المعقدة.

- "**النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية**"، للأستاذ الدكتور عمر كامل حسن، يتناول الكتاب التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية مطلع الألفية الجديدة، كما يناقش مستوى التحديات المحلية والإقليمية التي تواجه النظام الإقليمي العربي، خاصة في قطاعات الأمن، السياسة، الاقتصاد، والطاقة، مُقدِّمًا بذلك سيناريوهات مستقبلية وتوصيات إصلاحية لتحقيق التكامل العربي. وبالتالي، يُعدّ من الإسهامات العلمية العربية الجادة في سبيل تقديم قراءات تحليلية استشرافية للأنظمة العربية، وما تشهده من تغييرات جيوسياسية.

على الرغم من القيمة العلمية التي تنطوي عليها الدراسات السابقة، فإنها – من وجهة نظر نقدية – تتناول الأمن والسياسة الخارجية الإماراتية من زوايا تحليلية إما موسّعة أكثر من اللازم أو محصورة في الأطر النظرية التقليدية دون تخصيص كافٍ لأبعاد أمن الطاقة في المضائق وتأثيره المباشر في بنية القرار السياسي الإماراتي وهنا تبرز المقاربة التي تعتمدها هذه الدراسة من خلال مجموعة من النقاط التمييزية:

مقاربتنا الشخصية تُسلّط الضوء على التفاعل بين أمن المضائق الحيوية (مثل مضيق هرمز وباب المندب) وإعادة تشكيل القرار السياسي الإماراتي، كحالة ملموسة تعكس دينامية الدولة في محيط إقليمي متوتر، ما يمنح الدراسة خصوصية وواقعية تتجاوز الطرح النظري العام.

كما أن مقاربتنا تتخذ من أمن الطاقة في المضائق مدخلًا تحليليًا رئيسيًا لفهم كيف تُعيد الإمارات صياغة استراتيجياتها الأمنية والسياسية. بهذا، فهي تُضفي طابعًا

أكثر تخصيصًا وتركزًا على قطاع حيوي يُعد من أعمدة القوة الناعمة والصلبة للإمارات.

مقاربتنا البحثية تُركّز على نقطة التماس بين الأمن الطاقوي (في سياق المضائق الحيوية) وصُنع القرار السياسي، مما يُضفي على الدراسة بُعدًا استراتيجيًا تخصصيًا غير مطروق بوضوح في الدراسات السابقة.

أسباب اختيار الموضوع.

البواعث الذاتية.

ترتبط أساسًا بميولات الباحث واهتماماته بقضايا الشرق الأوسط، إذ يُعد من المناطق الساخنة، لكونه يحتوي على العديد من بؤر التوتر الإقليمي.

وذلك انطلاقًا من إدراك الباحث أن متغير الطاقة، الذي تزخر به معظم الدول العربية الإسلامية من مشرقها إلى مغربها، يُفترض أن يُستخدم كأداة ضغط لكسب رهانات قضايا الأمة والمصير المشترك.

ويُعزى أيضًا إلى الفضول والشغف الكبيرين بكل ما له صلة بمواضيع الطاقة، إيمانًا من الباحث بأنها محرك التفاعلات الدولية وأساس الصراعات القائمة في المشهد السياسي الدولي.

ومن خلال تدرج الباحث في تكوينه الجامعي، على نحو عقد من الزمن، بشكل متتالٍ بين جذع مشترك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في طوره الأول، ليليه الطور الثاني بتخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وأخيرًا تخصص العلاقات الدولية في الطور الثالث، ترسّخ لدى الباحث إدراكٌ بضرورة إسقاط هذا التراكم والتحصيل المعرفي على نحو مترابط.

البواعث الموضوعية.

متمركزة في إطارها العلمي والعملي، حيث تُعدّ التهديدات الأمنية، سواء كانت تماثلية أو لا تماثلية، في البحر الأحمر وخليج عدن، ذات تأثيرات مباشرة على الأمن الطاقوي في مختلف المضائق ونقاط الاختناق في المنطقة، لا سيما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتدفع هذه الأهمية الاستراتيجية نحو احتواء مجمل التوترات الجيوسياسية، سواء كانت من مصادر دولية أو عبر وطنية، وذلك من خلال خيارات دولة الإمارات العربية المتحدة التي تهدف إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي، عبر تبنّي مرونة في سياساتها الخارجية، لتحقيق التوافقات الاستراتيجية مع مجموع الفاعلين الإقليميين والدوليين في المناطق الساخنة في كل من البحر الأحمر وخليج عدن.

ومن هنا، ستُسهم هذه الدراسة في إثراء التراكم المعرفي للأوساط الأكاديمية المعنية بقضايا الأمن، الطاقة، والأنظمة السياسية للدول.

المقاربة المنهجية.

سعيًا لتفكيك الإشكالية المطروحة، وما انبثق عنها من تساؤلات فرعية، وإبراز مدى قابلية الفرضية للاختبار والإثبات، اعتمد الباحث على مجموعة من المناهج والمقاربات العلمية، لوصف وتحليل متغيرات الأمن الطاقوي في المضائق، وتأثيره على النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل شامل ومتعدد الأبعاد.

وفي هذا الإطار، تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي.

من خلال التطرق إلى جوانب متعددة من الظاهرة محل الدراسة، حيث يتم من خلاله وصف خصائص الإقليم الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومختلف سلوكيات نظامها السياسي. كما يتضح أن الهدف من ذلك هو فهم طبيعة الأمن الطاقوي في المضائق

ونقاط الاختناق البحرية، وتحديدًا في مضيقي هرمز وباب المندب، وأثرهما في سلامة حركة الإمدادات الطاقوية الإماراتية عبرهما.

المنهج التاريخي.

عملا بمسلّمة أنّ التاريخ يُعد مساعدًا للتحليل السياسي، إذ يمكن من خلاله تصوّر الظروف التي تحكمت في ميلاد مختلف مصادر التهديدات الأمنية، ومحاولة التعميم بعد التعرض للظرف الزمني المصاحب لنشأة دولة الإمارات العربية المتحدة، واستعادة أهم الوضعيات التاريخية المرتبطة أساسًا بمتغيرات التوتر، الصراع، والتحالفات مع مختلف الفواعل، سواء كانت إقليمية أو دولية.

ومن هنا، يمكن استخلاص النتائج وعرضها بشكل متسق ومتكامل.

المنهج الاستراتيجي.

وهو منهج يختص بتحليل قوى الدولة، حيث يقوم على تحليل الترابط بين العوامل التي تقوم عليها الدولة (الجغرافية، الاقتصادية، السياسية، والعسكرية)؛ مُبرزًا تأثير البيئة الطبيعية والموقع الجغرافي على حركة نقل وإمداد الطاقة، وكذلك علاقتهما بالتركيبة السياسية، ومدى مساهمتهما في بناء قوة الدولة.

منهج دراسة الحالة.

واستنادًا إليه، يقوم بجمع البيانات العلمية ذات الصلة بوحدة التحليل – وهي **دولة الإمارات العربية المتحدة** – من خلال التعمق في تطوّر مختلف الظواهر الحاصلة في بيئتها الداخلية والخارجية، وإبراز الأحداث الأكثر تأثيرًا، بعد الإحاطة بها وإدراك خفاياها.

صعوبات الدراسة.

تسارع إيقاع ديناميكية المتغيرات المستجدة المرتبطة بظواهر الدراسة، على نحو متواتر وغير ثابت في المشهد السياسي الإقليمي والدولي، قد عسّر من ضبط خارطة عمل هذا البحث العلمي.

كما أن تحيّز أغلب المرجعيات الأكاديمية – لا سيما الصادرة باللغة العربية – التي تناولت حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، قد صعّب من التعامل مع الدراسة في سياق أكاديمي موضوعي بحت.

خطة الدراسة.

فرضت طبيعة الموضوع تبني خارطة عمل تتألف من ثلاثة فصول، التزمنا من خلالها بتقديم توازن منهجي تم في فحواه دراسة طبيعة المتغيرات والظواهر المشكّلة لها. إذ يُستشفّ الملاحظ أن البناء الهيكلي للأطروحة قائم على:

الفصل الأوَّل: المدخل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة.

متضمنًا لمباحث ثلاث، تم عرضها بصيغة تنازلية، حيث تم من خلالها:

يتناول المبحث الأول مفهوم الأمن، بعد إبراز مركزيته في حقل العلاقات الدولية، مع تقديم تعاريف تُظهر توسّعه في قطاعاته وأبعاده المختلفة، وصولًا إلى الأمن الطاقوي، وأهم المقاربات والنظريات التي تناولته بالدراسة. كما يتطرق إلى محورية المضائق البحرية في مسار الإمدادات الطاقوية.

أما المبحث الثاني، فيُعنى بدراسة ماهية الأنظمة السياسية العربية بشكل عام، موضحًا خصوصيتها، لاسيما أنها تشكّل منظومة مترابطة جغرافيًا، ذات هوية مشتركة، وتماثل نسبي، مع وجود تفاوت واضح في تفاعلاتها سواء فيما بينها أو مع الفواعل الإقليمية والدولية، انطلاقًا من محدد وفرة الموارد الطاقوية.

وقد فرض هذا الواقع تحليل طبيعة النظم السياسية في المنطقة، والمشكلات التي تعيق استقرارها، خصوصًا ما تعلق بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها منذ عام 2011، والتي خلّفت أزمات هيمنت عليها سمة "الفشل الدولاتي" في العديد من الحالات.

وقد ألقت هذه التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية بظلالها على دولة الإمارات العربية المتحدة، التي سعت بدورها إلى صون مصالحها الحيوية من خلال احتواء شتى أنواع التهديدات الأمنية.

الفصل الثاني: الخصوصية الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتفرد المبحث الثالث بتحليل حالة دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة من خلال معالجته لمسألة استحواذ الإمارات على موارد الطاقة، وهو ما جعلها محلّ صراع وتعاون مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية.

لقد أدى هذا التمكين الاقتصادي إلى تحوّل في طبيعة التهديدات التي تواجه الدولة، خصوصًا في ظل انتمائها إلى منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها من أبرز بؤر التوتر في العالم. وقد أفرز هذا السياق نمطًا من التهديدات الأمنية اللامتماثلة، التي تهدد سلامة خطوط النقل البحري، خاصة على مستوى المسارات والمضائق الحيوية.

فرض هذا الواقع على صانعي القرار الإماراتيين رسم مقاربات أمنية طاقوية، تهدف إلى احتواء هذه التهديدات المستجدة، انطلاقًا من تبنّي خيار حوكمة الطاقة، الذي يحظى بأهمية بالغة لدى مراكز صنع القرار العليا، بغية تقديم استجابات سريعة وأكثر فاعلية في حال تعرّض مشهد الطاقة لأي تهديد.

وتُعدّ استراتيجية التنويع الطاقوي في دولة الإمارات من أبرز البدائل الفاعلة والعقلانية، لما لها من تأثير مباشر على سلوك دبلوماسية الطاقة، خاصة في ظل الانكشافات الأمنية على المستوى الإقليمي.

وقد فرض هذا السياق على النظام السياسي الإماراتي بناء شبكة من التفاعلات الجيوسياسية مع "المثلث الاستراتيجي العالمي"، من خلال تثمين وتسريع التقارب مع أقطابه الثلاثة، على نحوٍ براغماتي.

الفصل الثالث : السيناريوهات المستقبلية للأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن خلاله يتم الاعتماد على أدوات تحليلية تُستخدم لاستشراف المدركات المستقبلية المحتملة، بناءً على الاستراتيجيات والمقاربات الطاقوية المنتهَجة من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة. ويُطرح من خلال ذلك مجموعة من السيناريوهات التي تدرس مدى قدرة هذه الدولة الخليجية على تدارك إرهاصات التهديدات الأمنية الطاقوية، خاصة في المضائق ونقاط الاختناق الاستراتيجية.

الفصل الأوَّل

المدخل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأوَّل: المدخل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة.

تمهيد الفصل الأوَّل.

ترابط متغير الأمن الطاقوي بالأنظمة السياسية العربية يُفسّر تعددية الأبعاد الأمنية في المنطقة، حيث أن غالبية الدول العربية تتمتع بموقع جيوسياسي له تأثير حاسم على ديناميكية تصدير الطاقة نحو الأسواق الدولية. ويضعها هذا الواقع أمام رهانات تتعلق بضمان نقل آمن ومستدام للطاقة، كما هو الحال بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بعيدًا عن تداعيات أزمات الأنظمة السياسية العربية، والتي غالبًا ما تُفرز مخرجات تتضارب مع مصالح الهوية الاستراتيجية الإماراتية.

وتسعى الإمارات، في هذا السياق، إلى توجيه تحركاتها نحو المضائق المحورية، التي أصبحت بيئة حاضنة للصراعات الجيوسياسية. وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين أطراف اللعبة الطاقوية، خاصة بالنسبة لدولة الإمارات باعتبارها من أهم منتجي ومورّدي الطاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن هنا تبرز أهميتها العالمية العابرة للإقليم.

المبحث الأوّل: مفهوم الأمن.

إن التسليم بمركزية ظاهرة الأمن في حقل العلاقات الدولية يبرز ارتباطها بالوجود البشري منذ القدم، وما رافق ذلك من تطورات في أشكال التجمعات البشرية، وصولًا إلى نشوء الدولة كأحد أبرز مخرجات معاهدة وستفاليا عام 1648. ومن هنا تبرز الحاجة إلى فحص شامل لهذا المتغير، الذي يتسم بالشمولية والتعقيد، لا سيما في ظل التطور الملحوظ الذي شهده حقل الدراسات الأمنية مع أواخر القرن العشرين.

فقد أصبح إدراك مفهوم الأمن أوسع نطاقًا مما كان عليه قبل تسعينيات القرن الماضي، حيث برزت رؤى متعددة ونطاقات متباينة لهذه الظاهرة، وفق معايير مختلفة لتحديد مصادر الخطر. ومن ثمّ، أصبح من الضروري كسر الارتباط التقليدي بين الأمن والطابع العسكري، بهدف الوصول إلى فهم موضوعي وشامل لمفهوم الأمن.

وللإحاطة بالظاهرة الأمنية من منظور أكاديمي ومعرفي، كان من اللازم استعراض مختلف الدلالات المرتبطة بمفهوم الأمن بوجه عام، والأمن الطاقوي على وجه الخصوص، خاصة في ظل تنامي التنافس الدولي والإقليمي حول مسارات نقل وتوصيل موارد الطاقة.

ويبرز هذا التنافس بشكل خاص بين القوى العظمى المتصارعة والقوى الصاعدة الناشئة، المشاطئة لنقاط الاختناق البحرية، والتي تسعى بدورها إلى تبنّي أدوار محورية في رسم مقارباتها الأمنية الإقليمية، وتوجيه سياساتها الخارجية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الأمن الطاقوي.

أوّلاً: تعريف الأمن لغويًا.

ورد لفظ "الأمن" في القرآن الكريم في مواضع عدة، أبرزها في سورة قريش، حيث قال الله تعالى:﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (4)﴾ [1].

كما جاء في مؤلَّف الفيروزآبادي القاموس المحيط أن "الأمن" هو ضد "الخوف"، حيث يُقال: "أَمِنَ أمنًا"، و"رجلٌ أَمْنَةٌ"، أي: يأمنه كل أحد في كل شيء، لما يتّصف به من طمأنينة وسكينة.

ويُستفاد من هذا المعنى أيضًا أن "الأمانة" مشتقة من ذات الجذر، باعتبارها تعبّر عن الثقة والاطمئنان في التعامل بين الأفراد[2].

يتضح مما سلف ذكره أن الأمن هو مضاد للخوف، وأن رغد الرزق والأمن يُعدّان من أعظم النعم الدنيوية التي توجب شكر الله تعالى[3].

ويقابل مفهوم "الأمن" في القاموس الإسباني (El Pequeño Larousse Ilustrado) لفظ "Seguro"، والذي يعني: التحرر من كل سوء أو خطر[4].

كما نجد في اللغة الألمانية تعريفًا للأمن يفيد بأنه "الحالة التي لا يوجد فيها أي خطر يهدد شخصًا ما أو شيئًا ما"[1].

---

[1] القرآن الكريم، سورة قريش.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، (القاهرة: الحديث، 2008 م)، ص 274.

[3] عبد الرحمن بن ناصر عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير الكلام المنان، الرياض، مكتبة العبيكان،2001 ص.

[4] Nürialecuracaysela**, El pequnio la rosse ilustrado**, (Espania, printer industria, 2006), p 916.

أما في اللغة الفرنسية، فتُشير كلمة "sécurité" إلى "وضعية خالية من الخطر"، أو إلى "مجموعة من الإجراءات الكفيلة بضمان سلامة الفرد والمجتمع"، وذلك كما ورد في قاموس اللغة الفرنسية[2].

تعريف الأمن اصطلاحًا.

أحدثَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صياغةً حاسمةً لمفهوم الأمن، حيث ركّز على محورية أمن الإنسان بدلًا من الدولة، انطلاقًا من آثار الحرب العالمية الثانية، وقد عرّف التقريرُ المكملُ للأمم المتحدة الأمنَ الإنساني على نطاق واسع بأنه "التحرر من الخوف وحرية العيش بكرامة"، في حين أن هناك اتفاقًا بين المنظرين والناشطين على ضرورة مراعاة أمن الأفراد، ومن ثم، فإن التفسيرات الواسعة تُولي أهميةً خاصة للأمان من الفقر، والجوع، والمرض، والتلوث، وغيرها من التهديدات[3].

كما يُبرز تعريفُ المستشارِ طه محمد السيد، بقيادة أكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا، الأمنَ على أنه الإدراكُ الكاملُ من قِبَل الدولة بالمخاطر، أو التحديات، أو التهديدات الداخلية والخارجية الموجَّهة إليها، والتي يمكن أن تُهدِّد كيانها أو تُعيقَ تقدمها وقدرتها على التحرك في جميع المجالات، لتعظيم قوّتها الشاملة (سياسيًا، عسكريًا، اقتصاديًا، أمنيًا...)، مما يضمن ردعَ هذه المتغيرات ومجابهتَها بهدف تحقيق التنمية البشرية لازدهارها، وصيانة سيادتها على أقاليمها البرية، البحرية، الجوية، والفضائية، والحفاظِ على وجودها واستمرارِ بقائها.[4]

---

[1] Gross Worterbuchdeutsh, **Dieter Götz und Hanswellman**, (Deutschland, Auzburg, 2003), p 75.

[2] Dictionnaire de la langue française, **Albert Julian**, (En union européenne, la connaissance, 1995), p 419.

[3] Peter Hough and Others, International Security Studies Theory and Practice, (New-York, Routledge, First published, 2015), p 54.

[4] طه محمد السيد، **مفهوم الأمن القومي**، مجلة **الأمن القومي والاستراتيجية**، العدد الأول، 2023، ص117.

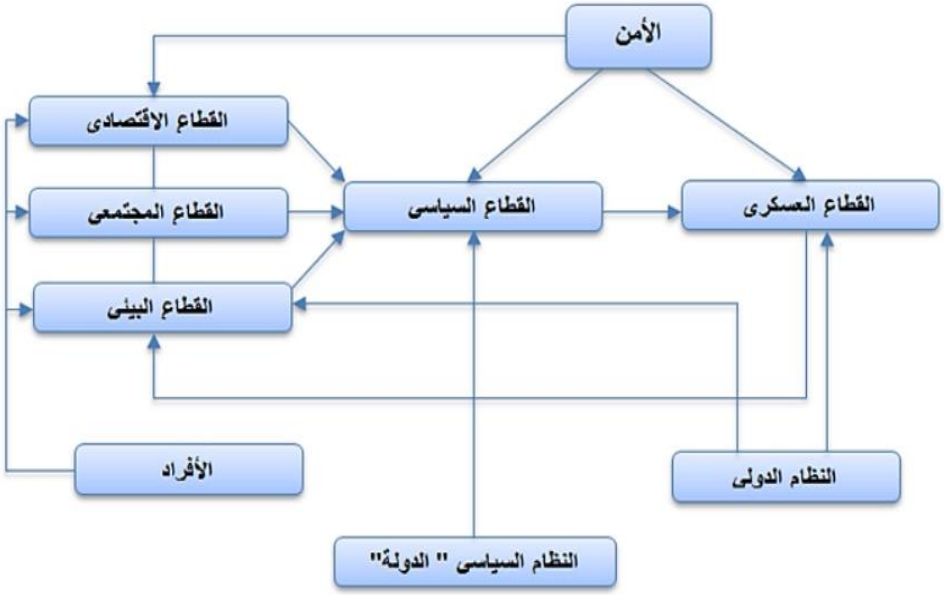

الشكل رقم 1: يُبرز ترابطية وتداخُل العلاقة بين أبعاد ومستويات الأمن.

المصدر: عزيز نوري، أطروحة دكتوراه تحت عنوان الخطاب الأمني تجاه الإسلام السياسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ص 24.

كثيرًا ما يُرتبط متغيّر الأمن بتقوية المقدرات العسكرية، باعتباره الأداة الأساسية لتحقيق بقاء الوحدة السياسية، لا سيما في عالم ما قبل نهاية الحرب الباردة، وفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، انطلاقًا من إدراك دوائر صنع القرار واتخاذه أن تحقيق الأمن العسكري للدولة يُعدُّ كفيلًا بضمان أمنها القومي، بيد أن ديناميكية الأحداث في عالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية، وفرض وصايتها على النظام الدولي، أفرزت تهديدات جديدة لا تماثلية، قام باري بوزان بترجمتها ضمن الأبعاد والقطاعات الآتية:

الأمن السياسي.

تُعد التهديدات السياسية، سواء كانت داخلية أو خارجية، عنصرًا مركزيًا في أمن الوحدة السياسية. فالدول التي تحتوي على تشكيلات أيديولوجية متعارضة، واختلافات في الأفكار والدين والعقيدة، تكون غالبًا مشحونة سياسيًا، ما يجعلها عرضة للتهديدات السياسية الداخلية،

وباستثناء التهديدات العسكرية، فإن متغير استخدام القوة أو التلويح بها يُعدّ انتهاكًا للأمن السياسي للدولة، لما يشكله من مساس بالعلاقات السلمية والطبيعية، فالدولة باعتبارها أساس الكيان السياسي، تخشى التهديدات السياسية الخارجية بقدر ما تخشى التهديدات العسكرية، خاصة تلك المتعلقة بالاستيلاء على إقليمٍ ما أو السعي لتغيير الحكومة أو مؤسساتها[1].

الأمن الاقتصادي.

نظرًا لتنامي ديناميكيات التهديدات الاقتصادية وتعقيدها المتزايد، فقد باتت تأخذ طابعًا لا تماثليًا، نظرًا لارتباطها الوثيق بتقلبات السوق العالمية. وهنا تبرز مسؤولية الحكومات في كيفية إدارة الأزمات وتفعيل الخطط البديلة المُعدة سلفًا للتعامل مع هذه التقلبات، فالأمن الاقتصادي يُعد بُعدًا بالغ الحساسية، نظرًا لدوره المحوري في تركيبة البنية الاجتماعية والسياسية وما يطرأ عليها من تحوّلات. كما يؤدي دورًا حاسمًا في تطور الشعوب وصياغة مستقبلها، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في الأوضاع الاقتصادية، والتي فرضت على الأنظمة السياسية واقعًا جديدًا أوجب عليها السعي الحثيث نحو تحقيق الأمن الاقتصادي لشعوبها.

الأمن البيئي.

قد تتخذ التهديدات الأمنية طابعًا بيئيًا، ما يجعلها تختلف عن التهديدات التقليدية من حيث طبيعتها وخطورتها. ويُعد الأمن البيئي من أبرز القضايا التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن، حيث تتباين تفسيرات هذا المفهوم بحسب الفاعل المرجعي المعتمد؛ فإذا كانت الدولة هي المرجع، فإن التركيز يكون على حماية الموارد البيئية الوطنية، أما إذا كان الفرد هو محور التحليل، فإن الأمر يتعلق مباشرةً بالأمن الإنساني، نظرًا للتأثيرات العميقة والمتعددة للتهديدات البيئية على حياة الإنسان. ويمثل الأمن البيئي مرجعية محورية لرصد

[1] Barry Buzan, People, States and Fear the national Security Problem in International, (Great Britain, Wheatsheaf Books Ltd, First published, 1983), p76.

وتقييم السياسات والأنظمة القانونية البيئية، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار للدولة والفرد معًا. لذا، تُصبح الحاجة ملحّة لتبني برامج استباقية تهدف إلى الحد من التهديدات البيئية، بالتوازي مع تطبيق استراتيجيات وقائية تحول دون تفاقم التغيرات البيئية في النظام الإيكولوجي[1]، كما يُعد تطوير آليات التدخل السريع والمعالجة الفورية أمرًا حاسمًا لمواجهة السيناريوهات المحتملة، فضلًا عن أهمية إبرام اتفاقيات بيئية ملزمة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع التأكيد على الدور الحيوي للتكنولوجيا في هذا السياق.

الأمن المجتمعي.

يعد الأمن المجتمعي أحد أبرز القطاعات الأمنية حيث كانت التنمية المستدامة لمختلف الأنماط والقوالب كاللغة، العقيدة والهويات أهم موضاعاته، فبفقدان الدول و لهوياتها يكون الأفول مآلها، حيث تعد الهوية المجتمعية خزان ذكرياتها وضميرها المجتمعي، فأبرز المخاطر المجتمعية تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، إذ أن ارتباط قضايا الهوية، الثقافة والمشروع المجتمعي بتداعيات العولمة يجعل منها مصدر تهديد فعلي لمختلف المضامين الأمنية وذلك ببروز مسألة الهجرة، الإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات تشكل تحدي شامل لاستمرارية كيان الدولة[2] فلامح هذه التهديدات برزت غداة نهاية الحرب الباردة نظرا لتفاقم الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و تدينها نتيجة لمشكلة الندرة والتباين الاقتصادي بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي خاصة تلك التي شهدت قمعا لمختلف الخصوصيات المجتمعية وأنماطها.

[1] فوزية هوشات، **الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني و الإنساني**، مجلة **العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 2، 2018، ص 387.

[2] جميلة علاق، **الأمن المجتمعي مقاربة في المفاهيم والعناصر**، مجلة **البحوث السياسية والإدارية**، العدد 10، الجزائر، 2017، ص 104.

الأمن الغذائي.

حيث يعني بضمان حق الشعوب من نظام غذائي أساسي مناصفة بإمكانية الحصول له بسهولة عن طريق الزراعة وهذا للحد من مخاطر المجاعة و الجوع. ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها.

الأمن الطاقوي.

لم يُبرز أي تعريف محدد للأمن الطاقوي في مختلف أدبيات الأبحاث التي تُعنى بحقل الدراسات الأمنية، وذلك راجع لديناميكية الأبحاث ذات الاهتمام بأصول الطاقة، مسارات إنتاجها، استهلاكها ونقلها. انطلاقا من تأثير الصدمات النفطية منذ السبعينات (الحظر العربي للنفط) على المعطيات والاستراتيجيات الدولية للأمن، حيث تتقاطع العديد من النقاشات في تعريفها لهذه الظاهرة الجيوسياسية حول أمن الامدادات، أمن الأسعار ونحوها.

تتباين تعريفات الأمن الطاقوي وتباين مدركات الفواعل الدارسة له لاسيما الوحدات المصدرة والمستوردة لمختلف مصادر الطاقة، حيث نجد تعريف الدول المستهلكة يرتكز على ضمان تواصل سلاسل الامدادات الطاقوية، بكلفة أقل ومستقرة ومنه لاستدامتها. ويتضح هذا في تعريف **مارتن روسل** على أنه إمكانية موثوقة وبأسعار معقولة للجميع، نظرا للأهمية الحاسمة لإمدادات الطاقة المستقرة والوفيرة لأوروبا، فأي انقطاعات جزئية للإمدادات قد تكون ذات تأثير مدمر على استراتيجية الطاقة الأوروبية[1] أما بالنسبة للوحدات السياسية المصدرة للطاقة يرتكز الجزء الأهم من مفهوم الأمن الطاقوي على أمن الطلب وعلى مصادر

[1]Martin Russell, **Energy security in the EU's external policy**, European Parliamentary Research Service, March 2020, p01.

الطاقة لديها أو بعبارة أخرى يعتمد على العائدات من الأسواق الطاقوية، حيث غالبا ما يكون المكسب الاقتصادي بتحقيق عائدات مع فائض مالي شرطا أساسيا للأمن الاقتصادي للدول المنتجة ومنه أمن الطاقة لديها[1]. بالمقابل، يتمحور تعريف البنك الدولي للأمن الطاقوي على اعتبار أن النمو الاقتصادي المؤدي لخفض مستويات الفقر ومنه تحسين المستوى المعيشي للأفراد يقتصر على ضمان إنتاج الطاقة واستخدامها بشكل مستدام وأكثر عقلانية[2].

تعريف الأمن الطاقوي إجرائيا:

هو تلازم وفرة الموارد وقدرة الوحدات السياسية على احتواء مختلف التهديدات التي قد تطرأ على عملية التوصيل والامدادات على المسارات المختلفة والتي من شأنها أن تؤثر على استقرار أسعار الطاقة ومنه موثوقية استمرار تدفق الطاقة يُرتهن بمدى التحكم التكنولوجي بها.

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي وفق تصور المقاربات النظرية للعلاقات الدولية.

خصص المنظور **الواقعي** ركنا هاما في ميدان الدراسات الأمنية وذلك من خلال أحداث نقلة نوعية في تصوراتها للسياسة الدولية استنادا على وحدوية الدولة في التفاعلات الدولية كونها الفاعل الرئيسي بها فالأمن حسبهم يقتصر على حدود أمن الدولة القومية وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهدد كيانها، سيادتها أو يمس مصالحها القومية، ومنه استخدام القوة العسكرية يعد أداة أساسية لتحقيق الأمن نظرا لفوضوية النظام الدولي وغياب سلطة مركزية كفيلة بتحقيق الأمن والسلم الدوليين فالأمن حسب الواقعيين يتحقق بالاعتماد على القوة الذاتية وتقوية المقدرات العسكرية للوحدة السياسية علما أن مفهوم الأمن عند

[1] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2014) ، ص ص 48 49.

[2] World Bank, **Energy Security Issues**, Moscow, p 03.

الواقعيين الجدد اقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات الأمن المنبثقة من الفوضى ومنه فهو مرتبط بعملية إدراكه من طرف صناع القرار[1].

يتبين وفق مرتكزات النظرية الواقعية أن متغير الصراع على الموارد الطاقوية هي الأساس القائم بين الوحدات في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية فالتنافس المتصاعد للسيطرة على المصادر الطاقوية لا يتحقق إلا بالقوة بطابعها العسكري – المادي لضمان استمرارية الدولة في ظل غياب سلطة مركزية عالمية منظمة تحفظ السلم والأمن الدوليين، فحسب الواقعيون يرتكز الفكر الاستراتيجي المعمق للدولة ببناء قواعد عسكرية موزعة في مختلف مناطق النفوذ المنتجة لمصادر الطاقة لضمان حماية وتواصل الامدادات الطاقوية نحوها.

بالرغم من مركزية الواقعيين في ميدان الدراسات الأمنية في تفسيرها للأمن إلا أنها عرفت تراجعا بين الأوساط الأكاديمية خاصة مع فشلها في التنبؤ بتفكك الاتحاد السوفياتي، إضافة للتعارض بين أنصار الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة في نظرتهم لمرتكز القوة، إذ تربطها الأولى بالطبيعية العدوانية للبشر بينما الثانية– الواقعية الجديدة – اقترنتها بالخوف، ما عجل هذا بتنامي الطرح الليبرالي منطلقا من مآخذ مرتكزات الاتجاه الواقعي.

تنطلق **الليبرالية** في فهمها للأمن الطاقوي من مسلمة أن ميكانيزمات الاعتماد المتبادل والتعاون بين الوحدات السياسية من شأنها أن تعزز الترابط وتعظيم المكاسب المشتركة فيما بينها، فبمأسسة الأمن يمكن أن يستأصل متغير الصراع السائد في النظام الدولي ومنه درء الحروب عملا بنظرية السلام الديمقراطي القائمة على فكرة أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها[2] فلقد شكلت اتفاقيات الاحترام المتبادل أساسا تعاونيا للعلاقات بين الديمقراطيات

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)، ص 186.

[2] جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، (تلمسان الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص 23.

الليبرالية من النوع الفعال بشكل ملحوظ، بيد أن هذه الدول قد تطورت في حروب عديدة مع الدول غير الليبرالية، في حين الدول الليبرالية الآمنة دستوريا لم تشهد بعد حالة حرب فيما بينها[1].

المتمعن لافتراضات **الليبرالية** يلاحظ من الوهلة الأولى أن ليبرالية الواقع الدولي مجرد مرتكزات طوباوية. عملا بمسلمة البيئة الدولية تحوي على دول استبدادية غير آمنة دستوريا، ناهيك عن التفاوت الصارخ بين دول الشمال والجنوب على كافة الأصعدة لا سيما بالموارد الطاقوية، واللاتوازن بين وحدات المركز والمحيط. إضافة نسبية الالتزام باتفاقيات التعاون المشترك بين هذه الدول حيث يشهد النظام الدولي ديناميكية في مصالح الوطنية نظرا لفوضويتة وغياب سلطة مركزية تشرف عل تنظيمه.

نظرية المركز والمحيط.

تقوم هذه النظرية على افتراض أن دول المركز بإيعاز من مؤسسات العولمة متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ترنو للهيمنة على الاقتصاد العالمي من خلال تكريس الهيمنة الرأسمالية واستمرارها وتحكمها بالعامل التكنولوجي نظرا لندرتها لمختلف الموارد لاسيما الطاقوية، فدول المحيط والتي غالبيتها وحدات سياسية متخلفة خاضعة لسيطرة الرأسمالية تمول المركز بمختلف مصادر الطاقة. يقول في هذا الصدد (Santos Dos) "أنَّ كل دولة من الدول الأطراف، تؤدي وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي وفي تقسيم العمل الدولي، وهذه الوظيفة مكيفة وتتجاوب مع اِحتياجات ومصالح دول المركز".[2]

[1] Peter Sutch, Juanita Elias, International Relations: The Basics (New York, 1st Edition, 2007), p 71.

[2] محمد مجدان، تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس الكبرى، (الجزائر، دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015)، ص 235.

نظرية الأمننة.

ينظر لإسهامات باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا غير تلك العسكرية على أنَّه رد فعل طبيعي على إخفاقات المقاربات الوضعية/التفسيرية وما جاءت به بمرتكزات ومسلمات. ونظرا للتحولات الحاصلة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة مع بروز تهديدات غير تلك المتعارف عليها انطلقت نظرية الأمننة في تصورها على أن وجود تهديد للأمن الطاقوي تقتضي الضرورة –لأمننته– خاصة لارتباطه بالتهديد الوجودي، ومنه يتطلب معالجة فورية وطارئة حيث يبرز بوزان المنطق الكامن وراء الأمننة هو أن خصوصية طبيعة التهديدات الأمنية تفسر استثنائية الإجراءات المستخدمة بمعنى أن إضفاء الطابع الأمني يقترن بشكل الفعل المبني أمنيا من طرف النخب الحاكمة ومنه كسب الشرعية والحق في استخدام أي وسيلة تقتضي لعرقلة تطور متغير التهديد[1].

في سياق متصل وتبعا لمحورية خطاب الطبقة الحاكمة في إضفائه للطابع الأمني للمتغير المعرض للتهديد تقتضي الضرورة لاشتراك المؤسسات غير الرسمية كمُنظمان المجتمع المدني خاصة وأن البيئة المجتمعية قد تتحرر من كل تهديد في ظل ديناميكية التهديدات المحتملة .

وطالما أنَّ سياسة الأمننة سياسات ذاتية تقديرية فمن الطبيعي أن تُسفر عن ازدواجية المعايير[2] على سبيل المثال إدراك الأنظمة المستوردة والمستهلكة لمختلف مصادر الطاقة تُصور وحدات وأنظمة إنتاجها أو التي تعتبر مسار عبور لها كما لو أنها تشكل تهديد

[1] حسين باسم عبد الأمير، **مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة، ألمانيا**، مجلة **الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية ،الطبعة الأولى، العدد 11، 2021، ص 86.

[2] عادل زعلوك، **نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة**، مجلة **كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد الخامس، العدد الرابع عشر، 2022، ص 571.

لكيانها سواء قامت بالتلويح بقطع الإمدادات الطاقوية أو خفض نسبة الإنتاج، مما قد يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار ومنه إلى صدمة تضخمية وبالتالي حدوث خلل في السياسة الطاقوية والاقتصادية المسطرة. الأمر الذي يستدعي تبني استراتيجيات من شأنها فرض الوصايا أو ممارسة الضغط السياسي على الأنظمة السياسية المنتجة للطاقة أو المشاطئة لمناطق العبور الجيوسياسية.

مقاربة الأمن الإقليمي.

فالأمن الطاقوي قد يأخذ بعدا إقليميا ومنه لا يمكن تصوره خارج السياقات الاقليمية للدولة، ومن هذا المنطلق فإن مقترب مركب الأمن الاقليمي تنحصر في أمن الوحدات المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر لتحقيق أمن أي عضو خارج النظام الاقليمي.

وتعرف مجمعات الأمن الاقليمية بأنماط متينة عن المودة والعداوة بين وحداتها، حيث يبقى العامل الأهم في تحديد المجمع الأمني هو دائما الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه الدولتين أو أكثر بشكل متبادل فمجمعات الأمن الاقليمي تعرف ذاتها على أنَّها بنى فرعية للنظام الدولي بالنظر للكثافة النسبية كالاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات وعدم الاكتراث الأمني بين هذه المجموعة والوحدات المحيطة بها[1].

إن تباين توجهات الهويات الاستراتيجية للوحدات الفاعلة على مستوى النظام الاقليمي من شأنه أن يؤدي لتنامي الصراعات بين الأنظمة التي تنتمي للمجمعات الاقليمية لا سيما في طبيعة التهديدات لكل وحدة سياسية فاعلة بهذا الاقليم، ما يجعل هذا غلبة صفة التعقيد بينها.

[1] سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018)، ص ص 116-117.

فالأمن الاقليمي ينطوي على مضمون مركب جغرافي- سياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر. ومضمون سياسي نظير اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الاقليم من زاوية الدول والوحدات السياسية الاجتماعية الفاعلة على هذا الاقليم. حيث يندرج ضمن دائرتين اثنين:

1. الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معين.
2. الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معين.

ومنه يُبرز الأمن الاقليمي في مفاهيم متباينة كون تبني دول الاقليم (الدائرة الداخلية) مفهوما واحدا لأمنها الاقليمي في حال اتفاقها على مضمون موحد له أو قد تتبنى كل دولة منها مفهوما أمنيا إقليميا خاصا في حال اختلافها على مضمونه، كأمن الخليج العربي الذي تختلف وجهات النظر العربية الايرانية له مثلما تختلف وجهات نظر الدول العربية الخليجية.[1]

المطلب الثالث: محورية أمن المضائق في مسار الإمدادات الطاقوية.

ترتهن مسألة أمن إمدادات الطاقة على أمن المضائق والممرات البحرية كونها تؤثر في عملية بناء التحالفات السياسية وتوجيه الهوية الاستراتيجية للأنظمة الفاعلة على المستوى الدولي، الاقليمي والداخلي سواء كانت مشاطئة للمضائق أو تلك التي تتبناها كمناطق عبور لناقلات الطاقة، فأهميتها تتلازم الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية على حد السواء خاصة تلك التي تربط بين القارات الثلاث: آسيا، أوروبا وإفريقيا. فإلى جانب أنها تربط بين البحار والمحيطات الكبرى يبرز دورها الأساسي في تسهيل الحركة الاقتصادية لا سيما تعلق الأمر بعقلانيتها.

[1] علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي (الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017)، ص ص 58-57.

تتحرك الأنظمة السياسية نحو المضائق ذات الموقع الجغرافي ذو التأثير الحاسم على الحركة الطاقوية، لضمان استمرار استقرار سلاسل التوريد في عملية الانتاج والتوزيع، كذلك لضمان الاستقرار المالي والنقدي للأسواق الدولية تتبع في سبيل هذا أو ذاك مبدأي التسوية واستخدام القوة سواء لتغيير واقع أو فرض آخر جديد[1].

ولا شك أن الممرات البحرية العالمية تحوي على مضائق وقنوات مائية بلغت حوالي 200 نقطة اختناق حول العالم مع تباين حول الأهمية الاستراتيجية فيما بينها، ويقع العديد من هذه المضائق البحرية إلى جانب مناطق غير مستقرة سياسيا أو أمنيا مما يزيد من خطر الملاحة عبرها عند استعمالها، وتتضمن جيواستراتيجية توزيع الطاقة بحريا عبر نقاط اختناق عديدة أبرزها مضيق هرمز، باب المندب وقناة السويس[2].

تسعى الدول العظمى وتطلعات الدول الكبرى النافذة لحماية مصالحها الحيوية المرتبطة باستراتيجياتها الوطنية للسيطرة على الممرات المائية العربية، حيث يُفترض أن تكون هذه الأخيرة عاملا وفاعلا رئيسا في تنمية أنشطة السياسة الخارجية للأنظمة العربية خاصة المشاطئة لها ولكافة بلدان الوطن العربي، بغرض إحداث التطور الاقتصادي الرامي لنقل وتصدير مختلف الموارد لاسيما الطاقوية في ظل الندرة العالمية لهذا المورد والذي يعد محرك التفاعلات الجيوسياسية بين الدول، من خلال التوظيف السليم للدور الذي تضطلع فيه باللعبة الطاقوية.

إذ أن هذه المضائق غدت تشكل تهديدا للوحدات السياسية العربية في ظل تنامي الاعتبارات اللاتصالحية السائدة بين بعض الدول العربية، سواء بسبب خلافات الحدود والنظرة القُطرية الضيقة أو نحو ذلك، يجعل هذا بعض الأنظمة العربية مضطرة للبحث عن

[1] علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الإيراني الأمريكي، (لبنان، دار الفرابي، الطبعة الأولى، 2013)، ص11.

[2] علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية : ملقا نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 4.

دعم خارجي في شاكلة حليف استراتيجي، حيث ما يلبث أن يتحول إلى مصدر تهديد لهذه الممرات وأمنها.[1]

غدت المعادلة الأمنية الطاقوية في خضم جيوسياسية المضائق البحرية بالمنطقة العربية تضطلع لضرورة تقاسم الأنظمة العربية المطلة على مختلف الممرات المائية والتي تنقل عبرها الطاقة المسؤولية الجماعية لحمايتها بدءًا من مضيق هرمز، باب المندب، وقناة السويس إلى غير ذلك من المسارات ومناطق العبور المؤثرة على أمن وحركة الملاحة لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية ، ويُعد أمن المضائق البحرية طرفا من أمن الدول المحيطة به، علاوة على أهميتها لمختلف تصنيفات الدول لتزايد حجم التفاعلات إقليميا ودوليا.

تُمثل المضائق البحرية في دراسات الاستراتيجيات العسكرية نقطة اختناق بفعل العامل الجغرافي، وبالتالي فهي تمثل نقطة تفوق بالنسبة للفاعل السياسي الأساسي الذي يمتلك السيطرة عليها، وغالبا ما تقع هذه النقاط في محاور الصراع والتوتر، مما ألزمت مواد القانون الدولي والتي تُقر بمَوجبها تنظيم وحماية الممرات المائية اعتبارا لأهميتها الاستراتيجية، لاسيما مضيق باب المندب، مضيق هرمز وقناة السويس اللذين يمثلون مسار عبور نفط الشرق الأوسط عبرهم إلى الأسواق العالمية.[2]

تأصيلاً على ما سلف يتضح أن ضمان أمن إمدادات الطاقة عبر الممرات والمضائق البحرية يفرض ضغوطًا على عملية النقل البحري لهذا المورد الحيوي نظرًا لجيوسياسية

[1] محمد سعيد المرعد، أمن الممرات العربية، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 80.

[2] ستراتيجيكس، الهيمنة على الممرات المائية، 10/03/2019، تاريخ التصفح 2023/10/06، متاح على الرابط: https://rb.gy/p7qz0q

الطاقة بين القوى المشاطئة لنقاط الاختناق وتلك المستوردة لها، كل هذا في خضم تحولات قائمة على مستوى النظام الدولي.

حيث بات أمن المضائق والممرات البحرية من صميم أولويات القوى الصناعية الكبرى على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز تواجدها العسكري في الخليج العربي، ونفس الأمر لروسيا التي على إدراك أن ضمان أمن إمدادات الطاقة يعتبر من أولويات ومتركزات أمنها القومي سواء تعلق الأمر على أراضيها أو في البحار الاقليمية وفي الجوف القاري، أما الصين فقد قلصت تواجدها مع الحدود الروسية ووجهت ثقلها العسكري نحو بحر الصين الجنوبي في مجابهة اليابان وبقية دول الجوار نظرا للاحتياطات النفطية المتواجدة بتلك المنطقة. إذ أن غالبية مناطق الإنتاج الطاقوي تتمحور في نطاق جغرافي يبعد في أغلب الأحيان عن المناطق المستوردة والمستهلكة لمختلف مصادر الطاقة مما يتطلب نقلها لآلاف الكيلومترات في الكثير من الممرات بحرا، مما يشكل رهانا جيوبوليتيكيا بامتياز توليه الوحدات المنتجة والمستهلكة أهمية بالغة في سبيل تحقيق أمنها الطاقوي.

ومنه، فإن أي تهديد تماثلي / لاتماثلي حاصل على مستوى المضائق البحرية من شأنه أن يحدث فجوة لجميع اللاعبين الدوليين من مصدري ومستوردي الطاقة خاصة على الخارطة الاستراتيجية الوطنية الطاقوية المسطرة بهدف ترقية المشاريع الاقتصادية وضمان استمرارية الأنظمة الحكومية في أغلب المراحل.

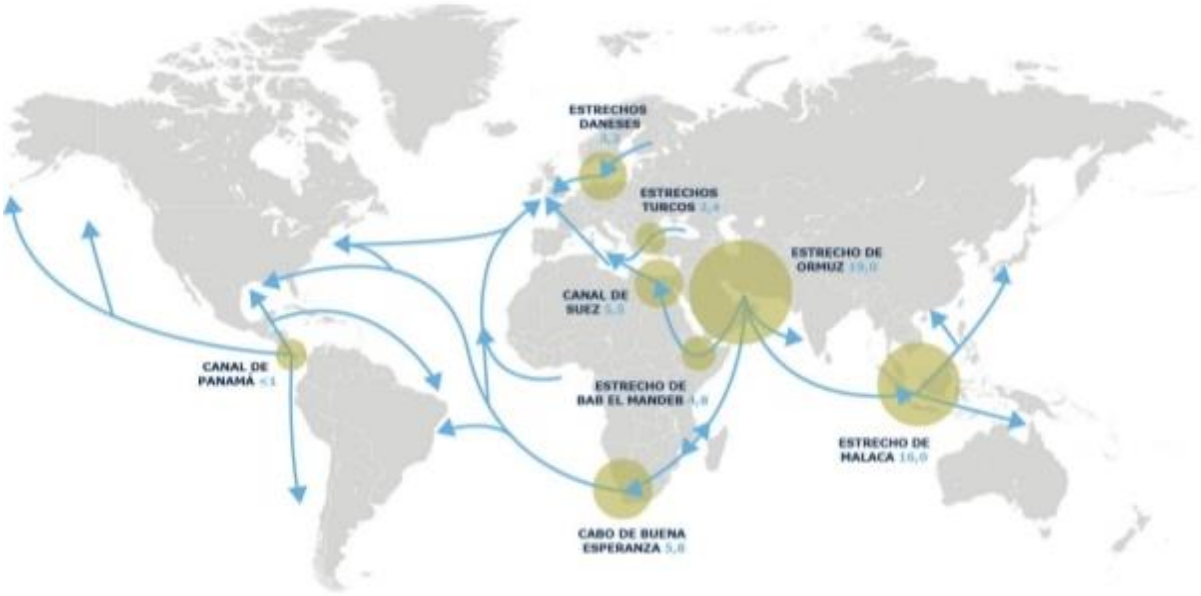

الخريطة رقم 1: توضح مسارات إمدادات الطاقة.[1]

إنَّ تحليل ظاهرة الأمن الطاقوي ومدى ارتباطها بأمن المسارات ومناطق العبور– أمن المضائق – يُفرض علينا فهم الديناميات الأمنية على المستويات الثلاث : المحلي، الاقليمي والدولي، ومدى ترابطها متغير الأمن.

حيث تتباين مدركات الوحدات السياسية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات الرامية لتحقيقه، نظرا لتنامي التهديدات المختلفة في طبيعتها، بنيتها، إطارها الزمكاني ومدى قوتها ودرجة خطورتها.

حيث تسعى القوى العظمى إلى فرض مبدأ حركية البحار والمحيطات لضمان إمداداتها الطاقوية وذلك بفرض التواجد العسكري بالقرب من نقاط الاختناق الاستراتيجية، بالمقابل تعمل القوى الناشئة على تجهيز نفسها بأسطول بحري في أعماق البحار من أجل السيطرة على الطرق البحرية التي تشكل أهمية بالغة لاقتصاداتها[2] ومنه غدت الهيمنة الاقليمية

[1] Gonzalo Sanz Alisedo, Energía y Geoestrategia 2022, Instituto Español de Estudios Estratégicos, p 100.
[2] Parti Djibouti, **Les voies Maritimes de Transports de l'énergie**, Centre **d'enseignement Supérieur de la marine**, Septembre 2009, p17.

والاهتمام بتأمين أمن الطرق البحرية الأساسية لإمدادات الطاقة من صميم استراتيجيات هذه القوى مناصفة وفرض التدخل بالشؤون الداخلية للأنظمة السياسية في إقليم الجوار.

المبحث الثاني: ماهية الأنظمة السياسية العربية.

إن لتعاظم الأهمية الاستراتيجية للمضائق البحرية ومدى جيوسياستها في عملية ضمان أمن إمدادات الطاقة لاسيما بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تحوي على مجمع إقليمي عربي متباين في طبيعة أنظمته السياسية وفي تفاعلاته الوظيفية محليا، إقليميا ودوليا. اعتباراً لغناه بالموارد الطاقوية والتي تعد البديل الأمثل في صنع سياساته العامة، تُعد مداخيل الريع أولى الخيارات الاقتصادية التي تستند عليها مختلف الأنظمة السياسية العربية في سبيل تحصيل شرعيتها، والتي شهدت تحولات هيكلية وقيمية في تركيبتها منذ مطلع سنة 2011. ما أدى هذا أن تعرف وحدات الوطن العربي مآزق أمنية مستجدة وبآلية تراكمية أثرت على أدوراها الوطنية بمختلف قضايا المشهد الاقليمي والدولي، أثر هذا على طبيعة العلاقات العربية– العربية والعلاقات العربية مع بقية الفواعل النافذة بالنظام الإقليمي، إذ تنحصر الأنظمة السياسية العربية جغرافيا بين المحيط الأطلسي غربا حيث يشمل المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى بحر العرب جنوبا بمساحة تفوق 13،000،000 كيلومتر مربع مترامية بين القارة الآسيوية ٪22 و ٪78 في القارة الافريقية، وبإطلالة ساحلية بشريط على نحو ما يقارب 22,868 كيلومتر.[1]

[1] هاني حلاوة، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، (عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص09.

المطلب الأوّل: طبيعة الأنظمة السياسية العربية.

تاريخيا، يُعد الوطن العربي من بين المناطق الأكثر اختراقا من طرف الامبريالية الغربية، ما أدى هذا إلى تبني الأوساط السياسية مفهوم النظام الاقليمي العربي انطلاقا من الصراعات التي كانت قائمة بين القوميات العربية–الأوروبية والتي تعتبر إلى غاية القرن الجاري مجال جيوسياسي لها مدفوعا بالحاجة إلى تأمين المصالح الاستراتيجية الغربية بالمنطقة في خضم تنامي التهديدات الناتجة عن الدينامكيات الحاصلة بالمشهد الدولي. ومن جهة أخرى سعت إلى إعادة هيكلة الخريطة السياسية والأمنية للوطن العربي وذلك بتبني استراتيجية المشروع الشرق الأوسطي الرامي لإعادة الترتيبات الأمنية والاقتصادية لاحتواء الأنظمة السياسية العربية من أي تقارب لاسيما مع القوى المعالجة للنظام الدولي والاقتصاديات الناشئة المتنافسة.[1] كما تشترك الأنظمة العربية في مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية والتي تُنذر بتفاقم الوضع الاقليمي خاصة مع بروز نقاط صراع جديدة والتي أثرت بشكل جلي على أنشطة جامعة الدول العربية خاصة في خضم المواجهة المتصاعدة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وإيران، والتي مردها تغيير موقفها تجاه الكيان الصهيوني بسبب تفاقم الصراع الايراني الاسرائيلي خاصة مع ممانعة هذه الأخيرة الى جانب الممالك الخليجية العربية من تبني إيران دور الدولة الأكثر نفوذا في الشرق الأوسط [2].

تنحصر خصوصية الأنظمة السياسية العربية على أنها منظومة مترابطة التواصل الجغرافي، ذات هوية مجتمعية مشتركة ومتماثلة (لغة، عادات وتقاليد)، مع تفاوت واضح في حجم التفاعلات بين الوحدات السياسية داخل بنية هذا النظام الدولي التابع. فإقليمية النظام

[1] Gamal M. Selim, **The Arab League and the crisis of Westphalian sovereignty in the Arab world after 2011**, Journal **of Contemporary Iraq & the Arab World**, Volume 17, Number 3, September, p 233.

[2] E. S. Melkumyan, **Role of the Arab League in Structuring the Arab Regional Space**, MGIMO Review **of International Relations**, Volume 13, Number 5, 2020, p 231.

العربي إلى جانب الاعتبار الجغرافي ينفرد بخاصية معنوية ونفسية ذات مخرجات سياسية متأصلة في تيار القومية العربية حيث تتضح أهميته في قيمته الرمزية، فالعلاقات بين الأنظمة العربية تتجاوز التفاعل بين أجزاء النظام بمثابة علاقات بين دول فحسب، بمعنى أنَّها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقة مع الوحدات السياسية الأخرى، وهو الأمر الذي دفع بعض الفقهاء العرب إلى تأكيد ضرورة بلورة قواعد "قانون دولي عربي" يعكس هذه الوضعية الخاصة للبلاد العربية في علاقاتها فيما بينها[1]، كما تأخذ الأنظمة السياسية العربية موقعا وسطا جغرافيا، سياسيا وتجاريا وذلك بمحوريتها قلب العالم القديم، فهذه الوسطية تصرف عن المنطقة العربية صفة الطرفية / الهامشية، وإنما هي منطقة تفاعل جيوسياسي، حضاري واقتصادي ما جعلها هذا أن تؤدي دورا محوريا في القضايا الاقليمية والدولية.[2]

وفي سياق متصل، تُبرَز الظاهرة السياسية بالأنظمة السياسية العربية بتداخل وتلازم العوامل الداخلية والخارجية لاسيما مع اكتشاف النفط حيث زاد دمج النظام العربي في النظام الدولي، بعدما أضحت المتغيرات القائمة على مستوى الأنظمة السياسية العربية تؤثر على نحو مباشر في السياسات الاستراتيجية لمختلف القوى العالمية في تأمين تواصل الامدادات الطاقوية، لذلك تسعى القوى الكبرى في الضغط السياسي على الأنظمة السياسية العربية المنتجة / المصدرة لمختلف مصادر الطاقة أو التي تعتبر نقطة مسار عبور لها مع إمكانية التدخل العسكري المباشر متى فرضت حتمية الظاهرة إلى ذلك.[3] وتحت غطاء لاشرعية الأنظمة الاستبدادية، كون المشكلة المركزية للحكم في الوطن العربي تتمحور في الشرعية

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، 1986)، ص 36.

[2] أبو الفضل منى عبد المنعم، المنظور الحضاري في دراسة النظم السياسية العربية، (الأردن: المعهد العالي للفكر الإسلامي، المجلد 3، العدد9، 1997)، ص30.

[3] علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002)، ص ص 49-50.

السياسة نظرا لديناميكية الظاهرة السياسية العربية والوضع غير المستقر للحكومات العربية، يظل الاستقرار سمة بارزة حيث يُخيّم الغموض على العملية السياسية العربية[1] المتباينة في أنواع أنظمة الحكم بالرغم من أن غالبية هذه النظم تتجه نحو الديمقراطية، كونها تنتهج مسار التعددية إما عمليا كالجزائر أو تطبق مع بعض التضييق على الحريات العامة كتونس، مصر، الأردن، اليمن.

في حين إدراك بقية الأنظمة السياسية العربية على شاكلة دول الخليج تنظر للتعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مشبعة حتى لا تتحول إلى وسيلة. فالنظم السياسية العربية متباطئة في عملية المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان مقارنة بالأنظمة السياسية الغربية والآسيوية.[2]

فثبات الأنظمة العربية على حالها، مع تعثر المدخلات الداخلية والخارجية المطالبة بتعديلها برز لدى الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي مفهوم (الاستثناء العربي) من – الموجة الديمقراطية الثالثة – كونه واقع لا يُفسر بإقناع ولا يُعالج بعقلانية، حيث عدّلوا من مقاربتهم للسلطة العربية، وبدلا من أن يستمروا بالتساؤل حول حظوظ انتقالها نحو الديمقراطية، باتوا يضعون المساحة العربية على اتساعها تحت عنوان (تجدد الاستبداد) بدهشة منهم حول قدرة التسلط العربي على إعادة إنتاج نفسه، ضاربا بعرض الحائط تلك المطالبات بانتهائه.[3]

---

[1] Hudson, Michael Craig, Arab Politics The Search for Legitimacy, (New-York, Yale University Press, 1977), p 02

[2] صفاء عثمان، خصائص النظم السياسية العربية بين الإيجابية والسلبية، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، الملتقى الوطني: ازمة الحكم في الدول العربية :تحديات الواقع و مقاربة التغيير، 2015، ص8.

[3] غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي بحث في الشرعية الدستورية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2011)، ص ص 11-12.

كما تستند معظم النظم العربية في صنع واتخاذ القرار على المرتكز الجيو–اقتصادي المتمثل في مصادر الطاقة حيث يعتبر الوطن العربي من أهم القطاعات الحيوية لاستراتيجية سوق الطاقة العالمية، يكتسب أهمية كبيرة في البيئة الدولية إذ يحوي على ثلثي الاحتياط العالمي من النفط، فمنطقة الخليج وعلى رأسها الإمارات العربية المتحدة لوحدها تملك احتياطيا نفطيا يعادل خمسة أضعاف الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة الأمريكية كونها تعتبر أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم.[1]

كما تمتاز العلاقة القائمة بين النظم السياسية العربية بخصوصية تمليها القواسم المشتركة المترابطة، في حين واقع هذه الأنظمة يُبرز تناقضا واضحا عن تلك القاعدة بسبب الفجوة السياسية بين الدول العربية القُطرية، ما أدى هذا إلى بينية العلاقات بين أنظمة الوطن العربي حيث اتسمت بالنزاع والتوتر في معظم فترات تاريخ النظام الاقليمي العربي المعاصر. في حين تشهد العلاقات القُطرية لكل دولة عربية على حدة مع البيئة الخارجية للنظام الاقليمي العربي استقرارا ونموا متناقضا مع وضعية البيئة العربية الداخلية للأقطار العربية فيما بينها.[2]

[1] عمر كامل حسن، النظام الاقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة– دراسة مستقبلية – (الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020)، ص 36.

[2] ياسر نايف قطيشات، العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952–2004 م، (عمان الأردن، دار يافا، الطبعة الأولى، 2009)، ص 7.

المطلب الثاني: مناهج البحث في النظم السياسية العربية.

في سياق بناء مجتمعات عربية مواكبة للتطورات القائمة على مستوى المشهد الدولي، عرفت النظم السياسية العربية ديناميات ملحوظة اعتبارا للتحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية الملموسة على الصعيد الداخلي للبلدان العربية. ركزت على العوامل المؤثرة في:

- النظم السياسية العربية.
- طبيعة الأنظمة السياسية العربية.
- الدساتير العربية.
- المشكلات السياسية المعرقلة للنظم السياسية العربية.
- التحولات الديمقراطية التي شهدتها وتشهدها بلدان الوطن العربي.

بالتالي كان من اللزوم الاستناد على اِقترابات علمية بهدف احتواء وتفسير تطور الظاهرة السياسية بالوطن العربي وفهم مدى تأثير أبعادها على عملية البناء السياسي ذو الخاصية المعقدة، لذلك أصبح من الضروري ملازمة هذه التغيرات والتحولات المتسارعة[1] ومنه تتباين اِقترابات البحث في النظم السياسية العربية بحسب المتغيرات السياسية المراد تحليلها، فالاقتراب النسقي–النظمي يعد من الاِقترابات الرائدة المتبعة من طرف الباحثين للكشف عن ماهية الظاهرة السياسية. حيث يرتكز على دراسة سلطات الأنظمة السياسية والدساتير التي يستند إليها وما تحويه من قواعد قانونية منظمة، فضلا ان هذا الاقتراب يتعامل مع النظام السياسي على أنه جهاز يفتقر إلى الحركية والتغيير الموجودة فيه أصلا بفعل الترابط الذي يجمعه بالمنظومة المجتمعية أو العلاقة التفاعلية التي تجمعها بشكل

[1] نغم محمد صالح، **الاشكالية المنهجية في دراسة النظم السياسية العربية**، مجلة **العلوم السياسية العربية**، العددان 38–39، ص ص 341–342.

منتظم ودائم[1] ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي – دافيد إيستون– بنظرته إلى الحياة السياسية على أنها نظام يتمحور في بيئة يتفاعل معها أخذًا وعطاء بالاعتماد على فتحتي المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)، وأن هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات تُفرض على أعضاء النسق الاستجابة لها.

مخطط دافيد إيستون

المخطط رقم 1: تحليل دافيد إيستون للنظام السياسي.

من إعداد الباحث.

فالإطار التحليلي حسب إيستون هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، حيث تبدأ

[1] هادية يحياوي، **مدخل لعلم السياسة**، سلسلة المحاضرات العلمية، مركز **جيل البحث العلمي**، لبنان، 2015، ص ص 33-34.

هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتقوم عملية التغذية العكسية(Feed Back) بالربط بينهما (المدخلات والمخرجات)[1].

فالتفاعلات السياسية العربية حسب الاقتراب النظمي يمكن أن تكتسب صفة النسق كونها تحوي على مجموعة من المتغيرات المتداخلة والمترابطة بشكل منتظم، لكنها تسعى للحفاظ على كينونتها وماهيتها بواسطة مجموعة من العمليات المتباينة، لاسيما عندما تتعرض القيم والمصالح للتهديد من داخل بيئتها أو خارجها.

كما يتفرع عن هذا اقتراب صنع وتنفيذ القرار حيث يقوم بالإحاطة بمختلف المتغيرات في ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسية الخارجية، إذ يقوم على افتراض أن العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية والتي يصنع في ظلها قرار السياسة الخارجية والذي يتم بالتركيز على مدركات ووصف وتشخيص الواقع وفق تصور صانع القرار.[2]

بيد أن ديناميكية الظاهرة السياسية تفرض على صانع القرار التعامل معها بمرونة وفق البدائل المتاحة له نظرا للتأثيرات والمحددات الداخلية والخارجية التي يضطلع عليها لاتخاذ قرار أكثر عقلانية، نظرا لتطور مسارات الأحداث بالأنظمة السياسية لا سيما العربية، فصناعة القرار عملية ملازمة لجميع الأنساق السياسية المختلفة سواء في مستوياتها، توجهاتها، إدراكاتها... ، فالوحدة القرارية تمثل مجموعة الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار وما تضمه من أفراد، إجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك. ويتوجب على مستخدم منهج صنع القرار أن يُلم بوحدات صنع القرار، تشكيلها، أجهزتها، وأثر العمليات الاتصالية التي تنقل المشاورات، الحوارات، النقاشات والمعلومات بشأن البدائل المتاحة المختلفة والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها، بالمحيط السياسي والاجتماعي السائد في الدولة.

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، (الجزائر، 1997)، ص131.

[2] نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، (الجزائر، دار الأمة، الطبعة الأولى، 2018)، ص 126.

فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر، فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظام شمولي تسلطي.[1]

لا مناص من إسقاط الوظائف البيولوجية للكائن الحي على الظواهر السياسية قصد تكييفها لاسيما تعلق الأمر بالنمو والتطور في خضم خاصية التعقد، والتي تعرفها متغيرات الأنظمة السياسية العربية، حيث يعتبر – جابرييل ألموند – بمؤلفه المعنون: النظم السياسية المقارنة رائد الوظيفية في حقل الدراسات السياسية، حيث قام بترجمة الوظائف العضوية الرامية لضمان استمرارية الكائن الحي وأعاد صياغتها على مستوى النظم السياسية، وذلك من خلال العمليات المشكلة للنسق السياسي. حيث ركز على متغيرات ثلاث أساسية متمثلة في البنية، الوظيفة والنظام، إذ تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي وهي أنشطة منتظمة الحدوث يعبر عنها بالأدوار. وتعني الوظيفة مجموع الأنشطة الضرورية لبقاء واستمرار النظام ككل، وأن أهداف هذا النظام تتحقق عندما تنجز هذه الأبنية الوظائف المحددة لها.[2]

فجوهر التفسير الوظيفي يتجلى في الادراك والتمثيل الوظيفي للنظم السياسية العربية، ويمكن حصر مدركات هذه الأنظمة في قضايا التحول الديمقراطي في ظل التحولات الكبرى خلال مطلع القرن الحالي نحو تبني النموذج الديمقراطي في الحكم، فالتصادم بين المتغيرات السياسية والاقتصادية في عملية التحكم يفسر غياب الديمقراطية بالوطن العربي والذي مرده الثروة النفطية، فصادرات البترول ترتبط بصورة قوية بالحكم السلطوي، إذ يبرز **مايكل روز** أن عرقلة هذه الصادرات النفطية للديمقراطية راجع لعدم اعتماد هذه الأنظمة على الضرائب ومن ثم استقلال الدولة عن المجتمع ومنه امتلاكها لمصادر كفيلة بفرض سلطانها.[3] كما

[1] محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص159

[2] نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، ص 106.

[3] نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، (المملكة الأردنية الهاشمية : المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2006)، ص ص 34-35.

يجدر بنا القول أن كل هذه النظم السياسية تتعرض للتغي، فالإنتاج العلمي الأكاديمي في حقل الدراسات السياسية كثيرا ما يُبرز لنا تقلب هذه النظم السياسية في ظل حتمية مؤكدة، سواء جاء هذا التغير في شاكلة سلمية تطورية أو نحو ذلك.

ويمكن تحليل النظم السياسية العربية وفق منطق ايديولوجي سياسي يحتكم للعامل الجغرافي، فمركزية الاقليم في رسم هوية الدول تضمنته غالبية الأنظمة السياسية العربية المتباينة في صياغة استراتيجيتها المنبثقة من بعد قومي يستجيب للحاجة إلى تكتل قادر على الصمود أمام التكتلات العالمية والإقليمية التي تؤثر في صنع القرار العالمي، مما يعزز فرص المساهمة في هذه العملية، كذلك فكرة الفصل بين السلطات في الدساتير العربية حيث تكشف ظاهريا أنها دساتير قائمة على قاعدة الفصل بين السلطات كمبدأ لتنظيم العلاقة بين مختلف المؤسسات الثلاث، إلا أن نصوصها تضمنت العديد من المواد التي تعكس اعتناق هذا المبدأ. إذ تفرد هذه النصوص السلطة التنفيذية بمركزية لنظيرتها التشريعية والقضائية وهي الصفة البارزة على النظم العربية توريثية كانت أو جماهيرية.[1]

وعملا بمنطق أن الأنظمة السياسية العربية لا تعيش في فراغ بل تتحرك وفق ما تمليه البيئة الداخلية، الاقليمية والدولية تحت كنف التأثير والتأثر فقد أخذت تطبق تباعا لسياسات التكيف الهيكلي كمحاولة لاصلاح الاختلالات وتحسين الأداء الاقتصادي جراء التذبذب المرد لأسباب داخلية و أخرى خارجية[2] ومنه صنع سياسات عامة محورية ذات بعد إقليمي.

[1] هادية يحياوي، **قواسم مشتركة بين الدساتير العربية: الهوية ومبدأ الفصل بين السلطات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 3، 2015، ص ص 147-149.

[2] علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 77.

المطلب الثالث: أزمات الأنظمة السياسية العربية.

تكتسب غالبية الأنظمة السياسية العربية بعض سمات الدولة الفاشلة، انطلاقا من مسلمة أن هذه الأنساق الوظيفية كثيرا ما تكون مخرجاتها إزاء مختلف المتغيرات والظواهر التي تهدد تماسكها الوظيفي تصب في خانة احتمالية الفشل الدولاتي لاسيما مع ضعف قدرة النظام السياسي متمثلا في السلطة المركزية الحاكمة على فرض سيطرتها الأمنية، خاصة مع تنامي طيف التهديدات اللاتماثلية، ما يجعلها هذا على إعادة رسم خارطة ترتيب الأولويات لاحتوائها من خطر الفراغ وعدم القدرة على ضمان الاستمرارية وفرض السيطرة.

على الرغم من أن ظاهرة انهيار الدول وفشلها هي حقيقة ملموسة[1] ،حيث نلتمسه بمختلف الأنظمة السياسية العربية منذ مطلع عام 2011 على غرار ليبيا، اليمن، سوريا، مصر وتونس، حيث تشترك هذه الأنظمة السياسية العربية المنهارة بنقص كفاءتها وعجزها عن تسيير مؤسساتها والاضطلاع بأحداث التنمية الشاملة لفائدة شعوبها.

إنَّ المناقشات المثارة في ما سبق، تُبرز لنا أن واقع الأنظمة السياسية العربية يكتنفه الغموض وعدم الوضوح في خضم بينية أزماته، حيث نلتمس دولا متعثرة مجتمعيا على حافة الانهيار بالكامل وأخرى وحدات دستورية ديمقراطية لكن بممارسات ديكتاتورية استبدادية تعيق فهمنا للعمليات السياسية بها. ومنه أصبحت هذه الأنظمة مرجعا لتوصيف ظاهرة الفشل الدولاتي وأنموذجًا تقاس عليه بقية الوحدات السياسية الاقليمية والدولية ذات التأثير المتبادل، خاصة في ظل التفاعلات ذات البعد الجيوسياسي.

تمخض عن مخرجات الحراك العربي سنة 2011 تنامي ايديولوجيات على حساب أخرى في خضم التحولات السياسية الحاصلة انطلاقا من التحول الديمقراطي بتونس وعبر

[1] عبد الإله بلقزيز وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2011)، ص 196.

تأكيد عسكرة الاستبدادية بمصر والانهيار بليبيا واستمرارية الحرب بسوريا وتوسع الفجوة السياسية باليمن، كذلك تنامي وبشكل متزايد استخدام الأساليب القسرية بالاعتماد على الأجهزة القمعية ذات صفة الإكراه لكسب هذه الأنظمة السياسية العربية الشرعية وحق الإذعان لإخضاع شعوبها وإسكات السياسيين وفرض سلطان الدولة.[1]

وقد تواترت الشواهد بحدوث توصيات وإملاءات بالتراكم من خارج البيئة السياسية للوطن العربي نظرا لهشاشة بنية الأنظمة السياسية العربية وعدم تماسكها الوظيفي، بارزة في التدخلات الأمريكية بالشؤون الداخلية للدول العربية. فإدراك النخب السياسية الأمريكية ودوائر صنع سياستها الخارجية ومختلف جماعات الضغط يفضي إلى اعتبار أن الدول العربية مصدرا للإرهاب الدولي ونواته الأولى، نظرا للأصولية الإسلامية وغياب كلي للحقوق والحريات بها، فمطالب إحداث الاصلاحات السياسية، الاقتصادية والدينية أبرز تجليات التدخلات الأمريكية، بدءا من احتلال العراق سنة 2003، دعم الفصائل الانفصالية في جنوب السودان، عزل حركة حماس بقطاع غزة ودعوة دول الخليج إلى ضرورة تعديل البرامج والمناهج الدراسية.[2]

إنَّ تمحور الانتفاضات العربية على القضايا ذات الشأن الداخلي (إحداث إصلاحات سياسية، اقتصادية، اِجتماعية..) لا يعني بالضرورة تغير سلوك الأنظمة السياسية العربية تجاه سياساتها الخارجية وبهوياتها الاستراتيجية بمحيطها الاقليمي والدولي، لاسيما تعلق الأمر بأنماط التحالفات القائمة. وهذا يُبرز الصيرورة الحاصلة على التحولات القيمية والهيكلية في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ أن طبيعة العلاقات الدولية التي كانت حاصلة بفترة الصراع السوفياتي–الغربي فرضت على المجتمع الدولي التحالف مع أحد المعسكرين.

---

[1] Wolfgang Mühlberger, The state of Arab Statehood Reflection on Failure Resilience and collaps, (Espagna: European Institute of the Mediterranean, September 2015,), p 28

[2] الهواري بلحاج، **ثورات الربيع العربي: أسبابها نتائجها**، مجلة **الدراسات الحقوقية**، المجلد 9، العدد 2، سنة 2022، ص 438.

بيد أنَّ أدوار الأنظمة السياسية العربية غداة الثورات الشعبية أبرزت مدى قصور قدرة السلطة الحاكمة على صنع السياسة العامة نظرا لتأثير اللاعبين الاقليميين والدوليين، اعتبارا من أن تداعيات هذه الانتفاضات مسّت مصالح هذه القوى الجيوسياسية لاسيما النافذة بالمنطقة. فأي قيادة عربية جديدة تتمتع بتفويض ديمقراطي تكون – ملزمة– للاستجابة للمطالب الخارجية سواء جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية، الكيان الصهيوني أو دول مجلس التعاون الخليجي[1] تحت غطاء التعاون والتكامل بين الوحدات الديمقراطية. ومنه تصبح مخرجات صنع القرار العربي مُرتهنة بمدى توافقها والاستراتيجية المسطرة من طرف هذه الفواعل لاسيما ذات الفاعلية الاقليمية.

صفوة القول، أنَّه بالرغم من تراكمية وتراتبية الأحداث المتسارعة في عملية البناء السياسي وسلك طريق الانتقال الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية إلا أنَّ طيف التحديات والعقبات قد برز في الأفق التي تحول على الاستقرار والأمن الاقليميين للمحيط العربي، حيث يكمن الخطر في أن تؤدي الديناميكيات الجديدة في عالم – ما بعد – الانتفاضات الشعبية العربية إلى ترتيبات وتسويات سياسية غير توافقية، فالانفتاح السياسي وبتغذية عكسية أدى إلى انطلاق عمليات الصراع والتنافس والتشرذم، وعدم تمييز القوى السياسية بين التفويض الديمقراطي والمصالح الحزبية.[2]

كما تشهد الأنظمة السياسية العربية أزمات معاصرة تُعد سابقة تاريخية لها متمثلة في تنامي الشعبوية بالوطن العربي اعتبارا من تأثير المجتمعات الرقمية، مناصفة مع تداعيات وسائل الإتصال التكنومعلوماتية التي حققت انتشارا كوكبيا وفضائيا بداية من العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، أخذت تمارس تأثيرات حاسمة

[1] أحمد عبيدات، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، 2012)، ص 913.

[2] يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2013)، ص 225.

على مضامين وأشكال البنيات الاقتصادية، الانتاجية، السياسية، الاجتماعية والفكرية للمجتمعات الراهنة.[1]

اعتبارًا لجيواستراتيجية المنطقة العربية وتوسطها العالم القديم مع امتداد تاريخي، هوياتي، ديني ومجتمعي ذات قواسم مشتركة، يُفترض غنى الوطن العربي بالإرث المادي وغير المادي الأساس لتجاوز التضاربات السياسية بين مختلف وحداته وعلى مستويات ثلاث، حيث من شأن إرساء قواعد العدالة الانتقالية الحقة مع ترسيخ قيم المصالحة الوطنية العادلة لاستكشاف آفاق التنمية الشاملة بالوحدة السياسية العربية، مع درء الاستقطابات السياسية بين الفواعل الداخلية المشكلة للأنظمة السياسية العربية والموجهة لأنشطتها في حدود إقليمها مع بقية القوى النافذة بالمنطقة والهادفة لبسط النفوذ الاقليمي لاحتواء المصالح الوطنية. حيث تشهد معظم فترات القرن الماضي والجاري ان الأنظمة السياسية العربية تعيش دائما في حالة اضطراب سياسي متباين العوامل، ساهمت في إجراء تغييرات كلية على طبيعة الممارسات السياسية جراء فساد الأنظمة العربية الاستبدادية الشمولية، ومنه تعذر فهمنا للتعقيدات والأنماط المتباينة في الأنظمة السياسية العربية كونه مرتبط بديناميات مستجدة والأحداث الجارية على المشهد الدولي، خاصة مع احتدام التنافس بين القوى العظمى كون العلاقات الدولية تشهد مرحلة–مخاض– لبروز نظام دولي يقوم على تعدد الأطراف الفاعلة على مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يلقى بظلاله على مستقبل الوحدات العربية–العربية والوحدات السياسية العربية مع بقية الأنظمة لاسيما الإقليمية.

[1] فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، (دمشق : دار الفكر، الطبعة الأولى، 2002)، ص503.

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إنَّ تضارب المصالح الناشئة بين الأنظمة السياسية العربية، خاصة بين الفواعل الرسمية النشطة في الوطن العربي، كما في تراجع العلاقات الجزائرية–المغربية بشأن قضية الصحراء الغربية، وما تلازم ذلك من تطبيع مع الكيان الصهيوني من طرف بعض الوحدات العربية بشكل علني وسري، كان له تأثير سلبي على استمرار عملية البناء التكاملي العربي. وبالتالي، أضحى مسار الفاعلية الإقليمية العربية في منطقة الشرق الأوسط في تراجع، مما أدى إلى صعوبة الحفاظ على المصالح المشتركة. ما مهَّدت هذه التوترات لتنامي مؤشر التهديدات الأمنية في المنطقة العربية.

ففي ظل فشل جامعة الدول العربية في تبني أدوار على الساحة الإقليمية والدولية ذات مخرجات عقلانية، فرضت دول الخليج وصايتها في التأثير على القرار العربي إزاء مختلف القضايا المعاصرة. إذ كان لمتغير مداخيل الطاقة الوسيلة لبرهنة عدم كفاءة دوائر صنع القرار العربية في إدارة الشأن العربي. فكانت الغاية ترنو إلى مبدأ توازن القوى، خاصة مع تنامي الفاعلية الإماراتية في منطقة الشرق الأوسط، وتبنيها أدوارًا قيادية في القضايا الجيوسياسية على المستويات الثلاثة (محلية، إقليمية، ودولية)، كونها تمثل الحليف الاستراتيجي لأهم القوى العظمى ذات المصالح بالمنطقة. في حين كان السلوك السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي متباينًا مع المدركات الأمنية للأنظمة السياسية العربية، مما شكّل هذا مخرجات مستجدة في قواعد اللعبة الجيوسياسية بمنطقة العالم القديم بشكل عام.

المطلب الأوَّل: المكانة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في النظام الدولي، نظرًا لموقعها الاستراتيجي. حيث تحظى بتأثير جيوسياسي خاص ومنفرد عن بقية الوحدات السياسية بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وذلك باعتبارها من أكبر منتجي ومصدري الموارد الطاقوية في الأسواق العالمية. كما ساعدت الثروة النفطية لهذا الاتحاد الدستوري في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، إذ أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أهم الوجهات السياحية في العالم، حيث تجتذب الملايين من السياح سنويًا، لاسيما وأنها باتت مركزًا تجاريًا عالميًا. فالقوة الدافعة الرئيسية وراء هذا التوسع الاقتصادي والتجاري هي نقطة تحول دولة الإمارات العربية المتحدة نحو التحول الرقمي والسياسات الاقتصادية الليبرالية بشكل ملحوظ. في حين يُرتبط الدرهم في دولة الإمارات بالدولار الأمريكي بسعر 3.67 درهم إماراتي مقابل دولار أمريكي واحد.[1]

حيث تُبرز لنا القيمة الجيواقتصادية بالتلازم مع محورية كاريزما صناع القرار في ظل فوضوية البيئة العالمية الإقليمية، بتبني أدوار رئيسية في مختلف القضايا والتغيرات الحاصلة بالمنطقة العربية بشكل خاص. فموارد الطاقة أعطت لدولة الإمارات العربية المتحدة بعدًا استراتيجيًا وثقلًا سياسيًا، والذي يعد نتاجًا لقواعد الحكم الاتحادي النابع من إرادة حكامه، وهو ما توضحه ديباجة الدستور الصادر سنة 1971 بمخرجات حكام إمارة أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين والفجيرة. والتي تُبرز أيضًا تلاقي إرادة الشعب على قيام اتحاد الإمارات من أجل توفير حياة أفضل، استقرار آمن ومكانة دولية أرفع من شأنها الحفاظ على كيان الدولة وأعضائها، كذلك التعاون مع الدول العربية الشقيقة وبقية الوحدات السياسية الفاعلة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على أساس الاعتماد المتبادل.[2] إذ أن النظام

[1] Baker McKenzie, Doing Business in the United Arab Emirates, 2024, p 05

[2] دستور دولة الإمارات العربية المتحدة 1971.

السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة قائم على التوريثية والنمط المشيخي الأميري، فنجد أنَّ:

- إمارة أبو ظبي تحكمها عائلة آل نهيان.
- إمارة دبي تحكمها عائلة آل مكتوم.
- إمارة الشارقة ورأس الخيمة تحكمها عائلة القاسمي.
- إمارة عجمان تحكمها عائلة النعيمي.
- إمارة أم القيوين تحكمها عائلة المعلا.
- إمارة الفجيرة تحكمها عائلة الشرقي.

وغالبًا ما يكون الابن الأكبر للحاكم هو ولي عهد الإمارة، إلا إذا ما أراد الحاكم غير ذلك، فله صلاحية تعيين ولي عهده من أي أفراد عائلته[1]، مما شكل هذا من تأسيس الاتحاد تحديًا سياسيًا. فترسيخ الكيان الاتحادي وتعزيز الولاء والانتماء للدولة لا للقبيلة والعشيرة أو الإمارة كان صعب الإدراك لمجتمع حديث بفكرة الدولة القومية الفيدرالية، بدلًا عن سلطة القبيلة، حيث تعد سابقة سياسية تاريخية له.[2]

[1] نادية فاضل عباس فضلي، **النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة **دراسات دولية**، العدد 59، سنة 2014، ص 29.

[2] فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية، سلسلة محاضرات، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007)، ص 8.

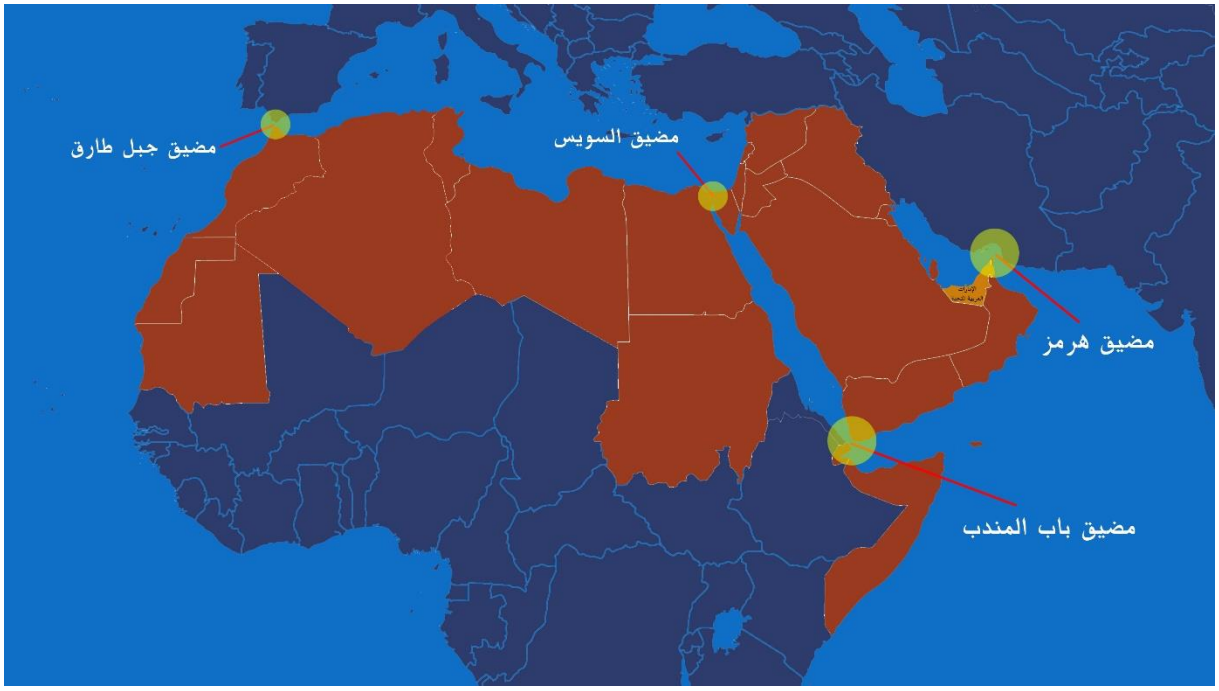

الخريطة رقم 2: تبرز موقع دولة الإمارات العربية المتحدة وأهم المضائق البحرية بالوطن العربي.

-من إعداد الباحث-

تقع الإمارات العربية المتحدة على الشاطئ الجنوبي الشرقي للخليج العربي، البالغ طوله ما يفوق 700 كلم، في حين يبلغ طول الشاطئ الشمالي الشرقي ما يقارب 90 كلم حيث يتصل بمياه خليج عمان وبمياه المحيط الهندي. كما يحد دولة الإمارات العربية المتحدة من الغرب قطر، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، أما من الشرق والشمال فتحدها عمان. كما يعد أطول شريط حدودي لدولة الإمارات العربية المتحدة هو الذي يتلامس مع حدود المملكة العربية السعودية، والمحدد سنة 1975.[1]

كما تتميز الإمارات العربية المتحدة بأنها تتوسط وتربط بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، ومن ثم اكتسبت أهمية عالمية عابرة للإقليمية. كما أنها تعد جزءًا رئيسيًا في رسم

[1] ر.ف كليكوفسكي، ف. ا لوتسكييفيتش، المعضلات الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية، (الإمارات العربية المتحدة : ترجمة حسان إسحاق، دار ميسل، الطبعة الأولى، 1985)، ص 7.

الهندسة الأمنية الشاملة، ذات التأثير على مختلف الأنظمة السياسية العربية، نظرًا لامتداد مختلف التهديدات عبر الوطنية الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية وعن التحولات السياسية في المنطقة العربية.

على نحو خاص، إطلالة دولة الإمارات العربية المتحدة على شريط ساحلي يبلغ طوله 1328 كلم، تؤدي بشكل مباشر للإطلالة على الخليج العربي والفارسي، ومن ثم إلى مضيق هرمز ذو الأهمية الاستراتيجية المتكون من خطين ملاحيين بحريين يقل عرض كل منهما عن ثلاث كيلومترات، في حين يبلغ عرض المضيق ما يعادل 37 كلم. حيث تمر عبره ما يقارب 30 سفينة كأقصى حد وناقلة نفط كل ست دقائق، مما يطرح محورية مضيق هرمز في النظام البحري، كون الاقتصاد العالمي يعتمد على التدفق المتواصل للناقلات من خلاله. حيث تعد دولة الإمارات العربية المتحدة أبرز مراكزه.[1]

سياسيًا، أدى المشروع الفيدرالي بمركزية السلطة في أبو ظبي إلى وصف القوة العسكرية على أنها مشروع هوية وطنية موحدة للإمارات، خاصة في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها البيئة الإقليمية. وقد ربط هذا تطلعات هذه القوة الإقليمية للاستناد على المحددات الاقتصادية لبناء وتوجيه القوة العسكرية، حيث أفرزت نتيجة هذا التلاقي بين تلازمية السياسة والاقتصاد ومدى تأثيرها على زعزعة استقرار المنافسين، خاصة في حسم التوتر الذي كان قائمًا بين قطر ودول مجلس الخليج. فقد سمحت فرضية تدفق رؤوس الأموال من الموارد الطبيعية والاستثمارات الأجنبية لهذه الدولة الناشئة تحت القيادة الجديدة بدعم العسكرة، بغية فرض هيبة السلطة، التوحيد المجتمعي، وترسيخ الفكر القومي، لتشجيع جلب استثمارات المجتمع الدولي بقواه العظمى المهتمة بالمكانة المتزايدة لدولة الإمارات

[1] Nadin Hasbani, La politique de défense des Emirats Arabes Unis au sein des enjeux géopolitique du Golfe arabo-persique, Thèse de Doctorat, (Université de Paris 8 Vincennes-Saint-Denis: Institut Français de Géopolitique, Mars 2011), p 42.

العربية المتحدة وقدرتها على التدخل العسكري.[1] ولضمان أمن المضائق البحرية، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على استراتيجية توسيع النفوذ للسيطرة على الممرات والمنافذ البحرية، من خلال الاستثمار في البنى التحتية للموانئ مقابل نقاط دعم عسكرية لترسيخ فكرة الدور الإقليمي لها، خاصة في ظل جيوسياسية مضيق باب المندب مع بقية اللاعبين الإقليميين بالمنطقة. حيث أن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة ترتكز بالأساس على تحقيق المصالح الاقتصادية.

إنَّ تكون الهوية الاستراتيجية الإماراتية كان بتصاعد وتيرة التنمية الاقتصادية بالدولة خلال عقود متواترة، حيث تحوي دولة الإمارات العربية المتحدة على سابع أكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم بواقع 97.8 مليار برميل. وكانت سادس أكبر منتج للنفط في العالم عام 2014 بمتوسط إنتاج نحو 2.8 مليون برميل من النفط. وقد جعل هذا من دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، حيث يُقدَّر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 416 مليار دولار أمريكي سنة 2014. إذ تستحوذ أبو ظبي على 94٪ من الناتج المحلي الإجمالي من إجمالي احتياطات النفط بدولة الإمارات العربية المتحدة.[2]

تأصيلاً لما سلف، يتضح التباين في المعطيات الاقتصادية وفي توزيع الموارد الطاقوية بأقاليم إمارات الاتحاد، حيث نلتمس ندرة موارد الطاقة ببقية الإمارات مقارنة بما تحويه إمارة أبو ظبي. مما فرض هذا تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي لإحداث تكامل اقتصادي قائم على عائدات مصادر الطاقة المصدرة في دعم ميزانيات بقية الإمارات، والتي لا تعتمد على

[1] Karen E. Young, The New Politics of Intervention of Gulf Arab States, Middle East Centre, Volume 1, April 2015, p 05.

[2] Kristien Coates Ulrichsen, The United Arab Emirates: Power, Politics and Policy Making, (New-York, Routledge, First published, 2017), p p 186-189

الموارد الطاقوية، على غرار إمارة دبي، التي تعد من أكبر المراكز التجارية والمالية بالعالم المعاصر.

المطلب الثاني: التحديات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يؤكد **فيليب بولانجيه:** اعتباراً من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة بمنطقة الخليج العربي، شهدت هذه الوحدة السياسية الإقليمية تحديات جيوسياسية عديدة ومعقدة، بدءاً من التهديد الإيراني، لاسيما باحتلاله للجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى) والسيطرة على مضيق هرمز البحري.[1] فتكتسب هذه الجزر الثلاث أهميتها من موقعها الجيوسياسي، حيث تقع عند مدخل الخليج العربي. كما أن بسط السيطرة على هذه الجزر من شأنه توسيع المياه الإقليمية للدولة المسيطرة، وبالتالي تنعكس على الأهمية الاقتصادية والعسكرية للوحدة السياسية ذات المصالح التجارية والنفطية.[2] وأي تضارب للمدركات الأمنية–الاستراتيجية الإيرانية الناتج عن المجتمع الدولي يُشكل تهديداً مباشراً وصريحاً لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة جرّاء توتر الملاحة البحرية في مضيق هرمز، والذي يُعد تحت إشراف الجمهورية الإسلامية الإيرانية. مما خلق هذا نوعاً من الاضطراب السياسي والأمني للقوى الإقليمية والدولية النافذة بمنطقة الشرق الأوسط ككل. ومن هنا تُبرز الأهمية الجيواستراتيجية للجزر الثلاث الإماراتية المحتلة، التي تعتبر خط دفاع إيراني تجاه الوجود العسكري بالمنطقة، لاسيما الأمريكي والأوروبي، وبالإيعاز الخليجي الإماراتي. فقد عملت إيران على تطوير المقدرات العسكرية والاستراتيجية، وذلك من خلال البرنامج النووي، ما بعث هذا شكوكاً وريبة لدى الأوساط الدولية حول نية إيران في إعادة بعث أمجاد الإرث الفارسي.

---

[1] Philippe Boulanger, **Les défis géopolitiques d'une nouvelle puissance régionale : les Émirats arabes Unis**, Hérodote, Volume 2, Numéro 133, 2009, p 73.

[2] وجدي حميد الجابري، مهدي فليح ناصر الصافي، **الصراع الجيوسياسي الاقليمي وعلاقته بموارد الطاقة في الدول المطلة على الخليج العربي**، مجلة **ابن خلدون للدراسات والأبحاث**، المجلد الثاني، العدد السابع، 2022، ص 1122.

في سياق الحديث عن مدى فعالية التهديد الإيراني لدولة الإمارات العربية المتحدة، يتضح لنا وبصفة متلازمة تنامي الدور التركي، نظرًا لاختلال توازن القوى بمنطقة الشرق الأوسط. فقد أفرز هذا الوضع صراعًا إقليميًا بين لاعبين رئيسيين (تركيا والإمارات العربية المتحدة)، اعتبارًا لجيوسياسية المنطقة وبينية المصالح الوطنية والاستراتيجية اللامتناسقة بينهما بغية بسط النفوذ الإقليمي. خاصة في ظل تصاعد الصراع التركي الإماراتي حول القضايا البحرية (أمن إمدادات ومسارات الطاقة)، الإسلام السياسي والثورات العربية، حيث غدا المجال البحري نقطة المواجهة الجيوسياسية بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا في خضم جيوسياسية الطاقة بشرق البحر الأبيض المتوسط. فبانهيار مؤسسات الدولة في ليبيا سنة 2011، فرضت دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها بالتنسيق مع القوى العظمى بتقديم الدعم العسكري واللوجستي لحفتر ضد حكومة الوفاق الوطني المدعومة من طرف تركيا. ومن هنا كان للفشل الدولاتي في ليبيا أن أصبح ساحة المعركة الرئيسية في الحرب بالوكالة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة، ما أدى إلى تنامي أنشطة السياسة الخارجية لهذه الوحدات السياسية في المنطقة، خاصة مع توقيع تركيا مع السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبي، اتفاقية الاختصاص الأمني والبحري المصاحبة لنشر قوات تركية في ليبيا.[1]

وبتصاعد حركة الإخوان المسلمين غداة الحراك العربي سنة 2011، من خلال التأييد التركي للفواعل العربية ذات النهج الإسلاموي، ينجلي الدور الإماراتي ذو النهج العلماني بمعارضة هذه الحركة داخليًا وإقليميًا، خاصة في مصر. وذلك لارتباطه بتداعيات اقتصادية تشكل بالأساس تهديدًا للأمن الاقتصادي الإماراتي. وهذا ما يفسر الهجوم الإماراتي على جماعة الإخوان في مصر، خاصة وأن هذه السلطة تبنت مشروعات تخص قناة السويس ذات مخرجات سلبية على الاستراتيجية الأمنية الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلاسل

[1] Asli Aydintaşbaş et Cinzia Bianco, **la rivalité entre la Turquie et les Émirats Arabes Unis et la refonte du Moyen-Orient**, European Concil on Foreign Relations, 405, Juillet 2021, p 10.

الإمدادات، لاسيما عندما يتعلق الأمر بميناء دبي ذو الطابع الخدمي، والذي انتهجته من طرف الرئيس المصري الأسبق الموالي لحزب العدالة والتنمية التركي.

إذ إنَّ قناة السويس تتمتَّع بموقع استراتيجي ذي أهمية أكبر من ميناء دبي، خاصَّة في ظل درجة التهديد بالغلق في حالة نشوب صراع مع إيران. فإلغاء مشروع محور تنمية قناة السويس من طرف الرئيس المصري الأسبق المحسوب على جماعة الإخوان يعدُّ السبب الرئيسي لضلوع الإمارات العربية المتحدة في مخطَّط الثورة المضادة في مصر.[1] ففي خضمِّ بينيَّة توزيع الموارد الطاقوية في الإمارات العربية المتحدة، يتَّضح لنا كما أشرنا سابقًا أنَّ الحقول النفطية تتمحور كليًّا في إمارة أبو ظبي، مقارنةً بندرة توزيع الموارد الطاقوية في إمارة دبي، التي تعدُّ أفقر الإمارات في الموارد الطبيعية. ومنه، معادلة الصراع التركي–الإماراتي مردُّها التنافس الإقليمي، نظرًا لتضارب المصالح الاستراتيجية، السياسية، الاقتصادية... لكلا الطرفين، ناهيك عن دعمهما لأطراف إقليمية متنازع عليها بهدف الوصول إلى نفوذ إقليمي استراتيجي.

إنَّه لتنامي تهديد التقسيم المجتمعي والإقليمي في ظل فشل الدولة في اليمن، والذي أطرافه فواعل محلية ذات امتداد للنفوذ الإقليمي الساعي للسيطرة على مناطق استراتيجية بهذا البلد، اعتبارًا لقيمته الجيوسياسية العالية، عمدت القوى الإقليمية والعالمية إلى دعم إعادة تشكيل خارطة اليمن على أسس طائفية. إذ إنَّ موقع اليمن الجيواستراتيجي جعله موضوعًا للصراع، لاسيما مع إطلالته الساحلية الواسعة (حوالي 2000 كيلومتر وأكثر من 200 جزيرة)، كما أنها تشترك في الحدود البحرية مع بلدان القرن الإفريقي، وبالتالي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الطرق البحرية الرئيسية التي تربط بين قارات العالم القديم (آسيا، إفريقيا، وأوروبا).[2] كلُّ هذا يشكِّل تحديًا أمنيا، اقتصاديًا، وتنافسيًا لدولة الإمارات العربية المتحدة، لاسيما مع سيطرة

[1] ايماسك، مركز الإمارات للدراسات والاعلام، دراسة جديدة: الاخوان المسلمون في الإمارات التحديات والآفاق، تاريخ النشر:2016/01/26، تاريخ الاطلاع: 2023/12/12. متاح على الرابط : https://rb.gy/snve2f

[2] Adel Ahmed Dashela, **The present and future of Yemen's geopolitics amid local and regional conflict, Al Sharq strategic research**, 30 September 2022, p 04.

بعض أطراف النزاع المحلي اليمني على مناطق حيوية جدًّا استراتيجية ذات موارد طبيعية معتبرة، واحتوائها على موانئ عالمية ذات تأثير بالغ على محور التبادلات التجارية على طول المسارات والممرات البحرية. فأي تقارب بين اللاعبين الإقليميين مع طرف يمني فاعل ومعادٍ للوجود الإماراتي في البلاد، يرفع من حدة التوتر، خاصَّة في ظل التنافس الإقليمي بين القوى النافذة.

ويُعدُّ مضيق باب المندب القاسم المشترك المفضي للتطبيع الإماراتي مع الكيان الصهيوني وإزالة كل أشكال التوتر بين الوحدتين السياسيتين. كما أنَّ عملية التطبيع مؤشر واضح وجلي من مؤشرات تصاعد التوتر في العلاقات الإماراتية – الجزائرية، خاصَّة وأنَّ الجزائر تشهد قطيعة دبلوماسية مع المغرب المطبع هو الآخر والكيان الصهيوني، والذي يلقى دعمًا إماراتيًا لسيادة المغرب على الصحراء الغربية. ومن المؤكد أنَّ هذه الخطوة ستكون لها آثار واسعة النطاق على العلاقات الدبلوماسية بين هذين الفاعلين الإقليميين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – دولة الإمارات العربية المتحدة) وقد تؤدي إلى تأزّم الوضع وفتح الباب لتوترات إقليمية جديدة بينهما.[1]

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تعدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، وهي كذلك عضو في منظمة (OPEC) للبلدان المصدرة للبترول، كما أنها عضو في منتدى الدول المصدرة للغاز. فمنذ استقلالها عن المملكة المتحدة البريطانية سنة 1971، اعتمدت الإمارات السبع على موارد النفط والغاز الطبيعي لدعم اقتصادها. ومع ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي، تخطط دولة الإمارات العربية المتحدة للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي المحلي من خلال تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط على آبار الغاز.[2]

[1] Emirates Leaks, Indication of Escalation In UAE-Algeria Relations, jun24, 2023, view 16/12/2023, available at the link: https://rb.gy/k0tzqn

[2] U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: United Arab Emirates, March 21, 2017, p 01

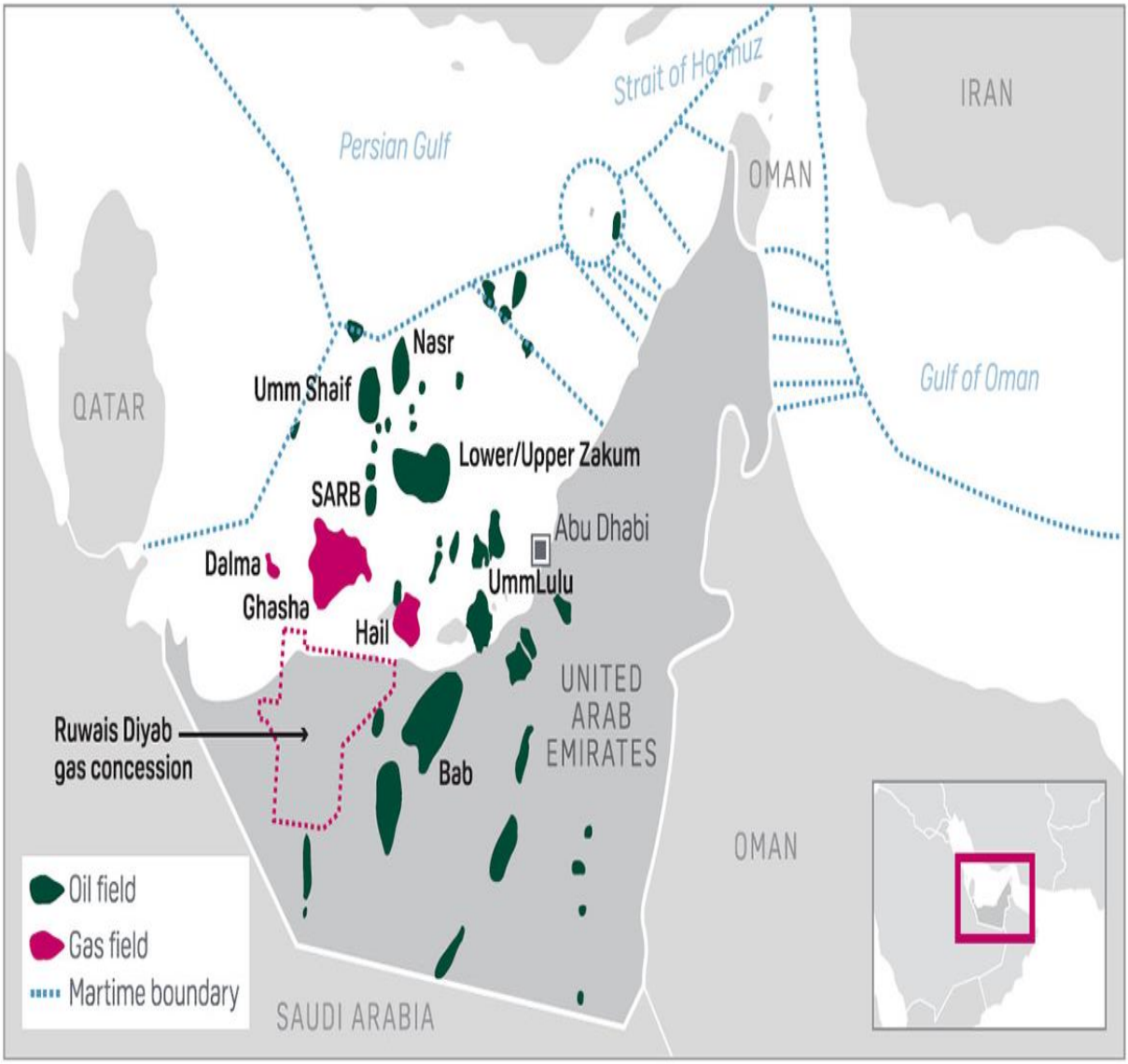

الخريطة رقم 3: تبرز الحقول النفطية والغازية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

Source : https://shorturl.at/iuGHK

واعتبارًا من سنة 2015، أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة تصدِّر ما يعادل 466 مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا، كما بلغ معدل احتياط هذا المورد 215 تريليون متر مكعب، ومنه تُصنف كسابع أكبر احتياط في العالم. كما تعدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة وبمطلع سنة 1977 أول بلد شرق أوسطي لتصدير الغاز الطبيعي المسال من

خلال إرسال أول شحنة لها لشركة طوكيو للطاقة الكهربائية اليابانية (TEPCO)[1]، مما يجعلها لاعبًا مهمًّا في توريد الطاقة في الأسواق العالمية. فإمارة أبو ظبي تحوي على أكبر احتياطات نفطية (ما يقارب 90 مليار برميل)، ودبي 4 مليارات برميل، الشارقة 1.4 مليار برميل، في حين الإمارات المتبقية بنسبة أقل. ويتم نقل النفط الخام عبر خط أنابيب أبو ظبي للنفط الخام (حبشان–الفجيرة) بسعة 1.4 مليون برميل يوميًا من أبو ظبي إلى محطة التصدير في الفجيرة، وبالتالي تجنب ناقلات النفط خليج هرمز. كما تعزم دولة الإمارات العربية المتحدة على استثمار ما يعادل 272 مليار دولار أمريكي بحلول سنة 2050 لتلبية الطلب على الطاقة، والذي ينمو حاليًا بنسبة 6٪ سنويًّا، لتكون قادرة على التغطية الطاقوية.[2]

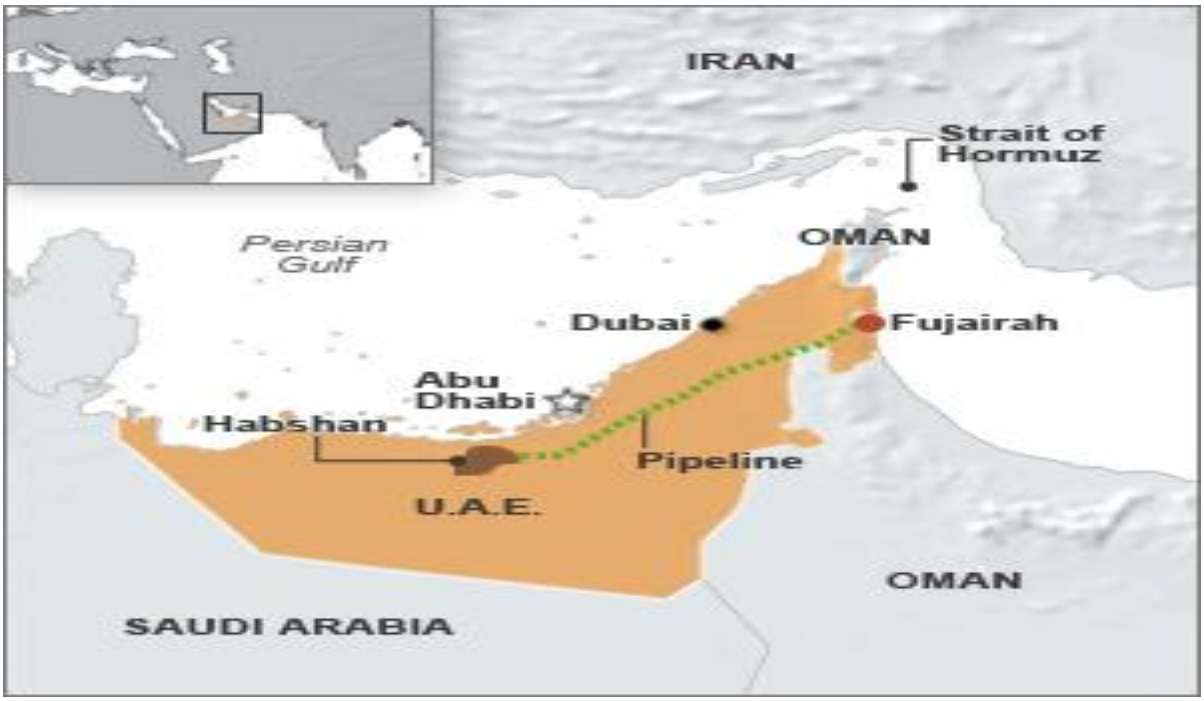

الخريطة رقم 4: توضح نقل النفط الخام عبر خط أنابيب أبو ظبي للنفط الخام (حبشان–الفجيرة).

Source: https://shorturl.at/pxCWY

[1] U.S-UAE, Business Council, The UAE Oil and Gas Sector, Washington, January 2019, p 03.
[2] Deutsch – Emiratische Industrie und Handelskammer, Vereinigte Arabische Emirate Energieeffizienz in der Industrie Zielmarktanalyse 2019 mit Profilen der Marktakteure, (Abu Dhabi (UAE) : Deutsch-Emiratische Industrie- und Handelskammer (AHK), Mai 2019, Seite 22.

حصرًا بين الفترة الممتدة من عام 2013 إلى غاية 2022، أنتجت دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقارب 2.9 مليون برميل من النفط الخام يوميًا، مع الوصول لذروة إنتاجية سنوية قدّرت ب 3.1 مليون برميل يوميًا من الإنتاج نفسه سنة 2019.[1] وبمطلع سنة 2020 المصاحب للانخفاض الحاد في الطلب على السوائل الطاقوية والملازم لانخفاض أسعار النفط الخام، عملت الوحدة السياسية الإماراتية على تقليص إنتاج النفط الخام في إطار الجهود المبذولة لاحتواء وباء كوفيد-19 المستجد، واستجابة لاتفاق أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) وعشر دول شريكة من خارج المنظمة والمعروفة مجتمعة باسم (+OPEC)، نظرًا للزيادة السريعة في مخزونات النفط العالمية في الربع الأول من عام 2020، حيث دعت اتفاقية (+OPEC) إلى خفض إنتاج النفط الخام بمقدار أولي قدّر ب 9.7 مليون برميل يوميًا، على أن يتناقص تدريجيًا بالسداسي الأول من سنة 2022، والتي تعد سنة نهاية فترة هذه الاتفاقية.[2]

اعتبارًا للمتغيرات الطارئة على الأمن الطاقوي العالمي، خاصةً في مجال الاحتباس الحراري وعدم الاستقرار في أسعار الطاقة العالمية، استحدَّثت دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من المشاريع الاستثمارية في ميدان الطاقات المتجددة، حيثُ بسنة 2017 تم إطلاق استراتيجية الإمارات للطاقة في حدود 2050، والتي تُعتبَر قفزة نوعية في قطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تم تشغيل ثلاث محطات للطاقة النووية على مدار سنوات (2020-2021-2022)، وفي سنة 2021 تم الإعْلان عن خارطة طريق الريادة للهيدروجين بدولة الإمارات، المُنبثِقة من اجتماع السادس والعشرين للدول الأعضاء بشأن تغير المناخ والمُتمِّم لاتفاقية باريس 2015[3]، كما سَطَّرت دوائر صنع القرار الإماراتية خُطَطًا

[1] U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: United Arab Emirates (UAE), August 28, 2023, p 03

[2] Eric Han, Camdace Dum, OPEC+ agreement to reduce production contribution to global oil market rebalancing, Today in Energy, U.S. Energy Information Administration, 23 September, 2020.

[3] وزارة الطاقة والبنية التحتية، مشروع تحديث استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، يوليو 2023، ص 2.

وطنية لضمان الاستدامة الشاملة والعمل على تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمُورِّد موثوق للطاقة، وذلك من خلال خفض الطلب المحلي على الوقود الأحفوري بتحويل الاستثمار في الطاقة إلى الطاقة الشمسية، خاصةً وأن الدولة تتلقى ما معدله أكثر من 10 ساعات من أشعة الشمس يوميًا، حيثُ المتوسط السنوي 350 يومًا مُشمِسًا.[1]

بتزايد المكانة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في بيئة إقليمية ذات وضع هش وغير مستقر، سطرت الدوائر الاستراتيجية الإماراتية خارطة أمنية قائمة على ترسيخ وتجسيد فكرة الانتماء والشعور به من خلال إرساء قواعد مفهوم المواطنة الحقة للتحرر من كل تهديد داخلي محتمل من شأنه أن يهدد الأمن الهوياتي–المجتمعي لهذه الوحدة السياسية الدستورية، والذي يتطلب بدوره مواطنة فعالة تفضي الضرورة لمأسستها، إذ كان الولاء للهوية الاتحادية بدلا للهوية القبلية. كما كان لعدم استقرار منطقة الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة تأثير على السلوك السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة بعد تعرض بعض الأنظمة السياسية العربية لحركة التغيير–العربي– ، شكل هذا تحد للأمن السياسي الاماراتي نابع من بيئة خارجية، والتي لاطالما كانت مصدرا لمختلف التهديدات لاسيما الاقليمية، فاطلالة دولة الإمارات العربية المتحدة على بحرين جيوسياسين والمتمثلين في بحر الخليج العربي (الشمال الغربي) وخليج عمان (شرقا)، شكل هذا تهديدا إقليميا بعد فرض القوى الاقليمية النافذة بهذه المنطقة سلطانها على الممرات المضائق البحرية، بالمقابل سعت دولة الإمارات العربية المتحدة كقوة ناشئة ذات فعالية اقليمية بفرض تواجدها العسكري بالقرب من نقاط الاختناق الجيوسياسية والتي تعد ذات بعد اقتصادي لها، عملا بمبدأ حرية الحركة بالممرات والمسارات البحرية لضمان الامدادات الطاقوية ،وبالتالي احتواء وتحقيق كل الأمون (عسكرية، سياسية، اقتصادية، طاقوية ونحو ذلك).

[1] Mohsen Salim and Others, **Analysis of Solar Energy Development Strategies for a Successful Energy Transition in the UAE**, Processes, 10, 1338, 2022, p 01.

الخريطة رقم 5: استراتيجية الإمارات للطاقة في حدود 2050.

Source: Updated UAE Energy Strategy 2050

خلاصة الفصل الأوَّل.

ما لا يتمارى فيه، أن متغير الأمن يخضع لمخرجات فوضوية النظام الدولي بغياب سلطة عالمية مركزية منظمة للتفاعلات الدولية بين الوحدات المكونة له، لاسيما أرتبط الأمر بالصراع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطات والأدوار بين مختلف الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي، فتواترية وديناميكية طبيعة التهديدات الأمنية، تمت ترجمتها في إسهامات باري بوزان، حيث تمخضت في توسيع مفهوم الأمن من البعد العسكري نحو قطاعات خمس أخرى (شاملة القطاع العسكري)، يفسر مدى تعقد المتغيرات في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة خاصة وبداية الألفية الجديدة من القرن الحادي والعشرين، إذ غدت التهديدات متشابكة ومتعددة الأبعاد. ومنها تطلب هذا التوسع نهجًا شاملاً ومتكاملًا دارسًا لماهية مختلف الظواهر الأمنية وما لها من تأثير في ضمان استمرار ميكانيزم تفاعل الأنظمة السياسية مع المجتمعات السياسية داخليا والمجتمع الدولي في خضم فوضويته.

فالقطاع الطاقوي لا يُنسب بشكل مباشر لإسهامات باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن كمتغير في نظريته، إلا أنه يمكن إدراجه ضمن القطاع الاقتصادي كون المورد الطاقي يُعد متغيرا أساسيًا في تحقيق الأمن الاقتصادي وتغطية برامج التنمية المستدامة، وبالتالي فهو المحرك الرئيسي لغالبية الاقتصاديات الوطنية العربية، لذلك أي تهديد لسلامة الإمدادات أو تراجع الإيرادات، قد يخلف تأثيرات جانبية على النظام الاقتصادي لهذه الوحدات السياسية التي تعتمد على صادرات الطاقة.

وفي سياق متصل، يُشكل أمن المضائق البحرية ركيزة حاسمة في ضمان الأمن الطاقوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة وأنها تعتمد على صادرات الطاقة كأهم الإيرادات الحكومية، فأي انخفاض أو تراجع في مستواها سيخلق عجز في الميزانيات الوطنية الموجهة بالأساس نحو دعم الاستثمارات في البنى التحتية داخليا، مع استخدامها كمورد للقوة الناعمة إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية، فأمن المضائق ونقاط الاختناق الاستراتيجية

غالبا ما يحوي الصراعات الجيوسياسية بين أطراف الفواعل الإقليمية والنافذة دوليا في المنطقة، مخلفة بذلك توترات على طول الممرات البحرية ينتج عنها تارة قرارات بالغلق من طرف الدول المشاطئة لها أو تنامي أنشطة التهديدات اللاتماثلية واللامتناظرة

من الواضح، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل صون المصالح الحيوية، الاستراتيجية والأمنية، وذلك من خلال تأدية أدوار واضحة الرؤى في خضم دراماتيكية المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة العربية الاقليمية، انطلاقا من حركات التغيير التي مسّت الأنظمة السياسية العربية لاسيما ذات البعد الجيوسياسي في شاكلة اليمن ومصر المشاطئتين لممرين بحريين رئيسين في محور حركة تنقل وإمدادات مختلف موارد الطاقة، والتي تعد أحد أهم ركائز الأمن القومي في الإمارات. ومنه عملت هذه الوحدة السياسية العضو في مجلس التعاون الخليجي والتي تدرك أشد الإدراك بمدى طبيعة التهديد الإيراني المعادي للغرب الحليف الاستراتيجي للممالك الخليجية العربية ولدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أن إيران تعد بلد ذو نزعة توسعية وذلك باحتلاله لجزر إماراتية ذات قيمة جيوطاقوية، إضافة لمشاطئته لمضيق هرمز البحري الاستراتيجي، ومنه يمكن توصيف مرحلة ما بعد الحراك العربي وأبرز ما تمخض عنها بأنها مرحلة تفاقم التوترات بين الأنظمة السياسية في الوطن العربي، وذلك لبينية الاستراتيجيات الأمنية–الطاقوية خاصة في مسارات عبورها، حيث مردها الاختلاف في أنواع وأنماط السلطات الحاكمة لاسيما بين دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي الوحدات السياسية العربية، وبالتالي توسع الهوة في كينونة الهويات الاستراتيجية–الأمنية داخل بيئة النظام الإقليمي العربي، في رسم هندسة أمنية إقليمية ذات صفر تهديد. ومنه سعت دولة الإمارات العربية المتحدة بمرونتها وقدرتها على التكييف بين حالتي الأزمات والتكامل في هيكلة النظام الإقليمي العربي وما يتوافق مدركاتها الأمنية الطاقوية.

اعتبارًا من استقرار دولة لإمارات العربية المتحدة كونها تعد سمة بارزة لها ومن أكثر الدول تقدمًا في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، إلا أنها لم تكن خارج حسابات

مخاطر التهديدات الأمنية التي تواجهها في ظل خصوصيتها الجيوسياسية. حيث هذه التهديدات تعد نتاجًا لموقعها الجيواستراتيجي وغناها بالموارد والاحتياطات الطاقوية في خضم بيئة أمنية إقليمية مضطربة. فيما يلي من الفصل الثاني نستعرض طبيعة هذه الأخطار التي تهدد دولة الإمارات العربية المتحدة في خضم خصوصيتها الجيوسياسية.

الفصل الثانـي

الخصوصية الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني: الخصوصية الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تمهيد الفصل الثاني.

يُترجم الموقع الجيوستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة سياستها الخارجية النشطة الموجهة نحو البيئة الإقليمية والدولية خاصة في اليمن وليبيا، هذه الخصوصية الجغرافية المتلازمة وغناها بالموارد الطاقوية والاحتياطات الهائلة منها، ساهمت في تبني أدوار محورية رئيسة بمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، حيث يشهد هذا المجمع الأمني الاقليمي تحديات جيوسياسية يشمل توترات ونزاعات مع أطراف اقليمية منافسة غالبا ما تشكل مصادر تهديد متباين الطبيعة ودرجة قوته وخطورته، ومنه غدت الضرورة لفهم حقيقة هذه التهديدات انطلاقا من فهم التغيرات و التحولات العالمية بصعود قوى وتراجع قوى أخرى نافذة؛ فرض هذا على دولة الإمارات العربية المتحدة لبناء شبكات من التعاون مع المثلث الاستراتيجي العالمي أساسه خيار المرونة في احتواء مجمل التهديدات لاسيما تلك التي تمس قطاع الطاقة.

المبحث الأول: بينية التهديدات الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

تكتسي ظاهرة التهديدات الأمنية المتباينة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمام ذو أهمية خاصة، إذ تعد من صميم السياسات العليا بما لها من تأثير في قطاع الطاقة على نحو مباشر، ومنه عملت دوائر صنع القرار الإماراتية على أمننتها نظرا لتأثيرها على تواصل الإمدادات الطاقوية مما يؤثر على استقرار الأسعار في الأسواق العالمية؛ كما يصاحب هذا عزوف المستثمرين الأجانب ومنه ارتهان توافد الاستثمارات المتلازمة بتدفق رؤوس الأموال وبالتالي حدوث تذبذب على مستوى المداخيل والعوائد المالية الطاقوية التي تعد من أهم الأصول التي تؤثر على عمليات صنع القرار لدى دولة الإمارات العربية المتحدة في المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

كل هذا، نظرا للتحول في طبيعة التهديدات التي تعنى بها دولة الإمارات العربية المتحدة إضافة لجيوسياسية منطقة الشرق الأوسط، برز التغير في مدركات التهديد لدى هذه القيادة الخليجية إدراكا منها أنه يخدم القوى الدولية والفواعل الإقليمية الناشئة والصاعدة، فهذا التباين في طبيعة التهديدات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ألقى بظلاله على قطاعات مختلف الأمون بهذه الوحدة السياسية.

المطلب الأوَّل: تداعيات التهديدات الأمنية اللامتناظرة على الأمن الطاقوي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تعد القرصنة البحرية من أخطر التهديدات الأمنية البحرية اللامتناظرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث هذه الظاهرة الإجرامية ذات الطابع الإقليمي تلقي تداعياته على المستوى الدولي تؤدي إلى حدوث اضطرابات على الاقتصاد العالمي جراء تذبذب في تواصل ووصول مختلف الموارد الطاقوية نحو الأسواق الدولية، كون هذه الأخيرة ترتهن بمدى سلامة خطوط النقل المائي على مستوى المسارات والمضائق البحرية، فالقرصنة البحرية انتشرت واتسع نطاقها في خليج عدن وجنوب غرب المحيط الهندي قبالة السواحل الصومالية، لتمتد شرقا حتى وصلت السواحل العمانية في بحر العرب و خليج عدن عن طريق باب المندب، لتنذر بذلك حدوث عواقب على الأمن و الاستقرار الإقليمي للدول الواقعة على خليج عدن والبحر الأحمر فضلا عن دول الخليج العربي والقرن الإفريقي.

فدولة الإمارات العربية المتحدة من الدول المتضررة أمنيا وإقتصاديا كونها تصدر مواردها الطاقوية على مستوى طول هذه المسارات البحرية: مضيق هرمز مرورا بمنطقة القرن الإفريقي ورأس الرجاء الصالح حيث لجأت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استخدامه كبديل للخطوط البحرية التقليدية بغية نقل الطاقة نحو الأسواق العالمية[1].

فرضت منطقة القرن الإفريقي نفسها على دائرة الاهتمام الإقليمي والدولي خاصة وأن الكيانات السياسية الرسمية بالمنطقة كثيرا ما تشهد – **فوضى** – جرّاء الفراغات الأمنية الحاصلة على مستواها، كتحصيل على الفشل الوظيفي لأنساقها السياسية، إذ يشكل هذا بيئة خصبة لتنامي أنشطة الجماعات الإرهابية وحركات التمرد ومختلف فصائل الميليشيات.

[1] فاضل عبد العباس محمد، جريمة القرصنة البحرية الإرهابية في بحر العرب وتأثيراتها الاقتصادية على دول الخليج العربي، **مجلة دراسات البصرة**، العدد 50، 2023، ص 307.

كما لموقعها الجيوسياسي والإستراتيجي الهام، بإطلالتها على المحيط الهندي من جهة، وتحكمها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من جهة أخرى، أهلها لتتحكم في الطرق البحرية للتجارة العالمية، خاصة إمدادات الطاقة القادمة من الإمارات العربية المتحدة، كما أنها تعد ممرا مهما لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه منطقة الخليج العربي، أكسبها أهمية محورية دفعت العديد من القوى الإقليمية والدولية لمحاولة إيجاد موضع قدم في هذه المنطقة التي تضم كل من الصومال، جيبوتي، إثيوبيا وإريتريا، كان أبرزها دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك ببناء قاعدة عسكرية لها في الصومال.[1]

ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تواجه تهديدات القرصنة والهجمات على مستوى الخطوط البحرية الممتدة بين مضائق كل من قناة السويس باب المندب ومضيق هرمز2 ليأخذ هذا التهديد اللاتماثلي / اللاتناظري بعدا عسكريا – جغرافيا ذو تأثير اقتصادي يتعدى مداه غالبا وحدات سياسية إقليمية / دولية عدة ومنه تبرز طبيعته فوق الوطنية أو ما يطلق عليه بالتهديد العابر للقارات، كما تتحكم قوة خطورته في تبني الدولة لاستراتيجيات وخطط تكون فعاليتها على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي وذلك حسب تأثير هذا التهديد اللامتناظر، فبمطلع سنة 2022، هاجمت حركة الحوثيين في اليمن المعروفة أيضًا باسم أنصار الله، الإمارات العربية المتحدة أربع مرات بصواريخ باليستية ومركبات جوية بدون طيار. وتم إحباط الهجمات، لكن إحداها أصابت شاحنات وقود بالقرب من مطار أبو ظبي الدولي، مخلفة بذلك خسائر مادية وبشرية؛ واستهدفت الهجمات بشكل رئيسي أبو ظبي، وشملت أهدافًا مثل قاعدة الظفرة الجوية في الإمارات العربية المتحدة،

[1] عماد عنان، قاعدة عسكرية في الصومال..كيف تعزز الإمارات نفوذها في القرن الإفريقي؟، تقرير منصة نون بوست، نشر في 13 فيفري 2017، متاح على الرابط https://shorturl.at/fA3Vf ، تم التصفح في: 06 أوت 2024.

[2] Amnah Mosly, Enhancing Cooperation on Maritime Security in the Gulf, Gulf Research Center, January 2023, p 02.

والتي تستضيف أيضًا 2000 جندي أمريكي حيث تزامنت هذه الهجمات مع زيارة رئيس الكيان الصهيوني إلى الإمارات[1].

وإذا كانت الصراعات السياسية والعسكرية داخل منطقة القرن الإفريقي قد مهدت الطريق للتنافس الدولي على هذه المنطقة فإنها قد تشكل في الوقت ذاته تحدياً لأي نفوذ ووجود خارجي، بمَّا في ذلك النفوذ الإماراتي، وهذا يتوقف على طبيعة الصراعات التي تنشب هناك، وما يمكن أن تؤول إليه في ظل التنافس الإقليمي والدولي المتصاعد على هذه المنطقة[2]. وفي بيئة إقليمية تعد من أكثر البؤر توترا في العالم، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة لعب دور مهم في الحفاظ على الأمن الإقليمي، باستخدام نهج استباقي لمواجهة التهديدات المتزايدة حيث تهدف الاستراتيجية الإماراتية إلى ضمان الاستقرار ومواجهة التنظيمات الإرهابية في اليمن والقرن الإفريقي، نتيجة لذلك تبنت الإمارات العربية المتحدة خيارا استراتيجيًا تعاونيا مع كل من المملكة العربية السعودية ومصر، بالإضافة إلى بعض القوى العظمى بما في ذلك الولايات المتحدة بتنفيذ عملياتها العسكرية في جنوب اليمن ضد التنظيمات الإرهابية في شبه الجزيرة العربية، وفي جهودها لتأمين مضيق باب المندب وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت الإمارات اتفاقية مع الحكومة الصومالية لإنشاء قاعدة عسكرية في ميناء بربرة وسيسمح الاتفاق بوجود بحري في الميناء ووجود جوي في مطارها. ومنه يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة استخدام القاعدة لدعم العمليات العسكرية المستمرة في اليمن، وكذلك حماية مصالحها من التهديدات التي تتعرض لها عمليات الشحن[3].

---

[1] Mohammad Yaghi, The United Arab Emirates in Yemen: From Direct to Indirect Engagement and Back, Konrad-Adenauer Stiftung, Policy Report N° 63, February 2022, p 01.

[2] فؤاد مسعد، من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية ...النفوذ الصيني في القرن الإفريقي، **مركز أبعاد للدراسات والبحوث**، ديسمبر 2023، ص 15.

[3] Shady Abdel Wahab and Others, Emirati Arabi Uniti un 2017 in Crescita, Strade, Novembre/ Dicembre 2017, p01.

الخريطة رقم 6: توضح النفوذ الإماراتي في القرن الإفريقي.

المصدر: https://shorturl.at/N8EU3

كما للصراع اليمني تأثيرا على المحيط الإقليمي منذ تجدد اندلاعه المتزامن مع انطلاق الموجة الثورية في دول المنطقة العربية مطلع عام 2011، ممثلة في نشأته ومدى تطوره وتحوله إلى صراع مسلح، ودور الأطراف الداخلية و الخارجية (الإقليمية والدولية) في احتوائه أو العكس، إذ ألقت تداعيات هذا الصراع على المستوى الإقليمي، خاصة في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث أدى هذا إلى جعل موارد وثروات اليمن محل تنافس بين القوى الإقليمي النافذة (دولة الإمارات العربية، المتحدة المملكة العربية السعودية وإيران).[1]

[1] هند فلاح علي هاجد العازمي، الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي 2011 – 2021، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 7، العدد 14، جويلية 2022، ص 527.

وبتنامي الأدوار الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن نطاقها الإقليمي بغية تعظيم المكاسب وتحقيق المصلحة الوطنية يمكننا هذا من تفسير مقاصد هذا الكيان الفيدرالي من عملياته العسكرية في اليمن والذي تبرز به جميع أشكال أنماط الدولة الفاشلة إذ يشهد تنامي الصراعات بين مختلف أقاليمه، وسيطرت الإمارات فعليا على جزيرة سقطرى اليمنية من خلال دعم الحركة الانفصالية في جنوب اليمن، كما تعد الجزيرة موقعًا رئيسيًا في برنامج سلسلة الموانئ الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي مهمة لأمنها البحري وبناء القوة البحرية وستساعد السيطرة عليها على توسيع نفوذها الجيوسياسي في البحر الأحمر وخليج عدن، وفتح طرق شحن جديدة لتجنب الصراع مع الفصائل الموالية لإيران، وإنشاء ممر بحري وسلسلة جزر تربط القرن الإفريقي بالجزيرة.

ومنه قامت الإمارات بتقوية مقدراتها العسكرية بالمنطقة من خلال إقامة قواعد عسكرية في سبيل توفير الإمدادات العسكرية إذ تقدم خدمات فورية ومتكاملة لهذه القواعد من أجل الحفاظ على المكاسب الجيوسياسية، توسيعها وإعادة تشكيل المشهد الإقليمي لصالحها.[1]

[1] Long Ding, The Evolving Roles of the Gulf States in the Horn of Africa, Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, Volume 18, Issue 1, 2024, pp 5-6.

الخريطة رقم 7: توضح سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة سوقطرى اليمنية وأهم نقاط الاختناق بالمنطقة.

المصدر: https://shorturl.at/Kwh3i

ومنه تتضح الأهداف الاستراتيجية المتباينة التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها في اليمن ومن خلال اليمن:

- توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب، بوصفها بديل أمثل لتبني أدوار عالمية ومحاكاة أقطاب النظام الدولي، كذلك تبرئة ساحتها من التهم الموجهة إليها بشأن دعمها بعض الجماعات الإرهابية.
- تضمين الوجود العسكري للمضائق، الجزر والإطلالات البحرية لحماية المصالح الاقتصادية في المنطقة والتي تشهد تنافسا شديدا مع مثلث القوى الفاعلة بهذا النظام الإقليمي (المملكة العربية السعودية، إيران وتركيا).

– الوصول إلى المحيط الهندي عبر ميناء عدن والذي يصنفه صناع القرار الإماراتيين على أنه امتداد طبيعي لميناء دبي كذلك من خلاله إحاطة عُمان بإضعاف موانئها التجارية وتطويق أهميتها السياسية في سياق التنافس الإقليمي.[1]

– تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لاستغلال الموقع الجيواستراتيجي اليمني لممارسة نفوذها في الخليج، إفريقيا وآسيا، من خلال تشجيع استخدام طرقات شحن بديلة ومكملة لطرقاتها الرئيسة انطلاقا من ميناء "جبل علي" في دبي، في حال تعطلت حركة النقل عبر مضيق هرمز، كما يساهم ذلك في احتواء سيناريو تخمة المرافئ في شمال الخليج، حيث خطر حدوث فائض في الطاقة الاستيعابية جراء وفرة المرافئ الأساسية الراهنة.[2]

[1] علي الذهب، دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص3. تقرير

[2] إلهام الحدابي وآخرون، الوجود الإماراتي في اليمن قراءة في الممارسات والآثار، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2021، صص 169-170.

المطلب الثاني: دولة الإمارات العربية المتحدة في خضم فوضوية البيئة الإقليمية.

تحتكم معادلة التوازن الإقليمي على مدى توافقها ومخرجات منحنى المتغيرات القائمة على مشهد التفاعلات الدولية، إذ تسعى الدول المراجعة للنظام الدولي إعادة تعديل الأدوار[1] بغية فرض الوجود وكسب صفة الفاعل الدولي المؤثر لحماية أمنها ومصالحها الحيوية، إذ تتطلع لإحداث تغيير قيمي هيكلي على النظام الدولي القائم وذلك عبر إعادة النظر في مؤسساته ومعاييره الضابطة لسلوك الوحدات السياسية الرئيسة المشكلة له، كل هذا شكل تحديا لدولة الإمارات العربية المتحدة كقوة ناشئة تتطلع لتتبنّى أدوار وسلوكيات إقليمية بغية بسط وتعزيز نفوذها وما يتماشى ومقدراتها القومية، بيد أن هذه الوحدة السياسية كثيرا ماتتعارض مدركاتها الإستراتيجية وتنافس الدول الكبرى أو المجاورة إقليميا لاحتواء أو كسب مجالات حيوية في شاكلة الشرق الأوسط والبحر الأحمر بوجه خاص، والتي تعد أبرز مناطق نفوذ ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

فبتراجع مختلف التهديدات اللامتناظرة المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، لاسيما إرهاصات الحراك العربي 2011 وماتبعه من تصاعد الخطاب التطرفي المغذي لتنامي الأنشطة الإرهابية، لازم هذا تراجع العلاقات بين هاذين الوحدتين، إذ عزّى التنافس الإماراتي السعودي تصورات هاذين البلدين الخليجيين بشأن دور منظمة الدول المصدرة للنفط حيث كلاهما عضو بارز في هذه المنظمة، فقد استخدمت المملكة العربية السعودية نفوذها ضمن + **OPEC** للضغط على الدول الأعضاء كافة من أجل خفض إنتاجها النفطي، مما أثار هذا مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة، داعية إلى زيادة حصص الإنتاج مع التفكير في الإنسحاب في حال ما تعارض مع مصالحها الإستراتيجية، وهذا يُبرز اتساع الفجوة القائمة بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات

[1] صاليحة مماد، دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا و الصين نموذجا)، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023، ص07.

العربية المتحدة من خلال تنافسهما الجيوإستراتيجي[1] والذي من شأنه أن يسفر عن زعزعة تكتل دول مجلس التعاون الخليجي، فالتنافس الإقتصادي بينهما مفاده السعي للهيمنة الجيوسياسية على منطقة الخليج وبالتالي يشمل أبعادا أوسع من الاقتصاد يمكن أن نوضحه كالآتي:

[1] عبد الله باعبود، مستقبل مجلس التعاون الخليجي في خضم التنافس السعودي الإماراتي، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ديسمبر 2023، ص ص 4-5.

1 الخريطة رقم 8: توضح التنافس الإقتصادي السعودي الإماراتي في سياقه الجيوسياسي.

[1]مآلات الشرق الأوسط، زعامة إقتصادية لا تقبل القسمة: التنافس السعودي الإماراتي يعيد ترتيب المشهد خليجيا، العدد 28، 28 سبتمبر 2021، ص 2.

كما تُبرز ديناميكية الظواهر في سياق بيئة التفاعل الإقليمي– الدولي حول الممرات المائية والمضائق البحرية في إقليم البحر الأحمر بوجه خاص، درجة متفاوتة من التشابك المصلحي بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموع الفاعلين الإقليميين و الدوليين المتنافسين بالمنطقة بغية بسط وتعزيز النفوذ أو إعادة تعديل خارطة المجال الحيوي؛ كل هذا أدى إلى عسكرة المنطقة لاسيما للدول المشاطئة لنقاط الاختناق أو تعد ممرا بحريا جيوسياسيا لحركة نقل الموارد الطاقوية من دول الخليج لاسيما من دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

فالجانب الأكثر وضوحا من هذه العسكرة هو عدد القوات البحرية المنتشرة في المنطقة وانتشار المنشآت العسكرية في المناطق الساحلية المحيطة بمضيق باب المندب والبحر الأحمر وخليج عدن، فوضع النزاعات الجيوسياسية الحالية في القرن الأفريقي يبرز الحضور القوي للولايات المتحدة الأمريكية مناصفة مع لاعبين إقليميين بارزين آخرين على غرار المملكة العربية السعودية وإيران ومع ذلك، فإن القوى الأخرى بما في ذلك الصين، روسيا، قطر، إسرائيل، مصر والإمارات العربية المتحدة وتركيا، تعمل على تعزيز وجودها في المنطقة مما قد يغذي خطر نشوب صراع عسكري بين القوى العالمية والإقليمية في القرن الأفريقي[2]، حيث يُعد البحر الأحمر من المناطق الجيوسياسية التي تحتوي التنافس وصراعات الدول الكبرى ذات المصالح المتباينة، حيث يبرز لنا التنافس الأمريكي الصيني بالرغم من تبني هذه الأخيرة سياسة عدم التدخل والإعتماد على المشاركة الإقتصادية من خلال مبادرة الحزام و الطريق في شؤون دول منطقة القرن الإفريقي، إلا أن إقامة قاعدة عسكرية لها بجيبوتي للتصدي لمختلف أشكال الجريمة المنظمة على خط مضيق باب

[1] مهاب عادل، متغير الأمن البحري في السياسة العسكرية الإسرائيلية تجاه حوض البحر الأحمر والشرق الأوسط، دورية الملف المصري، العدد 106، جوان 2023، ص 27.

[2] António Manuel Gonçalves Alexandre, A geopolitical analysis of the horn of Africa, Revista de Ciências Militares, Vol. 8, N°2, novembro de 2020, p 01.

المندب، أثار هذا الكثير من المخاوف الأمريكية نظرا لقربها من قواعدها العسكرية مما خلق هذا حالة عدم الرضا وزيادة حدوث المخاطر الأمنية[1]، إضافة لعقد دول القرن الإفريقي شراكات اقتصادية–إستراتيجية مع الصين مما يعجل بتراجع الدور الأمريكي بالمنطقة لحساب الصين.

تبعا لقرب منطقة القرن الإفريقي من مصادر الطاقة الإماراتية، عملت هذه الدولة الخليجية على بسط الهيمنة من خلال المساهمة في تغذية التنافس العسكري والاقتصادي خاصة في دولتي إريتيريا والصومال بالموازاة مع مختلف القوى الإقليمية في شاكلة تركيا، الكيان الصهيوني؛ مما يجعل المشهد الأمني في المنطقة ووفقا للتراكمات التاريخية أنه مشهد ديناميكي متحرك لا يملك القدرة على الثبات و الاستقرار، حيث يبقى مجالا ذو انكشاف أمني مآلاته مفتوحة على كل الاحتمالات والرهانات[2].

في إطارٍ تحليليٍّ لمدى أهمية منطقة القرن الإفريقي للأمن الطاقوي الإماراتي بشكل شامل وأوسع وقربها على مسرح العمليات العسكرية اليمنية، عملت دولة الإمارات العربية المتحدة عن مواجهة التغلغل التركي في المنطقة لاسيما بعد التحركات التركية بعقد اتفاقيات بغية إنشاء أكبر قاعدة عسكرية في الصومال، إنشاء منطقة تجارية حرة في جيبوتي كالمشاركة في بناء سد حنبولي، مما يفرز سعي الإدارة التركية على تعظيم نفوذها في المنطقة[3].

---

[1] محمود عزت عبد الحافظ، أربعة أسباب أشعلت التنافس والصراع الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر، مركز الخليج للأبحاث، العدد 195، 2024، ص 2.

[2] محمد دحماني، تحديات دول القرن الإفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة، **مجلة قضايا معرفية**، المجلد 2، العدد 5، سبتمبر 2020، ص 12.

[3] عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، مركز التقدم للسياسات، أكتوبر 2018، متاح على الرابط https://shorturl.at/L52I8 ، تاريخ التصفح: 18 أوت 2024.

نظرا لجيوسياسية منطقة القرن الإفريقي وتأثيرها الكبير على إمكانية تبني دور بارز في التفاعلات الدولية خاصة كونها تعد نقطة ترابط اقتصاديات هذه الدول، فأي عملية خنق إستراتيجي من خلال تقييد، إغلاق أو عرقلة التدفق الطبيعي للملاحة في الممرات المائية هي معضلة أمنية استراتيجية تشكل تهديدا قوميا لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتجعل المنطقة تعرف لاإستقرارا مستداما باعتبارها بؤرا للتنافس الدولي على الهيمنة والنفوذ على المضائق البحرية في هذه المنطقة من جهة أخرى.[1]

مما أفرز جملة من خريطة التهديدات التماثلية، حيث ألقت تداعيات الحرب على غزة بظلالها خارج المستوى المحلي الفلسطيني لتشمل نطاقات إقليمية قد تستهدف بالأساس دولة الإمارات العربية المتحدة قد يجعلها هذا عرضة للاضطرابات السياسية إذ يعني هذا تهديدا لتواصل الإمدادات الطاقوية ومنه التأثير على أمن الطاقة.

علاوة على ذلك تثبيط الاستثمار الأجنبي جرّاء تعرض منشآت وحقول النفط والغاز الطبيعي للهجمات العسكرية من أطراف الصراع، إلى جانب تأثر السفن الناقلة للطاقة المستخرجة للهجمات العسكرية في المضائق البحرية الرئيسة بالمنطقة (مضيق هرمز، باب المندب وقناة السويس)، مما يعوق وصول صادرات الطاقة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأسواق العالمية إضافة إلى زيادة النفقات العسكرية على حساب التنمية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، مع انقطاع طرق التجارة والتكامل الإقليمي.[2]

كما لاتزال دولة الإمارات العربية المتحدة تقاوم السياسة الأمريكية التي تدفعها بحكم الأمر الواقع إلى معادلة – إن لم تكن معنا فأنت ضدنا – خاصة بإشراف الولايات المتحدة

[1] 1,Muneam Khamees Mukhlif Al-Hitawi, Motives for the international conflict in the Horn of Africa region, who will rule?, Hammurabi Journal for Studies, Issue 49, 13th year, March 2024, p p 406-407.

[2] أماني فوزي الجندي، تداعيات الحرب في غزة على إمدادات النفط في آسيا، آفاق آسيوية، العدد الرابع عشر، سنة 2024، ص 47.

الأمريكية لسياسة إقليمية من خلال رسم اتفاقيات إبراهام وتطبيع العديد من الدول العربية مع إسرائيل، خاصة وأن دول الخليج تبنت بديل التحالف الأمريكي الإسرائيلي مقابل توفير الأمن لها على حساب الطرف الفلسطيني بغية حماية الممرات التجارية و مسارات الطاقة الاستراتيجية في حال فشل التقارب الخليجي الإيراني.[1]

بيد أن الديناميكيات تغيرت مع تزايد خطاب إيران وأفعالها تجاه إسرائيل إذ ينذر الوضع بتدهور أمني إقليمي بشكل حاد مع اغتيال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس في طهران. وقد أثار هذا احتمالات اندلاع حرب شاملة بين إيران وإسرائيل، لاسيما وأن لإيران عمق استراتيجي بشبكة من الوكلاء في منطقة الشرق الأوسط المدعومة من طرفها قد تفرض ضغوطا على الموارد العسكرية و المالية الإسرائيلية كإجراء انتقامي غير مباشر جراء الإحراج الناجم عن الهجمات التي شنتها إسرائيل داخل الحدود الإيرانية وضد أفراد موالين لها، ومنه الصراع الدائر في غزة من المرجح أن يجعل الشرق الأوسط أقل استقرارا على المدى القريب والمتوسط.[2]

المطلب الثالث: تأثير التهديدات الهجينة على المدرك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية.

تشتمل التهديدات الهجينة على مفارقات كثيرة ومعقدة جدا تجعل التعامل مع هذا النوع من التهديدات غير معرف بشكل يسهل التعامل مع تداعياته، حيث نجد أن الفواعل المنخرطة في مواجهة هذه التهديدات تختلف نظرتها إضافة إلى إمكانياتها واستراتيجياتها في تحييد ارتداداتها[3]، عبرت دوائر صنع القرار الإماراتية والمحللين عن قلقهم بتنامي ظاهرة

---

[1] هشام جعفر، الحرب الإيرانية الإسرائيلية...شرق أوسط يخرج عن السيطرة، الجزيرة، 24/04/2024، متاح على الرابط https://shorturl.at/1cww4، تاريخ التصفح 18/08/2024.

[2] Alvite Ningthoujam, Rising instability in the Region clouds the Middle East's future, Observer Research Fondation, 07/08/2024, https://shorturl.at/Nw5ek.

[3] عزيز نوري وسميرة سليمان، التهديدات الهجينة بين إشكالية التعريف وأنماط المواجهة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2021، ص 486.

الحرب الهجينة والتي تُفهم على أنها نشاطات خفية أو قابلة للإنكار تدعم من قوات تقليدية أو نووية بغرض التأثير على السياسات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة [1]حيث غالبا ما يتعذر على صناع القرار ومحللي السياسات فحص ديناميكية وتعقد التهديدات الهجينة كمفهوم جديد ضمن تطور مضامين الأمن، إذ كثيرا ما تأخذ شكل الانفجارات الغامضة تحت البحر، هجمات سيبرانية مجهولة المصدر بغية تقويض النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة[2]، لا سيما مع تورطها في سلسلة متواترة في أغلب بؤر التوتر الإقليمية كتدخلها العسكري في حرب اليمن، الملازم لتراجع الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي كضامن أمني مستدام لهذه الأنظمة السياسية، أدى هذا لاستحواذ الإنفاق الدفاعي على اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغ 4،1% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة سنة 2023، نظرا لنشوء أنماط هجينة من التهديدات تمزج بين طبيعة التهديدات التماثلية و اللاتماثلية، إضافة حالة الشك التي باتت تحط بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة النظام العالمي في ظل تصاعد الطموحات الصينية الروسية.[3]

من أجل تحليل هذه التهديدات الناشئة والمحتملة على دولة الإمارات العربية المتحدة نذكر أهمها:

هجومات الإرهاب السيبراني.

إذ يعرف بأنه أي هجمات تستخدم شبكات الإتصالات والأنظمة الخاصة بالمعلومات وتؤثر على أنشطة الوحدات السياسية و مختلف القطاعات سواء كانت سياسية، إقتصادية،

---

[1] أندرو رادن، الحرب الهجينة في منطقة البلطيق بين التهديدات والاستجابات المحتملة، تقرير مشروع راند للقوى الجوية، سنة2017، ص 8.

[2] محمد عصام لعروسي، التهديدات الهجينة وتغيير البنيات الأمنية للمجتمع الدولي، مجلة درع الوطن، 02/06/2024، متاح على الرابط https://shorturl.at/53erx ، تاريخ التصفح 20/08/2024.

[3] صباح عبد الصبور، كيف شكلت الأوضاع الأمنية ملامح الإنفاق العسكري عالميا في 2023؟، إنتريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 2024/02/15، متاح على الرابط https://shorturl.at/GwQoa ، تاريخ التصفح 2024/08/20.

طاقوية أو نحو ذلك، والجدير بالذكر أنه إذا كان الإرهاب التقليدي والإرهاب السيبراني كلاهما لهما الطابع التخريبي والتدميري أيضا الترهيب والتهديد، وكلاهما قد تكون لهما نفس الأهداف، إلا أنهما يختلفان في وسيلة إرتكابهما، فوسيلة الإرهاب التقليدي تتمثل في الأسلحة التقليدية بينما وسيلة الإرهاب السيبراني فهي تقنية المعلومات أو الشبكة المعلوماتية، الإنترنيت وأجهزة الكمبيوتر بشكل عام الممتلكات الرقمية[1] بغية إجبار حكومة الإمارات العربية المتحدة تحت طائلة الإكراه على إحداث تغييرات على مستوى السياسات والقضايا الإقليمية والعالمية.

وتتنوع الهجمات السيبرانية على دولة الإمارات العربية المتحدة، فمنها برامج الفدية واستهداف قطاعات الحكومة وشركات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والبنوك والمؤسسات المالية، خاصة مع تزايد وتيرة الصراعات الجيوسياسية الإقليمية مما يؤدي إلى تزايد الهجمات السيبرانية بشكل مطرد في دولة الإمارات العربية المتحدة التابعة إقليميا لمنطقة الشرق الأوسط، إذ تُعد المنطقة هدفاً رئيساً لمرتكبي الجرائم الإلكترونية بسبب البنية التحتية الحيوية مثل منشآت النفط والغاز، واعتماد استراتيجيات الحوسبة السحابية والتحول الرقمي، ومع كثافة انتشار الأجهزة الذكية المتصلة بالإنترنت، فإن هناك المزيد من نقاط الدخول المحتملة التي تمكن المهاجمين السيبرانيين من استغلالها.[2]

تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال التهديد السيبراني، إذ لكل منها دوافع ومنهجيات مختلفة وتتراوح هذه الجهات من الجهات الفاعلة التي تهدد الدولة القومية، ومجموعات الجريمة الإلكترونية، إلى نشطاء القرصنة. فالجهات الأولى عادةً ما يكون الدافع وراء ذلك هو التجسس أو لأغراض تدميرية لتسوية

[1] عماد الدين محمد كامل عبد الحميد، الهجمات السيبرانية على البنى التحتية للمدن الذكية :التحديات القانونية واستراتيجية لمواجهة، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد50، العدد3، سنة 2023، ص 63.

[2] فهد المهري، المنهجية الإماراتية في المواجهة السيبرانية، مركز الإتحاد للأخبار، 12ماي 2024، متاح على الرابط : https://shorturl.at/Qdly.

أهداف محددة. من ناحية أخرى، يتم توجيه الجهات الفاعلة في الجرائم الإلكترونية في المقام الأول حيث تبحث هذه الجهات الفاعلة عن مؤسسات ذات دفاعات ضعيفة لاستغلال البيانات المتاحة.

يتم تحفيز الناشطين في مجال القرصنة بواسطة معتقدات سياسية، وغالبًا ما يستهدفون المنظمات المتحالفة ضدهم كما يمكن لهذه الجهات التهديدية البقاء داخل شبكة الهياكل المؤسسية لفترات طويلة، بحثًا عن معلومات قيمة للترشيح في وقت لاحق.[1]

فبتزايد الإرهاب السيبراني على البنى التحتية لاسيما الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة، غدى الأمن السيبراني قطاعا ذو أهمية بالغة في الاستراتيجيات الأمنية لهذه الدولة، خاصة مع تزايد تعقد طبيعته وخطورة أنشطته.

الحملات الإعلامية والدعائية:

كما سبقت الإشارة فالإرهاب السيبراني تعدى استيعاب التحولات الإستثنائية التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة في طبيعة التهديدات إذ تشمل أدوات اقتصادية، اجتماعية وإعلامية قصد تحقيق توليفة من المقاصد.

ومنه، يعد الإعلام أهم وأخطر أسلحة حروب الجيل الرابع، والذي تم تطويره في إطار حروب الجيل الخامس، حيث تستخدم أجهزة الإعلام التقليدية، أو تجنيد الإعلاميين أنفسهم لقيادة الرأي العام والتأثير عليه، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من القنوات، ثم أجهزة إعلام جديدة أكثر تأثيرا مثل مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى تشتيت الرأي العام توجيهه، السيطرة والتجسس عليه، ولتحقيق هذا الغرض يتم تجنيد العديد من منظمات المجتمع المدني، المعارضة، والعمليات الإستخبارية. فالإعلام أضحى يلعب دورا مهما في إنهاك وتآكل الدولة المستهدفة، وذلك من خلال تضخيمه لإحداث وبث الشائعات، الفتن

[1] Cyber Security Council, Cyber Security Report 2024, State of the UAE, 2024, P14.

والتأثير على مواطني الدولة عن طريق تنفيرهم من النظام الحاكم. وبذلك أصبح استخدام وسائل إعلام مختلفة أحد أهم أدوات حروب الجيل الخامس، نظرا لكونها أداة أشد فتكا من الجيوش العسكرية بحد ذاتها، فالاعلام لوحده يمكنه أن يؤدي إلى سقوط دول بأكملها أو زعزعة أركانها[1]. فبعنوان مقتبس "**التاريخ لن يغفر للإمارات إبرامها اتفاقا مع إسرائيل**" في قطر، أبدت وسائل الإعلام شبه الرسمية والمدعومة من الحكومة معارضة شديدة للاتفاق، مسلّطة الضوء على الغضب الفلسطيني ومنتقدة الإمارات العربية المتحدة مباشرة على هذه الحركة الدبلوماسية متزامنا هذا بإعلان القادة الأميركيين والإماراتيين والإسرائيليين عن اتفاق التطبيع التاريخي صائفة 2020.[2]

إذ يوضح **الدكتور النفيسي** أن أهم أهداف الصهاينة من التطبيع هو النفط الخليجي نظرا لقرب سلاسل إمداداته إضافة لتكلفته المنخفضة ومنه ضمان مستدام للطاقة أيضا اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة سوقا ذات نمط استهلاكي ومنه تعد المنطقة الخليجية منطقة عبور وترانزيت لتصريف منتجات الكيان وبالتالي تقويض النظام الإقليمي الخليجي إضافة إلى جعل هذا الإقليم الفرعي محطة توطين اللاجئين الفلسطينيين[3].

وكنوع من الضبابية على تورط دولة ما في تبني مصدر التهديد يتم توظيف **الشركات الأمنية الخاصة** كتجسيد فعل لدور الحرب بالوكالة، تعد الآلية المفضلة لمختلف فواعل التهديد للإفلات من الرقابة والمسؤولية الدولية تحت غطاء ما يسمى بإنعدام الأثر[4]، وإسقاطا على حالة دولة الإمارات العربية المتحدة يبرز أن تدخلاتها العسكرية في العديد من المناطق

---

[1] Badr Abdellah Bourouihiya, Fifth generation wars and their impact on international peace and security: The Russian-Ukrainian war as a model, Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, Vol 8, Sup Issue 1, 2024, p 39.

[2] هيثم حسنين، الحملة الإعلامية القطرية ضد الصفقة الإماراتية . الإسرائيلية تعكس التصدع الخليجي الأوسع، منتدى فكرة، 10 سبتمبر 2020، تاريخ التصفح 18 سبتمبر 2024، متاح على الرابط: https://shorturl.at/iYDMx

[3] قناة بوليتيكا، د. النفيسي: أهداف الكيان الصهيوني من التطبيع مع الخليج العربي، متاح على الرابط: https://shorturl.at/HMRCU

[4] Badr Abdellah Bourouihiya ,Ibid, p 39.

الساخنة كان له تداعيات على أمنها ومصالحها على مستوى مجالات نفوذها الحيوية بغية ترتيب أوراق المجموعات المقاتلة ضمن المستوى الداخلي المحلي، فجيوسياسية القرن الإفريقي نابع من أهميته الجغرافية إذ الوحدات المطلة على المحيط الهندي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب إضافة أن الإمدادات الطاقوية الآتية من دولة الإمارات العربية المتحدة والمتجهة نحو الغرب تمر عبر هذا الإقليم الذي يعرف باسم **قوس الأزمة**[1] تظل محل تهديد للعمليات العسكرية غير المباشرة من هذه الفواعل غير الرسمية.

وفي هذا السياق تم دراسة سبل حرب المعلومات استنادا على المغالطات الإعلامية على أوسع نطاق من الشعوب العربية ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام بغية خلق صور نمطية معادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بترسيخ إدراك معادٍ لمختلف الجماهير العربية التي تشهد حالة اللأمن وفشل دولاتي ببلدانها على هذه الوحدة السياسية الخليجية، إذ يبرز أنها مستهدفة من طرف مختلف الوحدات الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط والمتباينة معها في المعايير والإيديولوجيات السياسية مما يفرض نوعا من تضارب المصالح القومية خاصة لما يرتبط الأمر ببناء شبكة من التحالفات مع الفواعل الدولية الرسمية متمثلة في القطب التقليدي والأقطاب المتصاعدة العالمية و منه تكون تحت وطأة التأثير الإعلامي السلبي خاصة من الفاعل التركي إذ تنفي وزارة الدفاع الإماراتية المزاعم التي تم تداولها عبر وسائل الإعلام التركية حول تبني قاعدة الظفرة العسكرية لمجموعة من الطائرات العسكرية الأمريكية بغية تقديم إمداد الدعم الجوي إلى الكيان الصهيوني في حربه على قطاع غزه حيث أكد نفس بيان الوزارة أن تواجد هذه الطائرات الأمريكية على مستوى هذه القاعدة

[1] إيهاب عياد، الأمن الجيوسياسي للقرن الإفريقي وديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية، مجلة كلية السياسة الاقتصاد، العدد 11، جويلية 2021، ص09.

الجوية العسكرية يجري وفق جداول زمنية محددة مسبقا تندرج ضمن التعاون العسكري بين دولة الإمارات العربية المتحدة ولا يرتبط بأي صلة بالتطورات الحاصلة بالمنطقة حاليا.[1]

وعلى حد قول المراقبين الإماراتيين أن التشويش الإعلامي على الإمارات، سواء في شكل إشاعات أو "تقارير إعلامية"، كله يصب في صالح المجموعات الإسلامية المتشددة التي تريد تصفية الحساب مع الإدارة الإماراتية بسبب موقفها الثابت ضد التطرف وتوظيف الدين لأجندات سياسية وتبنيها لمقاربة تقوم على التسامح والتعايش والحوار بين الأديان.[2]

[1] بيان وزارة الدفاع لدولة الإمارات العربية المتحدة على منصة X، 12أكتوبر 2023، على الساعة 10:12، تاريخ التصفح 2024/09/25.

[2] صحيفة العرب، حرب التشويش الإعلامي تصل مديات جديدة وتستهدف الإمارات، 14 أكتوبر 2023، متاح على https://shorturl.at/Jt6zU، تاريخ التصفح 2024/09/25,

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بهدف تدارك أو احتواء مصادر التهديد التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، المشكلة بالأساس من تحديات أمنية طاقوية نابعة من الصراعات الجيوسياسية بين أطراف اقليمية ودولية نافذة بمنطقة الشرق الأوسط بغية تحقيق، توسيع أو للحفاظ على المجال الحيوي لاسيما السيطرة على المضائق البحرية ونقاط الاختناق الاستراتيجية، حيث يؤثر هذا على امدادات الطاقة. ومنه تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الخيارات الاستراتيجية لدرء مجمل التهديدات الأمنية الطاقوية على محور الممرات البحرية.

المطلب الأوَّل: خيار حوكمة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يقصد بمفهوم حوكمة الطاقة أنه تلك الممارسات المنوطة للسلطة ببرامج اقتصادية، سياسية واجتماعية لإدارة عملية تخطيط، إنتاج، نقل، توزيع، تخزين واستخدام الطاقة؛ حيث يشمل ذلك السبل التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات حول كيفية تطوير موارد الطاقة، تنظيمها واستهلاكها كما تضم الآليات، العمليات والمؤسسات التي من خلالها تعبر الحكومات عن مصالحها، وتمارس حقوقها القانونية وتفي بالتزاماتها، وتتوسط في خلافاتها فيما يتعلق بالطاقة[1].

تكتسب مسألة حوكمة الطاقة أهمية بالغة لدى دائرة صناع القرار؛ إذ تعمل على إصلاح إدارة مواردها الطاقوية مع تقديم استجابة سريعة وأكثر فاعلية في حال تعرض مشهد الطاقة لمختلف التهديدات خاصة في خضم بينية مصالح اللاعبين والفواعل في مسرح النظام الدولي الفوضوي والمؤثرين في أسواق الطاقة العالمية لاسيما أرتبط الأمر بأمن العرض والطلب إضافة لأمن الإمدادات، وهذا ما ينذر بتنامي جيوسياسية الطاقة جراء تواترية أزماتها؛ اعتمادا من أن دولة الإمارات العربية المتحدة غالبا ما تعطي الأفضلية للفئات المصرح لها (شخص طبيعي أو اِعتباري حاصل على تصريح تداول المواد البترولية) في عملية الإنتاج و التسويق لمختلف المواد الطاقوية المستخرجة وباستخدام أي وسيلة التداول سواء برية، جوية أو بحرية (في المياه الداخلية والبحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، المحدّدة بموجب التشريع الساري في الدولة)، كل هذا تحت إشراف هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، ويتضح جليا في صريح المادة الأولى من القانون الإتحادي بشأن تداول المواد البترولية وفقا لمخرجات التشريع الساري رقم 14 الصادر سنة

[1] Piyush Verma, Strengthening Energy Governance Systems, United Nations Development Programme, Novembre 2023, p 09.

2017.[1] يبين هذا مدى حرص الإدارة الإماراتية على تكريس الحوكمة الطاقوية من خلال نهج رقابي توجيهي على المستوى المؤسسي، يتم من خلاله تحديد المسؤوليات بين الفئات المصرح لها، لاسيما تعلق الأمر بالموازنة بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية بطريقة منظمة ومدروسة.[2]

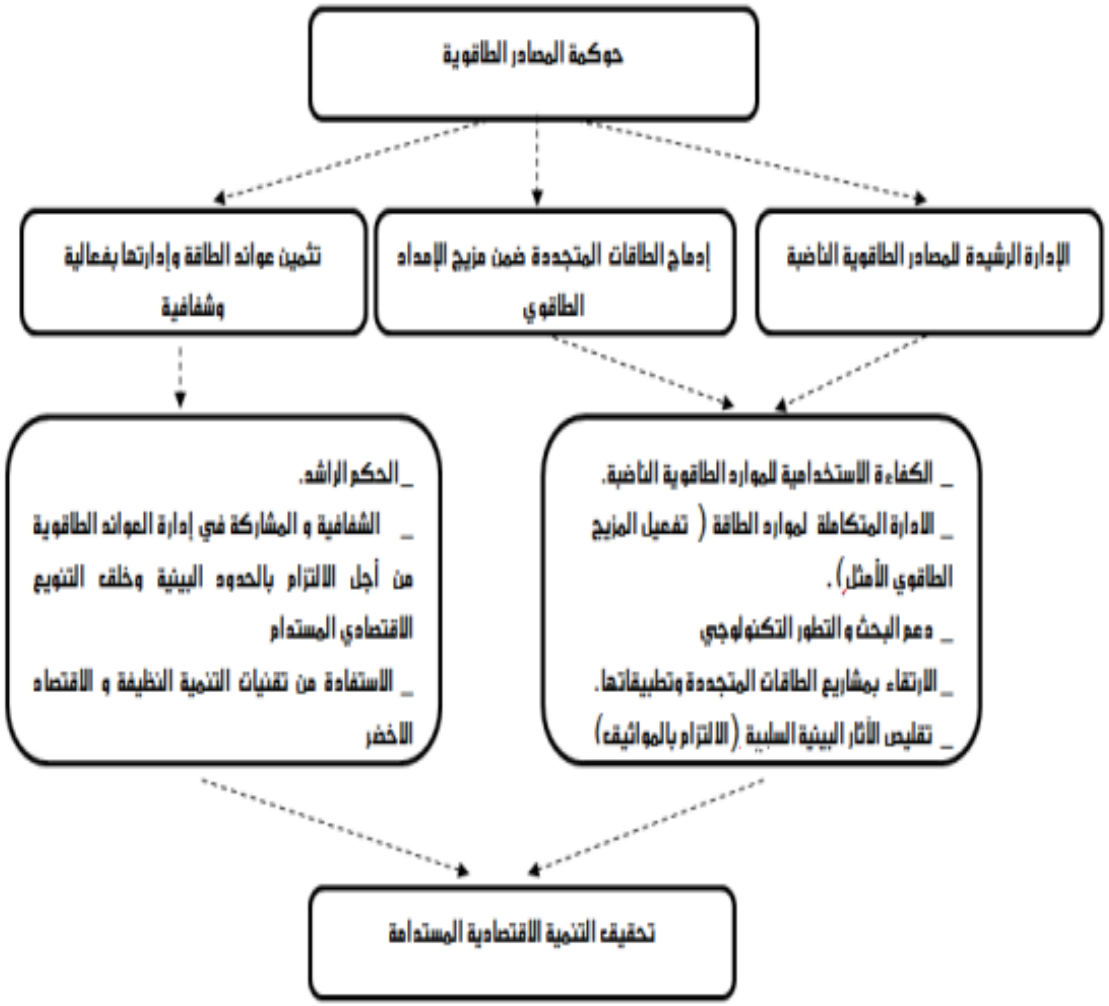

الشكل رقم 2: مخطط يوضح حوكمة مصادر الطاقة.[3]

---

[1] حكومة الإمارات العربية المتحدة، قانون إتحادي بشأن تداول المواد البترولية، رقم التشريع 14، المادة 1، سنة الإصدار 2017.

[2] محمد سليمان حمزة، الحوكمة الرشيدة ..الأهداف، المعايير، المتطلبات، العناصر، الفوائد، والمرتكزات، (الأردن: دار إي-كتب، 2023)، ص 23.

[3] شريفة جعدي وأخرون، اسهامات حوكمة الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 53.

عمدت دولة الإمارات العربية المتحدة على دمج مختلف الاستراتيجيات بين الاستغلال العقلاني للموارد الناضبة مع رسم معادلة تنموية مستدامة من خلال السعي لتطوير وتنويع الطاقات المتجددة، انطلاقا من تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة سواء اقتصادية، سياسية، بيئية أو اجتماعية، إذ تتطلب سياسة تفعيلية راشدة تربط بين الموارد الطبيعية الطاقوية أساسها سلوكيات الأفراد.[1] ومنه أدرك الإماراتيون مدى ارتباط التنمية المستدامة بضرورة تبني سياسة الاقتصاد الأخضر، إذ يعتبر سبيلا للانتعاش الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية خاصة وأنها تعد بيئة حاضنة للاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات، مما يشجع هذا على تطوير وتنويع إنتاجية الطاقة حيث يؤدي إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي سبّاق لمثل هكذا استراتيجيات ومنه تصدير المنتجات و التقنيات الخضراء[2] مما تؤثر العوائد المالية من السياسات الطاقوية الرشيدة على نمط النسق السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، فكثيرا من المحطات السياسية والاقتصادية أبرزت لنا مدى كفاءة حكام الدولة استنادا لارتفاع مداخيل الريع خلال فترات رواج السوق النفطي إلى تحقيق مؤشرات الحكم الراشد، إذ تمكن أصحاب القرار من الاستثمار في هذه العوائد لأجل تنويع الاقتصاد و الخروج من حالة التبعية المطلقة القطاع النفطي[3] وهذا يوضح دور المؤثرات المادية من خلال الوضع الاقتصادي في التأثير على سلوك صانع القرار السياسي؛ إذ أن الأوضاع الاقتصادية القوية تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع العامة للدولة، خاصة على مجمل القطاعات الأمنية، وهي ما يتيح لصانع القرار

[1] سامي بسة، التجربة الإماراتية كنموذج رائد في استخدام الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، (تونس: المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات – الواقع والمأمول –، مارس 2021)، ص 206. كتاب مؤتمر دولي.

[2] حياة برحمون، الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة تجربة الإمارات ، مجلة معارف، العدد 21، ديسمبر 2016، ص 305.

[3] شريفة بوالشعور، الحوكمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة العوائد النفطية في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018، ص 137.

التحرك بمرونة أكثر في رسم سياساته المحلية، الإقليمية والدولية بمعزل عن الضغوط الخارجية.[1]

كما تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة استنادا على خارطة برنامج الأمم المتحدة على تعزيز نظام حكمها من القاعدة الشعبية إلى المستوى الوطني بغية التكيف بشكل فعال مع السياقات والمتغيرات من خلال هذا النسق تنتقل بين مجموع التعقيدات في سبيل تطوير مصادر الطاقة المتجددة إلى ضمان تحقيق عوائد مالية جرّاء أنظمة الطاقة النظيفة والفعالة، الشراكات غير المسبوقة لدفع النمو الاقتصادي ومعالجة الفقر من خلال الحد من التفاوت وخلق الفرص الاستثمارية للأجيال القادمة.[2]

المطلب الثاني: استراتيجية التنويع الطاقوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تعد الاحتياطات النفطية وكميات الإنتاج في دولة الإمارات العربية المتحدة أهم مصادر الدخل للدولة، في حين تشكل التقلبات في أسعار الطاقة وعدم استقرارها مع تنامي متغير انخفاضها في ظل تراجع الطلب العالمي على النفط، أثرا سلبيا على السياسة الطاقوية لهذا الكيان الاتحادي الذي يعتمد في نمو الاقتصادي على مداخيل الموارد الأحفورية، إذ يأتي جزء كبير من عائدات صادراته من مداخيل النفط والغاز3. مما صاحب هذا تبعات سلبية على الاقتصاد.

عملت دوائر صنع وتنفيذ القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة على تبني بدائل أكثر فاعلية وعقلانية، وذلك برسم مقاربة طاقوية تهدف إلى الإعتماد على برامج المصادر

[1] زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016)، ص 16.

[2] United Nations Development Programme, Strengtheninng Energy Governance Systems, USA, November 2023. raport

[3] Hüseyin Naci BAYRAÇ, Fatih ÇEMREK, Orta Doğu Enerji Kaynaklarının Bölge Ülkelerinin Ekonomik Büyümesi Üzerindeki Etkisinin Analizi, Sosyal Bilimler Dergisi, Fırat Üniversitesi, 2, 32, 2022, p590

الطاقوية البديلة وذلك بإحداث نقلة نوعية بغية احتواء التبعية الطاقوية للمصادر الناضبة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، لاسيما مع ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تستوجب: التنقيب، الاستخراج، التكرير، التخزين وضمان الإمدادات لها. كل هذا ضمن القصور في التمكن التكنولوجي المستخدم والمستورد.

وعملاً بمنطق أن الإيرادات الحكومية ترتكز على الاقتصادات الريعية، عمدت الوحدة السياسية الإماراتية على إعادة تقييم واتخاذ قرار بشأن الاستثمارات الطاقوية وذلك بإحداث جملة من التعديلات في مجال السياسة الطاقوية. حيث ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء إقتصاد قوي ومتنوع خارج قطاع المحروقات وذلك باعتمادها على متغيرات ثلاث قائمة على القطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي والتشجيع على الاستثمار في الطاقات المتجددة، ومنه غدت التجربة الإماراتية أنموذجا رائدا في مجال تنويع وتطوير الطاقات المتجددة.[1]

بتوفر دولة الإمارات العربية المتحدة على موارد مالية ضخمة أدى هذا للوصول إلى التمكين الإقتصادي المتوازن بغية تمويل مشاريع التنويع الطاقوي، حيث بحلول سنة 2023 سجلت هذه الدولة الخليجية ناتجا محليا بلغ 507.53 مليار دولار[2]، إضافة أنها تعتمد على صادرات النفط بنسبة 30٪ فقط من مجموع حجم اقتصادها، إلى جانب قطاع التجارة الخارجية وإعادة التصدير اللذين يُسهمان بجزء كبير من اقتصاد البلاد، كما تعتمد الدولة على قطاع الخدمات الذي يشمل السياحة بالدرجة الأولى، وقطاع العقارات. ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2021، تستحوذ الإمارات على احتياطيات من الذهب تبلغ قيمتها 131 مليار دولار، وفيما يتعلق باحتياطيات النقد الأجنبي فبحسب البنك المركزي

[1] زواويد لزهاري، بونقاب مختار، عرض التجربة الإماراتية في مجال تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد، المجلد 03، العدد1، سنة 2019، ص225.

[2] مجموعة البنك الدولي، متاح على الرابط: https://shorturl.at/JqlPO ، تاريخ التصفح: 14/08/2024.

لدولة الإمارات بلغ احتياطي الدولة 96 مليار دولار بحسب إحصائيات عام 2020، بالإضافة إلى ذلك تمتلك الإمارات ثالث أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم بقيمة 708 مليارات دولار[1].

كما يعتبر مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية من أهم المحطات ذات الطابع الاستثماري في الطاقات المتجددة بغلاف مالي يفوق 13 مليار دولار، مع أهداف مسطرة لتغطية الطلب الداخلي ببلوغ سنة 2030 بنسبة 25٪من الكهرباء، في حين أطلقت أبو ظبي محطة شمس للطاقات الشمسية المركزة والتي توفر الطاقة الكهربائية لنحو 20 ألف أسرة بقدرة 100 ميجاوات، بالموازاة مع الاستثمار في برامج للطاقة النووية لتصبح الوحدة السياسية العضو في مجلس التعاون الخليجي الرائدة في تنويع مصادر الطاقة به، حيث أنشأت محطة لتوليد الطاقة بأربعة مفاعل نووية (6،5 جيجاوات) بالتوأمة بين مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشركة كوريا للطاقة الكهربائية2. ومنه يُعد سجل دولة الإمارات العربية المتحدة رائدا في مجال الطاقة النظيفة وتطبيق الآليات للحد من التهديدات البيئية جرّاء التغير المناخي، فهذه الرؤى الطموحة تهدف لترسيخ ريادة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي للأبحاث وتطوير سبل الإنتقال الطاقوي، إضافة إلى تسويق وتطبيق تقنيات الطاقة المتجددة على المستويات الداخلية، الاقليمية والعالمية؛ كما يُدعم هذا التحول الطاقوي عملية التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

[1] حسن الشاغل، مستقبل الدور السعودي والإماراتي في سوق الطاقة المتجددة الدولية، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، 2023، ص 11.

[2] Manfred Hanfer and Others, The Energy Sector and Energy Geopolitics in the MENA Region at a Crossroad, Part of the book series: Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region, (Sweden: Sringer, Almas Heshmati, Jönköping University, 2023), p83.

في خضم تنامي المخاوف العالمية بشأن الدمار البيئي وتغير المناخ، مع نمو اقتصادي باهرا لدولة الإمارات العربية المتحدة من الإيرادات المالية من النفط والغاز؛ أعلن قادة الإمارات سنة 2006 عن ميلاد مدينة – **مصدر**– والتي تُعد المشروع الطموح لإنشاء أول مدينة ذات (صفر كربون) في العالم، حيث يهدف هذا المشروع إلى استغلال الطاقة إقتصاديا، إجتماعيا بنظام مستدام بيئيا دون التضحية بأنماط الحياة المعاصرة.[1]

[1] Aaron D'Eramo, Masdar City: A Study of Energy, Infrastructure, and Technological Hope, SMU Journal of Undergraduate Research, Volume 6, Issue 1, 2021, p01.

الخريطة رقم 9: تُبرز موقع مدينة مصدر بدولة الإمارات العربية المتحدة.

تقع بمدينة مصدر ضمن منطقة نمو رئيسية في أبو ظبي، وهي وجهة رئيسية للأعمال التجارية الدولية، حيث تبعد حوالي 20 دقيقة من وسط مدينة أبوظبي و40 دقيقة من دبي.[1]كما تعد مدينة مصدر جزء أساسي من إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي

[1] Masdar City, The Home of Innovation, United Arab Emirates, p15.

يعتمد بالوقت الراهن على الحلول المبتكرة خصوصا بمجال الاستدامة والطاقة، إذ تمثل أبرز الخطط الرئيسية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة انطلاقا من تطوير مصادر الطاقة المتجددة كذلك الإستثمار في مخرجات التكنولوجيا الحديثة، بالموازاة مع جذب إستثمارات الشركات العالمية نظرا لوجود الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بها، إضافة أنها تعد منطقة اقتصادية واستثمارية تستقطب شركات التكنولوجيا النظيفة بمختلف تخصصاتها للعمل على نشر تقنيات الطاقة المستجدة.[1]

إذ ترتكز هذه المقاربة الطاقوية في تصور مزيج الطاقة الذي يشمل المصادر الشمسية والطاقة النظيفة، مصممة بشكل استراتيجي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالتلازم والتطلعات البيئية، حيث خصصت هذه الوحدة السياسية الاتحادية غلافا ماليا قدّر ب600 مليار درهم إماراتي لتمويل استراتيجية الإمارات للطاقة في حدود سنة 2050، تلبية للطلب المتزايد عليها وضمان استدامتها؛ كل هذا يندرج ضمن الالتزام الوطني للإمارات السبع في ظل الرؤية المشتركة لمشهد طاقوي أكثر مرونة واستدامة2. وبالتالي بروز شبكة ترابطية بين مختلف قطاعات الأُمون بدولة الإمارات العربية المتحدة من أمن: بيئي، اقتصادي، مجتمعي، سياسي.. ،جرّاء تعزيز الأمن الطاقوي، بالتقليل من الاعتماد على المصادر الطاقوية الناضبة والعمل على فتح آفاق البحث والابتكار ودعم الجهود الدولية بشأن التغيرات المناخية وذلك باستضافتها لمؤتمر الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية (COP28). فبتولي دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة هذا المؤتمر، أثمرت مخرجاته على تسريع مسار التحول الطاقوي العادل والمنظم في مجال الطاقة والعمل على إصلاح التمويل المناخي[3]. ومنه تتلازم أهداف دولة الإمارات

[1] محمد صباح حسن، أمل أسمر زبون، الإستثمار بالمدن الذكية في الإمارات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة مدينة مصدر نموذجا، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 17، سنة 2023، ص 185

[2] Shaimja Alnaqbi and Abdul Hai Alami, Sustainability and Renewable Energy in the UAE: A Case Study of Sharjah, Energies, 16, 7034, p05.

[3] COP28, The UAE Consensus Brochure, 19-12-2023, p04

العربية المتحدة من خارطة التنويع الطاقوي بين الطابع الإستراتيجي لضمان الشمولية والتكامل الطاقوي على المستوى الوطني لتعزيز القدرة التنافسية للدولة، المصاحب بتنظيم، تنمية وتحقيق الأمن المستدام للطاقة بغية استقطاب وتمكين أفضل الموارد البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة ذات فعالية مع ضمان جودة البنية التحتية والنقل وفق معايير الريادة والتنافسية العالمية، إضافة لتعزيز جودة ممارسات الإبتكار المرنة والإستباقية في الطاقة والبنية التحتية.[1]

الاعتماد على مقاربة التنويع الطاقوي وفق المعايير العالمية للتنمية المستدامة مع تعزيز التحول نحو طاقة أقل انخفاضا للكربون يقلل من تلقي الضغوطات الخارجية ومنه كسب المزيد من الشمولية السياسية، وبالتالي تَشكل لدى النظام الحاكم مرونة في التسيير الداخلي مناصفة وإعادة هيكلة القوة الجيوسياسية المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة المنتهجة لبرنامج وسلوك دبلوماسية الطاقة وذلك بتوسيع نطاقاتها وتسريعها نظرا للمكاسب السياسية المحتملة التأكيد، خاصة وأن النظام الإقليمي الخليجي يشهد تنافسا بين القوى الفاعلة به، على غرار قطر والمملكة العربية السعودية في مجال تطوير والاستثمار في مجال الطاقات المتجددة خارج الحدود الوطنية، إذ يعتبر التنافس الخليجي على مناطق النفوذ في مصر والأردن حيث هذا البلد يعد دولة غير نفطية شبه ريعية ملكية الحكم تقع في منطقة الشرق الأوسط، تصنف كثالث أكبر إنتاج للطاقة المتجددة في العالم، قد توفر مجالا مثمرا للبحث المستقبلي.[2]

[1] الإمارات العربية المتحدة وزارة الطاقة والبنية التحتية، الخطة الإستراتيجية 2023-2026، ص5.

[2] Li-Chen Sim, Renewable Energy and Governance Resilience in the Gulf, Energies, 16, 3225, 2023, p12.

المطلب الثالث: خيار دبلوماسية الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

شهد القرن الحادي والعشرين ارتفاع حصة تكنولوجيات الطاقة المتضمنة لاستراتيجية التنويع الطاقوي، مما أثار هذا حالة عدم اليقين لدى دولة الإمارات العربية المتحدة كأبرز الوحدات المنتجة والمصدرة للطاقة التي تعتمد على عائدات البترول للإستثمار في مختلف القطاعات لاسيما في البنى التحتية، كذلك توالي حدوث إضطرابات في الطلب العالمي على الطاقة جرّاء تنامي نشاطات مختلف التهديدات الأمنية خاصة في البيئة الإقليمية[1]، إذ عملت دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز مصالحها القومية في إقامة شراكات إستراتيجية بتبني سلوكات تستند على استخدام أنشطة ذات أبعاد إقتصادية مع مختلف الوحدات السياسية ذات الفاعلية الإقليمية والدولية على حد سواء، فبالإضافة إلى توظيف هذه الموارد تتم ترجمة كيانها وهوية مدركاتها على نحو ديبلوماسي بغية شرح مختلف الإستراتيجيات الطاقوية المسطرة لضمان وحماية الأمن الطاقوي في خضم مستجدات متغيرات تلك البيئة الفوضوية.

يرتكز المدرك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة على أداة الدبلوماسية في سياستها الخارجية، حيث أبرمت 189 علاقة دبلوماسية مع الوحدات الفاعلة بالنسق الدولي، كذلك إنشاء 82 سفارة في الخارج واستضافة 110 سفارة أجنبية و 15 منظمة إقليمية ودولية، وتعتبر شركة أدنوك الراعي الرسمي لدبلوماسية الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت إشراف التخطيط والبرنامج المتخذ من وزارة الخارجية والتعاون الدولي، في حين يتضح ذلك بالعلاقات الثنائية المبرمة مع المستثمرين الآسيويين2؛ يتمحور هذا ضمن التركيز الاستراتيجي في مجال الشراكات الطاقوية بغية الوصول لحوكمة الطاقة بهدف

[1] Bassam Fattouh and Others, The rise of renewables and energy transition: what adaptation strategy exists for oil companies and oil-exporting countries?, Energy Transit, Volume 3, 2019, p 57.

[2] ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018، ص6.

مجابهة مختلف التهديدات الجيوسياسية الحاصلة في مشهد التغيرات القائمة في النظام الإقليمي والدولي على حد سواء وديناميكية تفاعلات الوحدات النافدة بهما، ومنه أخذت الدبلوماسية الطاقوية الإماراتية شكل الدبلوماسية الثنائية خاصة مع الاقتصاديات الناشئة والمتمكنة، وذلك لتأمين العرض والطلب مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة لاسيما أرتبط الأمر بضمان موثوقية سلاسل وأمن الإمدادات.

في إطار المشاريع التعاونية الإنمائية، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة ثلاثة صناديق لدعم الطاقة المتجددة في البلدان النامية متمثلة في:

- مبادرة صندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
- صندوق الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول المحيط الهادئ
- صندوق الطاقة المتجددة لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول الكاريبي .

كما تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً الوكالة الدولية للطاقة المتجددة بما يتجاوز مساهماتها الأساسية.[1]

شكّل الانكشاف الأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة في معادلة الأمن الطاقوي لاسيما في خضم جيوسياسية المضائق البحرية (مضيق هرمز، باب المندب وقناة السويس) كأبرز المسارات الاستراتيجية لإمدادات الطاقة، أهم التهديدات والمخاطر الأمنية في المدرك الاستراتيجي لهذا الكيان الاتحادي المنتج والمصدر للموارد الطاقوية، مما أفرزت هذه المتغيرات المستقلة (الدولية والإقليمية الراهنة) على تبني دوائر صنع القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة أدوارًا في سياستها الخارجية الموجهة للبيئة الإقليمية والدولية يغلب عليها الوضوح، الاتساق، الاستمرارية والتوافق مع التكيف وفق ماتمليه الظواهر المستجدة؛ ولتحقيق

[1] ماري لومي، العلاقات الخارجية للتحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2018، ص 8.

هذه الدولة الخليجية الطاقوية أهدافها عمدت للمزج بين مجموع من الأدوات متمثلة في (الطبيعية، الاقتصادية والدبلوماسية)، لتشكل فيما يعرف بالدبلوماسية الطاقوية فتأخذ شكل القوة الناعمة إزاء الوحدات الفاعلة والنافذة بالمنطقة في مجال الطاقة للتأثير على سلوكها دون توجيهه. فالإدراك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة يفترض أن حفظ الأمن والسلام الإقليميين شرط أساسي للتنمية الشاملة، ومنه عمدت هذه الوحدة السياسية إلى تعزيز الجهود لتقديم برامج عمل وخارطة مشتركة مع مختلف الفواعل للحد من مختلف التهديدات اللاتماثلية والتي من شأنها عرقلة مسار بناء شبكة من التفاعلات والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لاسيما طاقويا.[1]

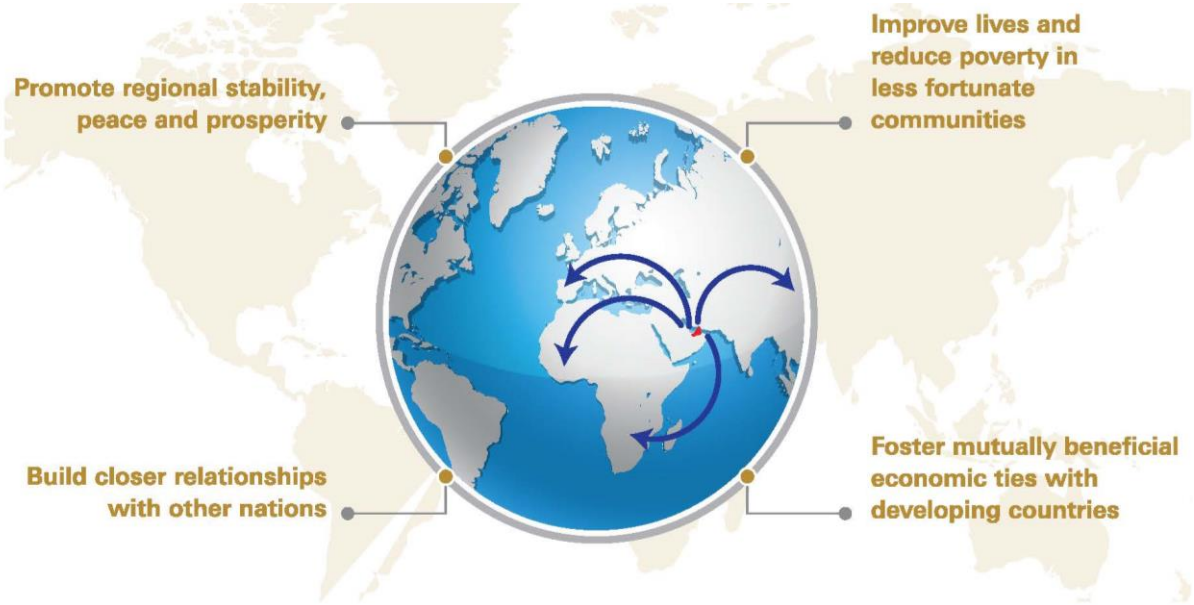

الخريطة رقم 10: توضح سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للمساعدات الخارجية.[2]

ولجهود دولة الإمارات العربية المتحدة كلاعب ناشئ مهم في قطاع النفط والغاز موضع قدم في إفريقيا، متحدية بذلك طموحات أوروبا في التحول العالمي للطاقة الذي يركز

[1] United Arab Emirates Ministry of Foreign and International Cooperation, Promoting Global Peace and Prosperity, The United Arab Emirates Policy for Foreign Assistance Update 2022, 2022, pp 6-7.
[2] United Arab Emirates Ministry of Foreign and International Cooperation, Promoting Global Peace and Prosperity, UAE Policy for Foreign Assistance 2017 – 2021, p8.

على التخلص التدريجي السريع من الطاقة الناضبة، إضافة إلى ذلك أبدت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً بدعم المبادرات الإفريقية المتعلقة بالطاقة والتي تنظر إلى أوروبا كسوق نهائية. فبنهاية عام 2023 تم توقيع شراكة استثمارية مشتركة بين المغرب و دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال خط أنابيب نقل الغاز النيجيري (كمنتج رئيسي في إفريقيا) والمغرب على طول غرب إفريقيا إذ يصل إلى المغرب ومنه إلى أوروبا، ومن شأن هذا المشروع أن يوسع دور الإمارات العربية المتحدة في ربط النفط والغاز مع ضمان الإمدادات إلى أوروبا ومساعدتها في الحفاظ على احتياجاتها من الطاقة وتقليص تبعيتها لروسيا[1] كما تعد سلسلة موانئ دبي العالمية الأداة الدبلوماسية الإماراتية في سبيل تعزيز نفوذها بمنطقة القرن الإفريقي إضافة لتحقيق الأمن الطاقوي، وذلك بإحداث تقارب مع فواعل هذه المنطقة الإفريقية من خلال دمج سلسلة قيّمة من النقل واللوجستيات تهدف بالأساس إلى كسب منافذ جيواستراتيجية بغية الاستحواذ الإقليمي.[2]

[1] Maddalena Procopio and Corrado Čok ,Beyond competition: How Europe can harness the UAE's energy ambitions in Africa, European Council on Foreign Relations, June 2024, p14.
[2] Oumnia Boutaleb, Dubai Port World ou le levier diplomatique émirati en Afrique, Policy Center for the New South, Septembre 2021, p5.

الخريطة رقم 11: توضح الموانئ التي تديرها سلسلة موانئ دبي العالمية في البحر الأحمر.[1]

غدت مدينة مصدر بخبرتها الواسعة وريادتها عالم تقنيات الطاقة المتجددة أن تصبح أكبر مزود تحاري لهذه التقنيات، إذ أبرمت شراكات رئيسية مع مستثمرين أجانب في مجال الطاقات النظيفة وتطوير المشاريع بقيمة استثمارية بلغت 8.5 مليار دولار أمريكي بإجمالي قدرة إنتاجية تبلغ 2.7 جيجاوات في مشاريع الطاقة المتجددة، في حين أغلب مشاريعها تقع في بلدان نامية مثل: الأردن، موريطانيا، أفغانستان...، كما تتبنى – **مصدر**– دور حيوي في المساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة في أجزاء كثيرة من مناطق العالم لاسيما بجزر المحيط الهادي وجزر الكاريبي، حيث عملت كمستثمر خارجي لمشاريع الطاقة الشمسية وتحلية المياه بالطاقات المتجددة.[2]

[1] Ibid, p14.
[2] Brian Eyler and Others, UAE Energy Diplomacy: Exporting Renewable Energy to the Global South, The Stimson Centre and Trends Institute, September 27, 2018, p11.

سعيًا من دولة الإمارات العربية المتحدة من إعادة تشكيل المسارات الجيوسياسية بالمنطقة الشرق أوسطية وبالتلازم مع المدرك الصهيوني الهادف للخروج من عزلته الإقليمية ولتحقيق عوائد استراتيجية أخرى، تم إزالة كل أشكال التوتر من ترجمة ذلك في التطبيع بين هاذين الفاعلين الإقليميين منذ سنة 2020، ففي ظل سياسة التنويع الاقتصادي المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات المناخ الاستثماري لاسيما الخارجي وبتصدر قطاع التكنولوجيا المتقدمة للكيان الصهيوني حيث يمثل أكثر من 40٪ من صادراته تم عقد شبكة من الاستثمارات المتبادلة في مجال الطاقة، البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالطاقات المتجددة[1]. كما يمكن تفسير هذا بتبني صانع القرار الإماراتي للدبلوماسية الابتكارية الموجهة بالأساس لهذا المورد الطاقي بغية تحقيق الأمن السيبراني والذي يعد أبرز التحديات المستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أن الخبرات الصهيونية المستفادة منها دولة هذا الاتحاد الدستوري ستضعف التهديدات الإلكترونية الإيرانية بفضل البنى التكنولوجية على مستوى الأمن الإلكتروني، حيث من المتوقع تحسن تموقع دولة الإمارات العربية المتحدة في السباق الإقليمي بفضل تأثير اللوبي الصهيوني في الشبكة الدولية خاصة على مستوى توزيع وترويج المنتجات الطاقوية[2]، و يترجم تبني دولة الإمارات العربية المتحدة لدبلوماسية المناخ لتأخذ بذلك بعدا أمنيا ذو مكاسب دولية مخرجاته تمحورت في لعب أدوار رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال استخدام المورد الطاقوي المتجدد كأداة استثمارية تعد من البدائل المتاحة لفرض القوة الناعمة إزاء بيئتها الإقليمية.

[1] درع الوطن، اتفاق السلام الإماراتي–الإسرائيلي: عوائد استراتيجية على الأمن والاستقرار الإقليميين، 2022/10/20، متاح على الرابط.... تاريخ التصفح: 2024/01/13.

[2] مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية ، اتفاق السلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل: نجاح اقتصادي أم تحالف عسكري؟، 2020/09/15، ص ص3–4.

المبحث الثالث: التفاعلات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في ظل غياب حكومة عالمية منظمة للتفاعلات الجيوسياسية الدولية، كثيرا ماتقتضي مدركات صناع القرار الإماراتيين صياغة إستراتيجيات تهدف لإقامة تحالفات براغماتية مصلحية بغية الحفاظ على كينونتها محليا، إقليميا ودوليا، إذ أن النسق الإقليمي قائم على الصراع بغية بسط النفوذ والهيمنة الإقليمية من طرف القوى العالمية العظمى و الكبرى، ومنه تمثلت الاستراتيجية الأمنية الإماراتية في تفاعلها الجيوسياسي مع كل من أمريكا، الصين وروسيا إستنادا على موقعا الجغرافي الاستراتيجي المتحكم في عملية التبادلات التجارية وطرق الملاحة البحرية المتضمنة للخطوط المائية والمسارات البحرية. ومن أجل ضمان إمدادات ثابتة وغير منقطعة، تبنت القوى الاستراتيجية الدولية استخدام القوة العسكرية (في الغالب من قبل الولايات المتحدة)، الحوافز الاقتصادية والتحالفات غير المستقرة مع منتجي الطاقة، وتحديداً مع دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تعتبر مضائق المنطقة نقاط ضعف للاقتصاد العالمي بالإضافة إلى ذلك، تسبب الطلب الآسيوي المتزايد على الطاقة وخاصة من الصين، في حدوث تحول جديد في تداول الطاقة وزيادة المنافسة على مواردها، بما في ذلك نقاط الاختناق نفسها. وبالتالي فإن الجغرافيا الجديدة لتداول المصادر الطاقوية تمثل تحديًا لتأمين شبكات التوزيع التقليدية.[1]

المطلب الأوَّل: التفاعل الأمريكي الإماراتي.

بالنسبة للباحثين المتخصصين في علم الاقتصاد الجغرافي ولممارسي رقعة الشطرنج في الجغرافيا السياسية، فإن مشهد الأحداث بمنطقة الخليج ولدولة الإمارات العربية المتحدة على نحو خاص فرضت علينا تمحيصها من خلال ملاحظة وتوصيف ديناميكية مختلف الظواهر الحاصلة بالمنطقة كونها لاتزال في حالة تغير مستمر وبعيدة عن الاستقرار و

[1] Jean-Paul Rodrigue Straits, Passages and Chokepoints: A Maritime Geostrategy of Petroleum Distribution, Cahiers de Géographie du Québec, Vol 48, 2004, p 02.

الهدوء، خاصة وأن المصلحة الجيواقتصادية الأمريكية بدولة الإمارات العربية المتحدة لاسيما وأنهما يقترنان بحتمية المصالح الأمنية المشتركة ذات الأجندة الواسعة، إنطلاقا من أن مختلف مصادر الطاقة المتداولة دوليا والتي تمثل مايقارب 12% من إجمالي التجارة العالمية تأتي من الخليج العربي (من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة)، ومن ثم فإن الضرورات الأمريكية في إدراكها لدولة الإمارات العربية المتحدة ترتكز على دعم الأنظمة المحلية للإمارات السبع بتباين تركيباتها القبلية و السياسية، مناصفة بموافقتهم على الوجود العسكري الأمريكي الفعلي لتأمين تدفقات الطاقة بصفر تهديد قائم بالمنطقة، إضافة للبقاء كضامن أمني رئيسي ومهدئ يمنع الاستيلاء العدواني للطاقة وتهديد مسارات عبورها خاصة عبر سلاسل التوريد البحرية العالمية[1].

إن الوضع الراهن لتدفقات الطاقة الإماراتية في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي يرتهن لفرضية البترودولار كأبرز مظاهر الهيمنة الأمريكية في هذا النظام الإقليمي و الدولي، حيث يعد الدولار الأمريكي العملة الرئيسة المتداولة في البورصات النفطية العالمية، كما يمكن أيضا تأكيد الهيمنة الأمريكية بالخليج العربي من خلال سيطرتها على الطرق البحرية متمثلة في المضائق الاستراتيجية (هرمز، باب المندب وقناة السويس)، لتأمين تدفقات الطاقة ووصولها للأسواق العالمية التي تندرج ضمن الوصاية الأمريكية.

ومن ثم فإن التقارب الاستراتيجي الإماراتي – الأمريكي يشكل تهديدا مباشرا لإيران بصورة مزدوجة (جيوسياسيا وإقتصاديا) كون هذا الفاعل الإقليمي ذو الموقع المفصلي بين أوروبا المتوسطية ومنطقة الشرق الأوسط الكبير إضافة إلى جنوب آسيا والشرق الأقصى، كل هذا منح إيران موقعا محوريا تاما على المنطقة خاصة وأن هذا اللاعب الناشئ تتجدد مدركاته في فرض الهيمنة الإقليمية من قبل أنماط أنظمته السياسية المتتالية والمستمرة

[1] Anis H.Bajrektarevic, Geopolitics Of Energy: The Hydrocarbon Status Quo and Euro-Asian Imperatives , Addleton Academic Publishers Geopolitics ,History and International Relations, Volume 3 (2), 2011, p 72.

النابعة من الذاكرة الهادفة لاسترداد الأمجاد التاريخية، بصرف النظر عن دعمها العسكري لمختلف الفواعل الإقليمية والكيانات غير الحكومية في مسرح الشرق الأوسط الكبير.[1]

ومن ناحية أخرى، فإن الموقع الجيوإستراتيجي لإيران واحتواء شمال وجنوبها على موارد الطاقة والمصاحب لمخرجات الثورة الاسلامية، خلق هذا مجموعة من الاتجاهات المتباينة لاسيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تمحورت مدركاتها الاستراتيجية على عزل إيران من خلال فرض العزلة الإقليمية وربط فواعل إقليمية ودولية (اليابان، الصين ودول الإتحاد الأوروبي) ضدها. حيث مرد ذلك للسياسة الخارجية الإيرانية بالتحرك خارج نطاق نفوذ واشنطن، وكان ذلك بسبب عدم الإهتمام بالهيمنة الأمريكية على المنطقة، وبهذه الطريقة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة فرض العقوبات الإقتصادية والضغوط السياسية لمنع وصول إيران إلى الطاقة النووية وأيضا لمنع عبور خطوط أنابيب الطاقة عبرها وما إلى ذلك.[2]

وما لايُتمارى فيه، إذا أضفنا لأهمية المتغيرات الجيوبوليتكية لدولة الإمارات العربية المتحدة مجمل البعد الإقتصادي لها والمتمثل في بحور البترول التي يقوم عليها هذا الكيان الاتحادي ومخزونه الهائل بالقياس إلى الاحتياطي العالمي وإلى جانب غزارته وسهولة إنتاجه وإستخراجه. بالتالي من يتحكم بالمنطقة هو الأقدر على التحكم باقتصاديات الدول الصناعية بمعنى أن من يملك بترول دول الخليج (دولة الإمارات العربية المتحدة) يملك السيطرة على العالم كون هذا المورد الطاقوي الحيوي يعد مصدرا للعائدات النقدية والسيولة

[1] Anis H.Bajrektarevic ،Ibid, p74.
[2] Saeid Naji, Iran, The Center of ' Strategic Energy Ellipse': A Geopolitical Reality, Addleton Academic Publishers, Volume 3(1), 2011, p157.

المالية الضخمة والتي تؤثر في مجمل موازين المدفوعات لدول العالم كلها خاصة وأن بترول دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل أحد أبرز استثناءات منابع الطاقة الآيلة للنضوب.[1]

وهذا مايفسر إعادة تموضع الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربي تفاديا لتكرار سيناريو الحظر العربي للنفط في سبعينات القرن الماضي، إذ تبنت تدابير أمنية ذات توجه جيواستراتيجي قائمة أيضا على أسس جيواقتصادية بهدف توفير احتياجات وحماية مصالح دول المركز التابعة للقطب العالمي الأمريكي في شاكلة الكيان الصهيوني كمركز إقليمي ذو أدوار بارزة متعددة الأبعاد لاسيما أرتبط الأمر في حماية مصادر الطاقة وطرق استخراجها (العامل التكنولوجي)، وهذا ما يوضح لنا إنفرادية بسيادة شبه مطلقة للكيان الصهيوني على مختلف الأنظمة الفرعية بالمنطقة كونها تشكل مركزا منتجا للتكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية مناصفة مع تواصل تدفق الإمدادات الصلبة واللوجيوستية وكسب الشرعية الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية وبقية مؤسسات العولمة، أدى هذا بدوائر اتخاذ القرار الإماراتية للعمل على ترسيخ الفرص الإقتصادية من خلال التطبيع مع هذا الكيان، وذلك بإزالة كل أشكال التوتر تُرجم هذا في تشجيع الاعتماد المتبادل بين هاذين الفاعلين الإقليمين الشرق أوسطين على حساب قضايا الأمة العربية والمصير المشترك.

لاتزال دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيعها مع الكيان الصهيوني تشكل ضغطا على بقية المنافسين الإقليميين والنافذين بالمنطقة. فبعد تبادل السفراء وفتح السفارات وإقامة روابط جوية وبرية مباشرة يعد أحد نقاط الحديث الرئيسية في الجغرافيا السياسية للخليج العربي منذ منتصف عام 2020، إذ أتاحت هذه الديناميكية في تسليط أنقرة الضوء على التطبيع ووصفه سلوك منافق من جانب الإمارات العربية المتحدة ويشكل طعنة للقضية

[1] فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة،(المملكة الهاشمية الأردنية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015)، ص 40.

الفلسطينية، حتى أنها هددت بتعليق العلاقات مع دولة الإمارات لكن هشاشة الاقتصاد التركي أجبرت الإدارة التركية على التراجع وتبني بدائل و خيارات إستراتيجية مغايرة.[1]

يوضح مركز أبحاث مشروع الأمن الأمريكي مجموعة من القواعد و المرافق العسكرية الأمريكية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ تم رصد الكثير منها من خلال صور الأقمار الصناعية. في المقابل قد يكون من الصعب في بعض الأحيان تحديد ماينبغي أن يصنف على أنه قاعدة أو منشأة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث العديد من هذه المرافق والموانئ ومهابط الطائرات تخدم في المقام الأول البنى التحتية ذات الطابع التجاري خاصة وأن البحرية الأمريكية تتردد على عدد من الموانئ حول العالم، وغالبا ماتمتلك هذه الموانئ مرافق وبنية تحتية قادرة على دعم السفن العسكرية وبالتالي لا تعتبر – قاعدة – ومع ذلك فإن بعض من هذه الموانئ تدعم إعادة إمداد وإصلاح السفن الأمريكية، مما يجعل تصنيفها غامضا.[2]

[1] Sameena Hameed and Others, Persian Gulf 2021-22 India's Relations with the Region, (New Delhi India, Palgrave Macmillan, 2022), p 05.
[2] Matthew Wallin, U.S Military Bases and Facilities in the Middle East, American Security Project, June 2018, p 03.

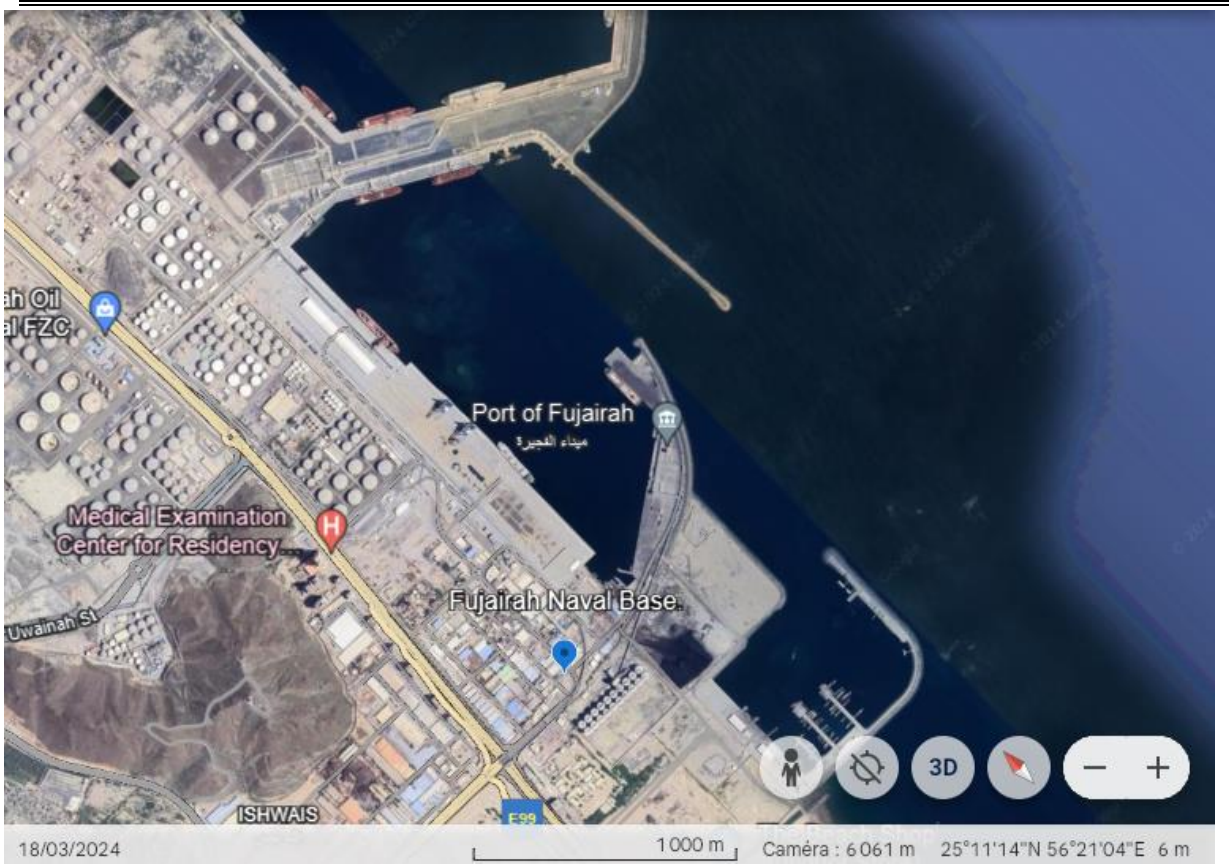

الخريطة رقم 12: تبرز قاعدة الفجيرة البحرية.

المصدر: Google Earth متاح على: https://shorturl.at/zkCfW

على خطوط الطول والعرض (25°، 11) شمالا و(56°، 21) شرقا تقع قاعدة الفجيرة البحرية على الساحل الشرقي من خليج عمان في إمارة الفجيرة سابع إمارة في الاتحاد الفيدرالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تشكل المدخل الرئيس للسفن الملاحية إلى الخليج العربي عبر مضيق هرمز ولها القدرة العالية على تحميل السفن حيث دخلت حيز الخدمة غداة الإنتهاء من بداية التشييد عام 1978-1980، إضافة أنها تعتبر كدعامة للقوات الأمريكية لحماية السفن من الهجمات الإيرانية إبان حرب الخليج الأولى، أيضا توفر

الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية عبر المرافئ الثلاث، كما ترتبط مع قاعدة جبل علي ضمن خطوط الدعم اللوجستي في منطقة الخليج العربي.[1]

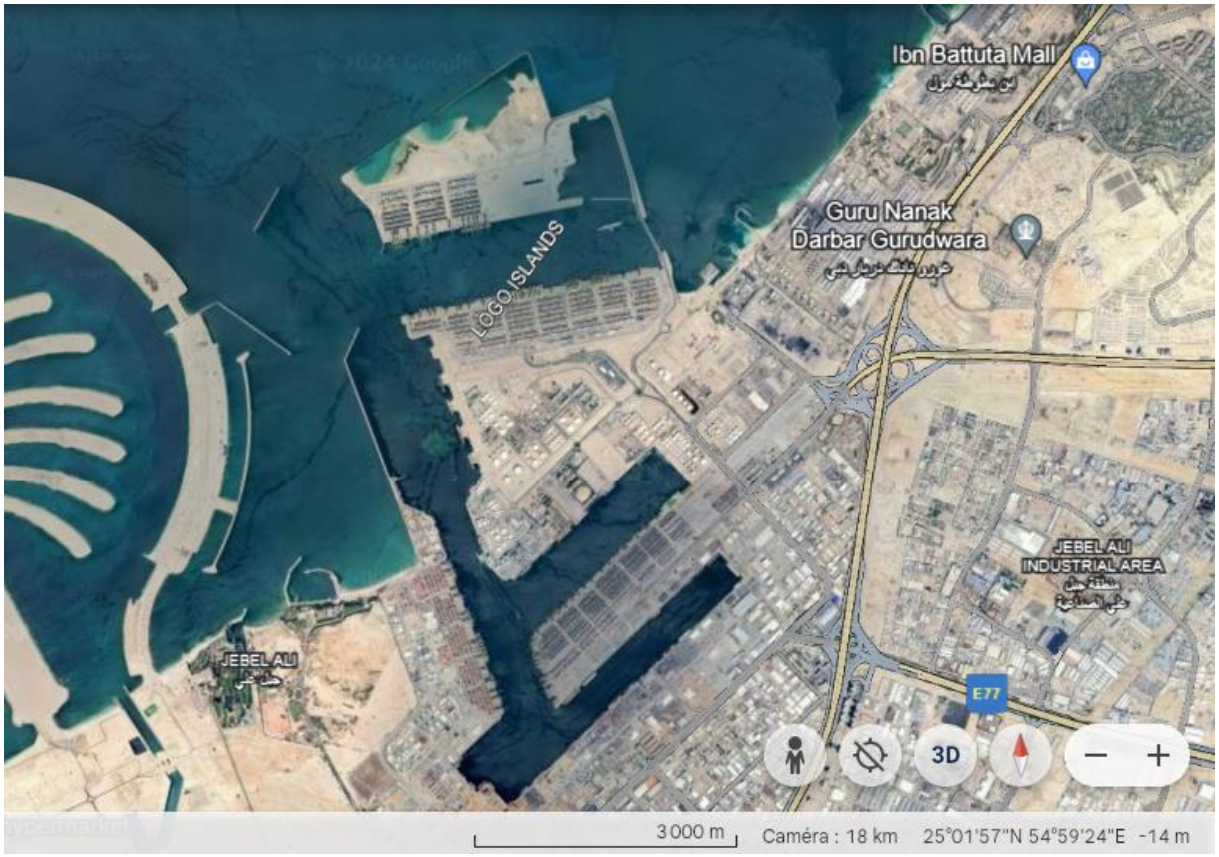

الخريطة رقم 13: تبرز ميناء جبل علي.

المصدر: Google Earth متاح على: https://shorturl.at/WhSuR

[1] مصطفى الشمري، عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013)، ص 106.

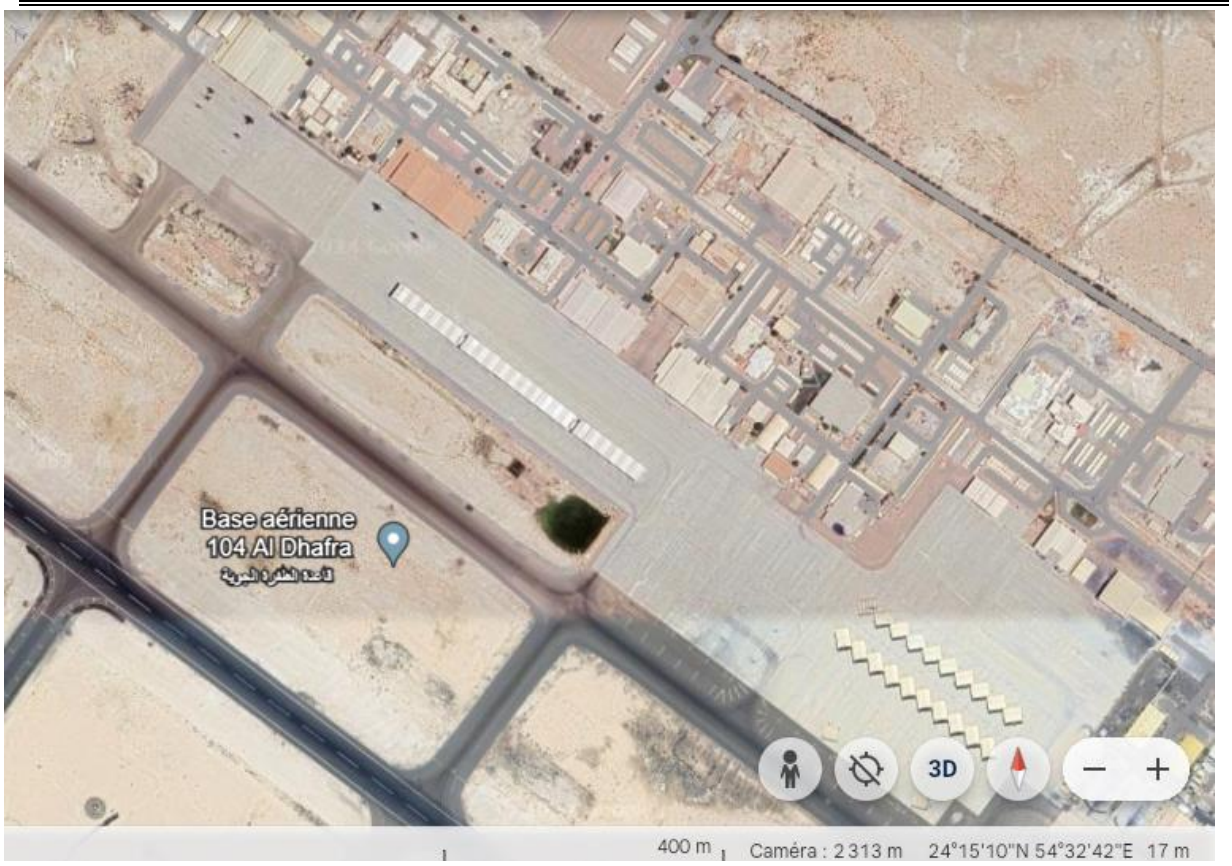

الخريطة رقم 14: تبرز قاعدة الظفرة الجوية.

المصدر: Google Earth متاح على: https://shorturl.at/1bkRY

تعد قاعدة الظفرة موطئ قدم واشنطن الرئيسي في الإمارات، بالموازاة مع تواجد قوات الجيش الأميركي كذلك في ميناء "جبل علي" الذي تستخدمه البحرية الأميركية والتي يطلق "إسبرطة الصغيرة" كما تبعد قاعدة الظفرة على نحو 32 كيلومترا جنوب غرب أبو ظبي، وتعدقاعدة لكل من القوات الإماراتية والأمريكية إذ تستضيف القاعدة الجناح المقاتل لسلاح الجو الإماراتي.[1]

[1] الجزيرة نت، الظفرة.. ماذا تعرف عن القاعدة العسكرية الأميركية الفرنسية بالإمارات؟، 2022/01/26، متاح على الرابط: https://shorturl.at/aWRA7، تم التصفح بتاريخ: 2024/08/07.

المطلب الثاني: التفاعل الصيني الإماراتي.

تتمحور المدركات الأمنية والاستراتيجية للصين في منطقة الشرق الأوسط على مبدأ – سياسة الحياد – في سبيل تحقيق المصالح القومية لاسيما في مجال الطاقة، إذ كثيرا مايبدي الطرف الصيني مرونة إزاء التطورات القائمة على المستوى الإقليمي الشرق الأوسطي و الخليج العربي، خاصة مع تصاعد التنمية الاقتصادية بها بشكل متسارع متطلبة بذلك وفرة مع ضمان تواصل إمدادات الطاقة نحوها، إضافة لتأمين خطوط ومسارات النقل الجيوسياسية عبر المحيطات والبحار.

ولفهم كيفية تنفيذ الصين لاستراتيجيتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة غدت الضرورة لإبراز الأدوار النشطة مع بقية اللاعبين الإقليميين والنافذين بالمنطقة – إيران – والتي تعد المشرف الوصي على مضيق هرمز؛ إذ تربطهما علاقات تاريخية– إستراتيجية قائمة على خيارات أمنية، إقتصادية وطاقوية. وبالرغم من أن علاقة الصين مع إيران في وضع جيد إلا أنها ستظل تحسب الحاجة لتواصل إمدادات الطاقة من مضيق هرمز الذي يشهد تنافس أمني من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وأنه يعتبر الرابط الوحيد بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمياه المفتوحة لبحر العرب والمحيط الهندي وتمر من خلاله جميع الناقلات سواء لإرسال أو إسترداد بترول الكيان الاتحادي الإماراتي، حيث تسيطر هذه الدولة الفيدرالية على الساحل الجنوبي للمضيق والذي يحوي بدوره على ممرين ملاحيين يستخدمان للسفن الكبيرة.[1]

[1] Sigit and Alexander Texas Meresin, China’s Geopolitical Strategy in the Strait of Hormuz, Chinese Journal of International Review, Vol 2, N° 2, 2020, p 06.

الشكل رقم 3: رسم بياني يوضح الصادرات الصينية إلى مجلس التعاون الخليجي.[1]

و بالرغم من نسبية المصالح المشتركة وفي طبيعة التهديدات مقارنة مع بقية الفواعل الناشئة و الفرعية في منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي؛ أدت مخرجات تطور العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة والصين إلى إقامة شراكة تعاون إستراتيجية شاملة ترتكز على الطاقة باعتبارها المحرك الرئيس للعلاقات بين الدول، في حين اتبعت الصين في علاقاتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا يتوافق ومدركات مختلف الفواعل الإقليمية لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي.

إذ تتمتع الإمارات العربية المتحدة بميزة تنافسية خاصة وأن مرافق النقل والإمداد اللوجستية في هذه الدولة تجعلها قاعدة إستراتيجية للشركات الصينية المستثمرة في منطقة الشرق الأوسط على شاكلة مدينة خليفة الصناعية وجافزا، حيث تستقطبان مثل هذه المستويات العميقة من الإستثمار الصيني، كما يعد دور دبي كمركز مالي إقليمي ميزة

[1] عادل عبد الغفار، مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل، مجلس الشرق الأوسط الشؤون الدولية، يونيو 2022، ص 3.

أخرى، حيث تعمل على تسهيل التجارة و الإستثمار الثنائي[1] ويتمحور المدرك الاستراتيجي الصيني على الحذر من مدى هشاشة الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل بروز بوادر التحول في مراكز الثقل الاقتصادية العالمية خاصة مع مبادرة الطريق والحزام، فمن بين دول مجلس التعاون الخليجي تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كلاعب مهم في خِطط رؤية الحزام و الطريق الصينية، على الرغم من وجود قوى إقليمية أخرى في منطقة غرب آسيا، فإن النفوذ و الأهمية المتزايدة لدولة الإمارات العربية المتحدة كمركز للتجارة و الإستثمار إلى جانب أهدافها في تنويع مصادر الطاقة يمكن أن تدعم أهداف السياسة الخارجية الصينية في هذه المنطقة.

وتثمينا لما سلف ذكره، تظل المبادلات الطاقوية والتكنولوجيا ركيزة علاقات الصين مع دولة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على ذلك يتعين عن هذه الأخيرة لعب دور مركزي في مبادرة الطريق والحزام بسبب موقعها الإستراتيجي والبنى التحتية – البرية والبحرية – المتميزة وسياساتها الاقتصادية المستقرة[2]، كما تهيمن الصين على إنتاج الطاقة المتجددة، وذلك بتصدرها إنتاج مختلف التقنيات بأقل التكاليف مما فتح هذا فرصا مرحلية وآفاقا مستقبلية لدولة الإمارات العربية المتحدة لاستيراد التكنولوجيا منها.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتسريع تقاربها مع الصين بقيادة شي جين بينغ إلى حد أنها أصبحت أول دولة خليجية تجد نفسها في قلب التنافس بين بكين وواشنطن، إذ أكد الجانبان على أهمية العمل على حماية أمن وسلامة إمدادات الطاقة عبر الممرات البحرية في منطقة الخليج العربي ودعوة المجتمع الدولي للتعاون في تأمين الملاحة الدولية وتأمين وصول الطاقة، مؤكدين على أن العمل التخريبي الذي طال ناقلات النفط فى المياه

[1] Jonathan Fulton, China-UAE Relations in the Belt and Road Era, Journal of Arabian Studies, Vol 9, N° 2, December 2019, p 265.
[2] Manishi and Anu Sharma, Oman and UAE on China's Maritime Silk Roed Initiative: Implications for India, Air Power Journal, Vol 17, N° 1, January-March2022, pp 141,142.

الاقليمية لدولة الامارات في ماي 2019 ومضيق هرمز في جوان 2019 يشكلان تهديداً حقيقياً للملاحة الدولية، كما دعى الجانبان إلى تبني موقف صارم وإدانة هذه الأعمال التخريبية الاستفزازية التي تهدد السلم والأمن الدوليين[1].

و على الرغم من استفادتها الاستراتيجية من الوجود العسكري الأمريكي، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة جعلت من شراكتها مع النظام الصيني أولوية مستجدة تتجاوز التبادلات التجارية، حيث برزت مخرجات زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 في سبيل تغطية العديد من برامج التعاون مثل إدارة الشؤون المحلية، نشر شبكة الجيل الخامس وتسيير البنى التحتية للموانئ أو حتى عملية نقل الأسلحة2 وهذا ما يفسر، كون دولة الإمارات العربية تعد الحلقة الطبيعية الرابطة بين قارتي آسيا و إفريقيا.

إن العلاقات المتنامية بين دولة الإمارات العربية المتحدة و الصين ذات آثار بعيدة المدى، لاسيما للولايات المتحدة الأمريكية المالكة لقواعد عسكرية عدة في المنطقة وتعد حليف أمني أساسي للإمارات العرية المتحدة، في حين حرية الحركة و الوصول إلى الموارد الطاقوية هي المصلحة الرئيسية لواشنطن في المنطقة. وبالتالي أي تضارب للمصالح مع بكين يشكل تحديا للعلاقات الثنائية بين هاذين القطبين، بالرغم من أن العديد من المصالح الصينية–الأمريكية في دولة الإمارات العربية المتحدة أو مع بقية المجمعات الإقليمية في الشرق الأوسط قد تتوافق، إلا أن الإدارة الأمريكية تدرك أن الصين تستخدم الغطاء الأمني من دون تعزيز الاستقرار بالمنطقة، إضافة للشراكة الصينية – الإماراتية المتزايدة في مجال

[1] وزارة الخارجية و التعاون الدولي، بيان مشترك بشأن تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ودولة الإمارات، الإثنين 2019/7/22، تاريخ التصفح 2024/07/26، متاح على الرابط https://url1.io/CeuEA

[2] Jean-Loup Samaan, Les Emirats Arabes Unis et la compétition sino-américaine vers une politique de non-alignement ? Institut Français des Relations Internationales, 02 Décembre 2022, p 02.

تكنولوجيا الطاقات وتطوير البنى التحتية و القطاعات الاقتصادية ستؤدي إلى تفاقم المخاوف الأمريكية من تسارع هذا النفوذ وتأثيره على فك الارتباط الدفاعي الأمريكي على دول مجلس التعاون الخليج والإمارات العربية بوجه خاص.[1]

بتبني الصين أدوار محورية في الوطن العربي ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل بارز، إذ تعطي القمة العربية– الصينية مصالح هذه الأخيرة وتوسع نفوذها الإقليمي من خلال تبني استراتيجية التنمية الاقتصادية والحل السلمي للنزاعات القائمة على المستوى الإقليمي الشرق الأوسطي، إضافة إلى ذلك الاعتماد استراتيجيات جيوسياسية بغية تغير المشهد الأمني المتعدد الأبعاد والمتمثلة في الوساطة بين الفاعلين الإقليميين النافذين (المملكة العربية السعودية و إيران) مما أكسبها هذا صفة وسيط السلام الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط.

على إثر ما تقدم، وفي محاولة للوقوف على معالم السياسة الخارجية للصين تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة كوحدة سياسية فاعلة بمنطقة الشرق الأوسط، يبدو لنا سؤال محوري فيما يخص ذلك مفاده؛ فيما تكمن مكاسب الصين بالإقليم الشرق الأوسطي ومنطقة الخليج العربي في سبيل تبني أدوار قيادية إقليمية وعالمية ؟ ومنه تعد ضوابط السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه المنطقة ترتكز على تحقيق الأمن البحري من خلال صون الحقوق والمصالح و استغلال الموارد البحرية من مضائق وقنوات مائية في التنمية الاقتصادية، إذ تسعى لتحقيق الاستقرار الإقليمي ومنه اتخاذ الشرق الأوسط و الخليج العربي ببرها وبحارها و مضائقها البحرية منطقة ذات بعد استراتيجي في مشروع الطريق والحزام.[2]

[1] Hassan Farooq Mashwani and Others, The Browning Chinese Interests in the Middle East : Prospects of Saudi-Iran Rapprochement, Pakistan Languages and Humanities Reviewed, April-June, Vol 8, No 2, 2024, p400.

[2] شريفة كلاع، المنظور الصيني لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين، مجلة أبحاث، المجلد 8، العدد، 1، 2023، ص 404.

هذا ما يفسر استرشاد الدوائر القيادية الصينية للمقاربات النظرية الأكاديمية في سبيل توسيع النفوذ على مستوى المضائق البحرية الاستراتيجية على غرار مضيق هرمز، باب المندب وقناة السويس لضمان تواصل آمن ومستدام لمختلف مصادر الطاقة الواردة من دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص. حيث تقر أفكار المنظر الجيوسياسي – لالفرد ماهان – على ضرورة التحكم في البحر حسبه، لضمان الارتكاز على نقاط الاستثناء من موانئ وقواعد عسكرية ومواقع حصينة من المضائق التي تقع على طرق التجارة الدولية، وبالتالي امتلاك القوة البحرية من شأنه تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل جهد وتكلفة للتنقل نحو النقاط الاستراتيجية لضمان حرية التجارة في البحار.[1]

ويترابط الفكر الاستراتيجي الصيني مع روسيا في إدراكها للثقل الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كون هذه الأخيرة تعد فاعل إقليمي ريعي نافذ في بيئة تغلب عليها سمة تعقد متغيراتها وفوضويتها المتزايدة، إذ تسعى روسيا للبحث عن منافذ بحرية ومعابر تضمن من خلالها بسط النفوذ والحد من التوسع الأمريكي الغربي في المناطق التي تعتبرها ضمن مجالها الحيوي أو إرثها السوفياتي السابق والذي تسعى أمريكا من خلال مشاريعها بالمنطقة العربية إلى تطويق وتشجيع الدور الروسي عالميا.[2]

[1] خالد أحمد العجولين، جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، (الأردن، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2020)، ص 69.

[2] صبيحة مروشي، المنظور الاستراتيجي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000 – بين العقيدة النظامية والمقاربة الأوراسية – ،مجلة السياسة العالمية، العدد 1، 2022، ص 325.

المطلب الثالث: التفاعل الروسي الإماراتي.

تشترك مدركات مختلف فواعل النظام الدولي في اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة تعد جسر سلام إزاء المتغيرات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما منذ الحراك العربي سنة 2011، فهذه المنطقة الجيوسياسية الإقليمية المستجدة بمخرجات عجلت بتأكيد العلاقات الثنائية بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أن النخب الحاكمة لكلا الوحدتين السياسيتين لا تلتزمان بالأنظمة الصادرة عن العملية الثورية المدعمة من الغرب، لاسيما أرتبط الأمر بجماعة الإخوان المسلمين، حيث تؤكد كل من الإمارات العربية المتحدة وروسيا أن هذا التنظيم يشكل نواة رئيسية للتطرف والإرهاب[1]، كما تشير العديد من الإحصائيات أنه في عام 2020 حوالي 300 شركة روسية قد تم تأسيسها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا ما يفسر تلاقي المصالح الاقتصادية، السياسية و الأمنية المشتركة بين هاذين الدولتين لاسيما في اليمن وليبيا[2] خاصة وأن غموض الاتحاد الأوروبي في الصراع بين أوكرانيا بسبب تبعيته لروسيا في إمدادات الغاز، عملت الإدارة الإماراتية على اتخاذ موقف محايد في التعامل مع الصراع في أوكرانيا، بغية تحقيق صفقة تهدف إلى احتواء روسيا لفرض حظر على تصدير الأسلحة للحوثيين باليمن، إضافة تقديم تسهيلات للتحركات الروسية في الشرق الأوسط والتي تتمحور في كل من سوريا، ليبيا واليمن[3]. هذا مايبرز النقلة النوعية للنخب السياسية الحاكمة الإماراتية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل الحليف التاريخي لسياستهم الإقليمية و الدولية، حيث قامت دولة الإمارات

[1] Willliam Born, Que Penser des relations entre les Emirats Arabes Unis et la Russie ?, Fondation Méditerranéenne d'Études Stratégiques, le : 15 juin 2023, le lien https://shorturl.at/5W6Ki , Consulté le : 28/07/2024.

[2] Laura-Maï Gaveriaux, Les Emirats saignement leur Relation privilégiée avec la Russie Les Échos, 13 Octobre 2022, le lien https://shorturl.at/15nKz , Consulté en juillet 2024.

[3] Agnès Levallois et Georges Clementz, L'ambivalence du Moyen-Orient face á La guerre en Ukraine, Fondation pour la recherche Stratégique, Vol 13, N° 22, p 03

العربية المتحدة في سبيل تحقيق والحفاظ على المصالح الوطنية والاستراتيجية إلى تنويع التوجهات في السياسة الخارجية خاصة نحو روسيا و الصين.

وبتبني القادة الإماراتيين الوسائل والحلول السياسية الرامية لتغليب الحكمة تتقاطع هذه الرؤى والنهج الروسي الرامي لإجراء حوار موسع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، كما تنظر روسيا إلى تطبيع العلاقات بين قطر واللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب التي تضم الإمارات ات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، البحرين ومصر يعد شرط مسبق وأساسي لنظام إقليمي مستقر، ناهيك عن رغبة الطرف الإماراتي في تجنب الحرب مع إيران خاصة مع تبني هذه الأخيرة لسياسات أمنية بحرية تفضي إلى إعمال هجمات تخريبية على المنشآت النفطية بالمنطقة.[1]

كما تعد الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكثر الدول نشاطا في العالم التي توفر لروسيا دعما شاملا ومتنوعا خاصة في ظل العقوبات المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي، وبسبب هذا الموقف الغربي- الأمريكي تمكنت الشركات الروسية من التحايل بنجاح على القيود والحظر المفروض على الشحن والتأمين على شحنات النفط الروسي من قبل التجار الأوروبيين، إذ عملت الشركات الروسية – بما يسمى أسطول الظل – على زيادة عدد ناقلات الخدمة الآسيوية والإفريقية و أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أهم المشاركين في هذه العمليات وذلك بتزايد حصتها في إجمالي نقل النفط الروسي. وبشكل عام تعتمد مشاركة روسيا و الإمارات العربية المتحدة المتحدة في مختلف الإتفاقيات الدولية (OPEC+) على آليات متطورة إلى حد ما للتعاون الثنائي، فبحلول عام 2022 ارتفع حجم التجارة بين روسيا والإمارات العربية المتحدة بنسبة 68% ليصل بذلك إلى 9 مليارات دولار وبالتالي تحتل المركز الأول بين

[1] Samuel Ramani, Russia and the UAE: An Ideational Partnership, Middle East Policy, Vol 27, No 1, Spring 2020, p 134.

جميع الدول العربية1 كما تقع دولة الإمارات العربية المتحدة خارج مجمع الأمن الإقليمي لروسيا، إلا أن هناك شعور عام تغلب عليه الشك والريبة لدى النخب الحاكمة الإماراتية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أرتبط الإدراك إلى جانب إيران بنظريات المؤامرة حول الثورات التي تمت – هندستها – بالمخابر الأمريكية، ودفع هذا للتنويع في المكاسب و المدركات الأمنية والاستراتيجية الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي خاصة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي استراتيجية روسيا معها تحددها البراغماتية إذ تتكون من أبعاد عدة أبرزها:

- دعم الأنظمة الحاكمة والقوى الصديقة وبناء تحالفات جيوسياسية ذات أهداف بعيدة المدى.
- توسيع الوجود الروسي في المنطقة من خلال إنشاء حد أدنى من الوجود العسكري الهادفة إلى أسلحة المنطقة.
- دعم أسعار الطاقة من خلال تنسيق السياسات مع دولة الإمارات العربية المتحدة كونها تعد من أهم الوحدات الخليجية المنتجة لهذا المورد الجيوسياسي.[2]

وبرفع الولايات المتحدة الأمريكية تحفظاتها على صفقات السلاح لعدد من دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما الإمارات العربية المتحدة، بعد أن كانت هذه الدولة الخليجية تحت وطأة حرب اليمن والصراع مع إيران إثر احتلال هذه الأخيرة لمجموعة من الجزر الإماراتية، عمدت على إجراء تعاون عسكري مع روسيا كونه عامل يغري عدد من المستبدين في الدول العربية في التوجه نحو طلب الدعم من بوتين في مواجهة الضغوط الغربية أو الاستحقاقات الشعبية و الأمنية الداخلية، الإقليمية و الدولية، كما يُمكّن هذا دولة الإمارات العربية من رفع

[1] Vladimir Likhachev and Mohamed Shetiwi, Russi-UAE Cooperation in the Energy Sector, Russian International Affairs Council, 48, 2023, pp 1-2.
[2] Robin Kural, Ernest Hryhorowicz, The Stance of Saudi Arabia, The United Arab Russia's Invasion of Ukraine, Rocznik Bezpieczeństwa Międzynarodowego, Vol 17, N° 1, 2023, p 23.

في أسعار الطاقة[1] وتتوافق مجمل الصفقات المبرمة بين الطرفين الإماراتي و الروسي كشريكين إستراتيجيين في مجال الطاقة التقليدية والنظيفة بما فيها الغاز الطبيعي المسال والطاقة النووية والكهربائية، إذ منحت أدنوك شركة لوك أويل الروسية حصة 5% للمزج الصحيح بين الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة واستدامة قيمة موارد الطاقة الإماراتية مع تطوير إحتياطاتها والتحرك نحو الاكتفاء الذاتي من الغاز والتحول من مستورد صافٍ إلى مصدر محتمل[2] لاسيما وأن العالم يمر حاليا بفترة من الاضطراب الشديد في أبعاد عدة مهدت بشكل مباشر لتوطين المصالح المشتركة بين روسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أرتبط الأمر بمراجعة النظام الأحادي القطب للعلاقات بين وحداته الرئيسة والرسمية بغية تعديل الكيان العالمي على نحو متوازن لاسيما في سوق الطاقة والحفاظ على إمداداتها و مختلف الإدراكات الوطنية والاستراتيجية للمنتجين والموردين لها.[3]

كما تهدف روسيا والإمارات العربية المتحدة على تفعيل آفاق التعاون في مجال التكنولوجيا العالية حيث هناك العديد من الخيارات لتوسيع هذا التعاون المتبادل المنفعة بين روسيا والإمارات العربية المتحدة يشترك في مجموع الأسباب والدوافع الموضوعية؛ إذ تستلزم ذكرًا خاصًا:

في بادئ الأمر، اتبعت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية متعددة الأوجه في التعاون الفضائي الدولي، وتراكمت لديها خبرة إيجابية في العمل المشترك ليس فقط مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يتفق تمامًا مع تطلعات أبوظبي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الطموحة للثورة الصناعية الرابعة ، التي أطلقت في سبتمبر 2017.

---

[1] صافا يمينة، الرهانات الاستراتيجية للدول العربية في ظل أزمة أوكرانيا عام 2020، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 1، 2023، ص 674.

[2] Rosemary Griffin, Russia, UAE sign new energy cooperation agreements, S&P Global Commodity Insights, https://shorturl.at/gOlSY, 15 October 2019.

[3] Vladimir Likhachev and Mohamed Shetiwi, p 01, Ibid.

ثانياً، هناك أساس حقيقي للتعاون الروسي الإماراتي فمن الجدير بالذكر أن أول رائد فضاء من الإمارات هزاع المنصوري ، انطلق إلى الفضاء في 25 سبتمبر 2019 من موقع الإطلاق الفضائي بايكونور على متن مركبة الفضاء سويوز إم إس-15، مما يدل على ثقة الإمارات في روسيا كقوة فضائية عظيمة؛ كما قام رائد الفضاء سلطان النيادي، بأول عملية سير في الفضاء في التاريخ العربي في 21 أبريل 2023 من محطة الفضاء الدولية، التي تم بناؤها في التسعينيات بمشاركة روسية نشطة.[1]

من المؤكد أن التعاون الروسي – الإماراتي في مجال التكنولوجيا العالية لا يقل أهمية عن مجال الدفاع، حيث تواجه الإمارات العربية المتحدة ضرورة بناء مجمع عسكري صناعي حديث؛ وفي هذا الصدد تتعاون موسكو وأبو ظبي من خلال إطار تشريعي وتنظيمي كامل يشمل إتفاقية التعاون العسكري- التقني منذ الإعلان الشامل بشأن الشراكة الاستراتيجية بين الإمارات العربية المتحدة وروسيا بتاريخ 1 جوان 2018، والذي ينص على تعاون أعمق في مجال الأمن والدفاع ؛ ولا تعد المنتجات العسكرية الروسية غريبة على الإمارات العربية المتحدة فقد تلقت البلاد دفعة من أحدث مركبات IFV-3 في التسعينيات؛ وتم توقيع عقد في أوت 2000 مع مكتب تصميم الآلات (تولا) لتطوير نظام المدافع والصواريخ المضادة للطائرات من طراز Pantsir-1 (منذ عام 2008) وبغض النظر عن الزيارات المنتظمة للقوات المسلحة الإماراتية لروسيا والتي آخرها كانت في 13 جوان 2023.[2]

ومع وجود أرضية تجارية بين الإمارات العربية المتحدة وروسيا، ترحب أبوظبي بتدفق رأس المال الروسي على سبيل المثال، حيث وصل رجال الأعمال الروس إلى الإمارات العربية المتحدة بأعداد غير مسبوقة من أجل الاستثمار في العقارات حيث ارتفع بنسبة

[1] Igor Matveev, Russia and the UAE: An Outlook for Cooperation in High Technologies, Russian International Affairs Council, 18 January 2024, https://shorturl.at/p39E6 , Consulted 30 July 2024.
[2] Igor Matveev , https://shorturl.at/p39E6, Ibid.

67% في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، وقد أدى تدفق المواطنين الروس نحو الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز الطلب على الفلل والشقق في جميع أنحاء الدولة خاصة بدبي؛ وفي السياق نفسه كانت دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أكبر مستوردي القمح من روسيا من حيث الحجم في المنطقة منذ عام 2019[1]، ومن أسباب زيادة الاستثمارات الروسية في سوق العقارات بدبي، العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، والتي أدت إلى إغلاق أسواق العقارات الغربية أمام الأوليغارشية الروسية، وكذلك الاضطرابات السياسية التي أعقبت العمليات العسكرية على أوكرانيا ومنه يفسّر الخبير المستقل في مجال الاستثمار العقاري، دميتري غريغوروييف الأمر بأنّ "دبي وجهة للاستثمارات العقارية طويلة الأجل، وتشهد ارتفاعاً مستديماً لأسعار العقارات سواء للبيع أو الإيجار".[2]

في خضم بيئة إقليمية تغلب عليها صفة التعقد والتشابك في طبيعة التهديدات و مختلف الديناميكيات الحاصلة في مشهد النظام الدولي، استندت دوائر صنع وتنفيذ القرار الإماراتية على مجموع المقدرات الوطنية وباستغلال إمكاناتها المتاحة لاسيما مواردها الاقتصادية (مصادر الطاقة)، إذ بتوافر عائداتها المالية وبتبعية القوى المسيطرة على النسق الدولي أو تلك المعدلة له لهذا المورد الجيوسياسي، مكّن دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء شبكة تفاعلات جيوسياسية مع المثلث الاستراتيجي العالمي، إذ ارتكزت على فرضية التكنولوجيا مقابل مصادر الطاقة إدراكا من النخب القيادية الإماراتية أنه بتزايد التطور التكنولوجي لدى المجمعات الصناعية العالمية يخلق هذا طلبا متزايدا على تدفق الموارد الطاقوية خاصة وأن ضلعي المثلث الاستراتيجي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية – الصين) كثيرا ما تقتضي الحاجة لاحتواء سيناريو الندرة الطاقوية، إضافة لتبني سياسة

[1] Robin Kural, Ernest Hryhorowic, Ibid, pp 26 - 27

[2] رامي القليوبي، اغتراب الروس ملاذ آمن للأموال والاستثمارات في الامارات، العربي الجديد، 30 جوانب 2024، متاح على الرابط https://shorturl.at/4eC1h ، تاريخ التصفح 31 جويلية 2024.

خارجية أكثر توازنا ومرونة مع هذه الفواعل الثلاث و التركيز على تحقيق مجموعة من المكاسب الوطنية وذلك ببناء شراكات استراتيجية بغية تحقيق التنمية الشاملة تكون نتيجة المباراة مع اللاعبين حاصلة على رابح–رابح.

تمخض عن التحولات التي مست النظام الدولي في نطاقها البنيوي والهيكلي منذ 11 سبتمبر 2001 إلى حدوث ديناميات أمنية جديدة غير تلك المتعارف عليها إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي مرتكزة على الأمن العسكري؛ إذ طبيعة التهديدات آنذاك اكتسبت صفة التماثل والتناظر. وفي هذا الإطار يعد النظام الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة أبرز الأنظمة الأمنية الإقليمية ذات البعد الجيوسياسي التي تحوي على عدد متباين من الفواعل والتهديدات المستجدة والبينية، كذلك غنى هذه الدولة بالموارد الطاقوية جعلها هذا محل صراع وتعاون مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية. وعلى نحو سعي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى احتواء تباين مختلف التهديدات، استنادا من كونها محورا ومركزا رئيسيا في النظام الإقليمي الشرق الأوسطي الكبير ارتكزت دوائرها على ملفات أمنها القومي المرتهن بمدى تحقيق أمن الطاقة مصاحبة بذلك إنتقالا طاقويا متجددا أهّلها هذا أن تؤدي دور القوة الصاعدة والناشئة الهادفة على تحقيق الأمن الإقليمي المستدام خاصة على مستوى المناطق الساخنة في محور المضائق ونقاط الإختناق ذات البعد العالمي؛ فكان كل من متغير الإستقرار الإقليمي و مكافحة الإرهاب وبسط السلم والأمن الإقليميين وسيلة وغاية لدى إدراك حكام هذه الدولة الاتحادية إنطلاقا من التحديات والاعتبارات، إضافة لأهميتها الإستراتيجية (الموقع الجغرافي)، إذ تعزز دورها في ضمان تدفق الطاقة نحو الأسواق العالمية مما جعلها محط أنظار مختلف الأقطاب العالمية.

خلاصة الفصل الثاني.

تقييمًا لتداعيات بينية مختلف المخاطر الأمنية التي تهدد كيان دولة الإمارات العربية المتحدة، نلاحظ بعد تطرقنا وتحليلنا لطبيعتها وحجم تأثيرها، أن هناك تباين في درجة ومستوى خطورة كل تهديد، ومدى تأثيره على الاستقرار و البناء الأمني الشامل لهذه الدولة.

لاسيما وأن الصراعات الجيوسياسية في البيئة الأمنية الإقليمية التي تتفاعل فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، نظرا لمجالها الحيوي والتي تعد من الفضاءات الإقليمية الحاوية لبؤر التوتر والتي تؤدي إلى حدوث اضطرابات على أسعار الطاقة العالمية جراء تذبذب تواصل التدفقات الطاقوية نحو الأسواق الطاقوية الدولية، كونها ترتهن بمدى سلامة خطوط النقل البحري بنقاط الاختناق الاستراتيجية، حيث التهديدات اللاتماثلية تعرف انتشارا واسعا لنطاقها بالبحر الأحمر وخليج عدن وجنوب غرب المحيط الهندي قبالة السواحل الصومالية ومنطقة القرن الافريقي بوجه عام، جرّاء الفراغات الأمنية الناشئة بدول المنطقة كتحصيل للفشل الوظيفي لأنساقها السياسية الوطنية، جعلها هذا مناخ داعم لتنامي أنشطة الجريمة العابرة للقارات، ومن جهة أخرى محاذاتها لمضيق باب المندب الاستراتيجي والذي تتخذه صادرات الطاقة الإماراتية منفذا لها بعد مضيق هرمز ، والذي يشهد بدوره عسكرة دولية له من مختلف القوى العالمية التقليدية أو التعديلية المعالجة للنظام الدولي ، ومنه هذه التهديدات اللامتناظرة يتعدى مداها فوق الوطنية العابرة للاقليمية آخذة بذلك عاملا عسكريا-جغرافيا ذو تداعيات أمنية اقتصادية وطاقوية على دولة الإمارات العربية المتحدة كمنتج ومصدر للطاقة والدول المستوردة لها.

يفسر هذا تنامي الأدوار الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن نطاقها الإقليمي بغية تعظيم المكاسب وتحقيق المصلحة الوطنية يمكننا هذا أيضا من تبرير غاية هذا الكيان الخليجي من عملياته العسكرية في اليمن والذي تبرز به جميع أشكال أنماط الدولة الفاشلة ومنه سعت دولة الإمارات العربية المتحدة لاستغلال الموقع الجيوإستراتيجي

لمختلف بؤر التوتر والفشل الدولاتي لممارسة نفوذها في الخليج وبقية الاقليم، من خلال استخدام طرقات شحن بديلة ومكملة لطرقاتها الرئيسة انطلاقا من موانئها ومرافئها المحلية في حال تم غلق مضيق هرمز من طرف ايران، كما يساهم ذلك في احتواء سيناريو تخمة المرافئ في شمال الخليج، حيث خطر حدوث فائض في الطاقة الاستيعابية جراء وفرة المرافئ الأساسية الراهنة.

تأصيلاً لما ذُكر، وفي إطار سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لإدارة وحل المخاطر والتهديدات الجيوسياسية وسهر صناع القرار لرسم خارطة أمنية مستدامة في خضم التوترات الجيوسياسية وديناميكية طبيعة الأخطار الصادرة على مستوى المضائق البحرية، يمكن إقرار إيجابية المقاربات الأمنية الطاقوية المتبناة من طرفها لتدارك واحتواء مصادر التهديدات الأمنية المشكّلة ضمن إقليمها الجيوسياسي والتي تؤثر على امدادات الطاقة التقليدية، كون لخيار حوكمة الطاقة أهمية استراتيجية في تقديم استجابة فورية وأكثر فاعلية في حال ارتهان العرض والطلب عليها نظرا لتنامي أزماتها، فالإدارة الرشيدة للمصادر الطاقوية الناضبة مع دعم البحث التقني والتطور التكنولوجي مع تثمين عوائد الطاقة وإدارتها بفعالية وشفافية، إضافة مع صياغة معادلة تنموية كفيل بتحقيق الحكم الراشد بدولة الإمارات العربية المتحدة قائمة أيضا على التنويع الاقتصادي، خاصة بتوفر دولة الإمارات العربية المتحدة على أصول مالية ضخمة والتي ساهمت إلى حد بعيد للوصول إلى التمكين الاقتصادي المتوازن بغية تمويل مشاريع التنويع الطاقوي لتصبح قطبا رائدا في هذا المجال، مقدمة بذلك نماذج عالمية في الاستثمار في الطاقات المتجددة والنظيفة من خلال بناء المدن الذكية – مدينة مصدر –حيث هذا المشروع صفر انبعاث كربون يعزز من استغلال الطاقة النظيفة اقتصاديا، اجتماعيا بنظام مستدام بيئيا مع مراعاة أنماط الحياة المعاصرة وفق المعايير العالمية مما يقلل هذا من تلقي الضغوطات من البيئة الدولية.

حيث يرتكز المدرك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة على تفعيل أداة الدبلوماسية الطاقوية في تفاعلاتها الدولية، حيث شكل الانكشاف الأمني في معادلة أمنها

الطاقوي في خضم جيوسياسية نقاط الاختناق، انتهجت دولة الإمارات العربية المتحدة خيار المزج بين العوامل الطبيعية، الاقتصادية و الدبلوماسية لتأخذ بذلك شكل القوة الناعمة في توجيهها برامجها وأنشطتها مع المثلث الاستراتيجي العالمي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين دون المساس بالعمق الاستراتيجي لتلك القوى الدولية، مع صياغة خارطة تعاون مشتركة لإعادة تشكيل المسارات الجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط، تُرجم هذا في شبكة التفاعلات الاستراتيجية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية كضامن أمني تقليدي للدول الخليجية بشكل عام، مناصفة مع البراغماتية المشتركة بينها وبين روسيا في تقديم الدعم لها في ظل العقوبات الدولية المسلطة مقابل الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النظيفة ، بينما الصين ذات المدركات الأمنية القائمة على سياسة الحياد والمرونة في السياسة الخارجية لاسيما أرتبط الأمر بقطاع الطاقة و التحديات التي تشهدها عمليات شحنها ونقلها مع استفادة دولة الإمارات العربية المتحدة من التكنولوجيا المصدرة نحوها؛ ومنه مكاسب المباراة الإماراتية مع المثلث الاستراتيجي العالمي نتيجتها غالبا تكون رابح–رابح.

الفصل الثالث

استشراف جيوسياسية الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على النظام السياسي الإماراتي.

الفصل الثالث: استشراف جيوسياسية الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على النظام السياسي الإماراتي.

تمهيد الفصل الثالث.

إنَّ حقيقة تسارع إيقاع التحوُّلات الدولية الإقليميّة والوطنيّة، وما أفرزته من متغيّرات على المشهد الأمني الشامل، خاصةً على دولة الإمارات العربية المتحدة، أدّى إلى ضرورة مراجعة سياساتها العامة بغية التكيُّف وفق مقدَّراتها القوميّة إزاء ديناميكيّة التحوُّلات الدولية في طبيعة النظام الدولي وإرهاصاتها على المُجمّعات الأمنيّة الإقليميّة، لرَسْم مسارات احتمالات واقع الأمن الطاقوي في المضائق، وتأثير هاذَين المتغيّرين (المستقلّ والوسيط) على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة (كمتغيّر تابع). إذ مجموع المؤشّرات التي تم التعرُّض إليها في الفصلين الأول والثاني أظهرت مدى تراتبيّة وتراكُميّة الأحداث والظواهر الماضية والراهنة وأهميّتهما في استشراف ما يُسمّى بالمُستقبَلات الممكنة للهُويّة الاستراتيجيّة الإماراتيّة على المستويات الثلاث، ومدى تأثير بُعد الأمن الطاقوي على بقية أبعاد الأمْنِ لدولة الإمارات العربية المتحدة ومنه غدت الضرورة بعد رصد مُجمل التغيّرات والأنماط الوظيفيّة لدولة الإمارات العربية المتحدة في بيئتها الإقليميّة والدوليّة إلى التنبُّؤ لمختلف السيناريوهات المُحتَملة النُّشوء مستقبلًا.

المبحث الأوَّل: السيناريو الاستمراري.

تحوي عمليّة نمذجة الدراسات المستقبليّة على نَسَقٍ منهجيّ بغية تحديد وتحليل تطوّر سيناريوهات المتغيّرات وفهم مختلف تأثيراتها المُحتملة، انطلاقًا من عمليّة التنبُّؤ إلى غاية الاستشراف المستقبلي، ومنه رَسْم بدائل تخطيطيّة لتبنّي أمثلِها.

المطلب الأوَّل: سيناريو التحوط الاستراتيجي.

تتبنّى دولة الإمارات العربيّة المتّحدة استراتيجيّة التَّحوُّط في علاقتها مع مختلف مصادر التَّهديد، خاصّةً مع إيران، إدراكًا منها بفوضويّة الهيكل الإقليميّ البارز فيه متغيّر عدم اليقين الاستراتيجيّ، ما أدّى هذا إلى اتخاذ بديل –التَّحوُّط– في تفاعلاتها أيضًا مع بقيّة الفواعل الإقليميّة على غرار كلٍّ من إسرائيل وتركيا، من خلال بناء استراتيجيّات تعاون اقتصاديّ بالموازاة مع تطوير المقدّرات العسكريّة لكسب المناورة الاستراتيجيّة في حال ما اقتضت الضَّرورة.

اِفتراضا بِترابطيةِ المتغيّرات الحاصلة على البيئة الإقليميَّة لدولة الإمارات العربيّة المتحدة، من بَيْنِيَّةٍ في طبيعة التهديدات الحاصلة، استنادًا إلى مجموعٍ من المؤشرات:

أ. جيوسياسية المضائق (هرمز، باب المندب وقناة السويس).

ب. النزاعات الإقليمية بالشرق الأوسط.

ت. الهجمات البحرية بالبحر الأحمر.

وبالتالي، تبرز أهمية قضايا الأمن الطاقوي في المضائق والممرات البحرية على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة على أعلى مستوى استراتيجي، كونها تمثل أهم المسائل التي تؤثر على استقرار هذه الدولة، إدْرَاكًا من الإدارة الإماراتية أن القرن الحادي والعشرين يعد قرن عدمِ التوازن المستمر بين العرض والطلب على الطاقة، إضافةً إلى تزايد الحاجة إلى الحفاظ على نظام دفاع وأمن قادر على ضمان أمن الإمدادات الطاقوية وعلى خط الممرات، المضائق ونقاط الاختناق البحرية[1]، ومنه هدفنا أن نفسر التحوط الاستراتيجي لهذه الدولة بغية مواجهة الأخطار والتهديدات المحتملة على النسق السياسي لدولة الإمارات

[1] Christophe-Alexandre Paillard, La sécurité énergétique, enjeu majeur de souveraineté pour les États du XXI[e] siècle, Cahiers de la sécurité, revue trimestrielle n°21, octobre 2012, p 10.

العربية المتحدة في خضم تزايد الأخطار الطاقية ذات الطبيعة الجيوسياسية بإقليم الشرق الأوسط الكبير.

ومنه تؤدي إلى إعادة هيكلة السياسة العامة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي للنسق السياسي الاماراتي من خلال:

1. زيادة الإنفاق العسكري و الدفاعي خاصة البحري
2. حماية التكامل الوظيفي للنسق السياسي.

ارتهان المؤشرين السابقين (1-2) مدى تواصل الإمدادات الطاقوية عبر سلاسل التوريد البحرية ومنه ضمان عوائد مالية من قطاع الطاقة، إذ تُمكن النظام السياسي الإماراتي من تفعيل ميكانيزمات التكيف الإستراتيجية متمثلة في خيار التنويع الطاقوي.

كما عمدت الإدارة الإماراتية على تبني مجموعة من المسوغات القانونية المبررة لضبط أو كبح متغيرات التهديد على المستوى الوطني أو الإقليمي من خلال الاعتماد على:

- الدستور ومختلف التشريعات والقوانين

- رسم استراتيجيات وطنية بغية تحقيق الأمن السيبراني

- بناء تحالفات إقليمية ودولية من خلال دعم الجهود السلمية وتفعيل الوسائل السياسية في حل وإدارة النزاعات الإقليمية.[1]

هذه المسوغات تعد نهجا استراتيجيا لكسب الشرعية الدولية في سبيل التدخلات العسكرية على مستوى الإقليم واستخدامها كمبرر لها من خلال هذه التغطيات القانونية

[1] Youssef Courbage and Others, Les Émirats Arabes Unis, Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel, mai 2017, p 22.

المنظمة، إضافة تأهيل دولة الإمارات العربية المتحدة بالحفاظ على مرونتها وقدرتها على التكيف مع التحديات والتهديدات الآنية والمستقبلية نظير تنويعها مصادر الطاقة لديها من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة والتقليل من الاعتماد على المصادر الناضبة الخاضعة لمجمل التهديدات في مسارات العبور البحرية التي تفرض على إدراك النخب الحاكمة بدولة الإمارات العربية المتحدة على بناء شبكات من الاتفاقيات الأمنية الدفاعية، العسكرية، الاقتصادية التجارية والتكنولوجية في مجال الطاقة مع المثلث الاستراتيجي العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين).

إذ يعد:

القطاع الطاقوي نسيجا منسجما لمختلف نظمه الفرعية، حيث يستلزم تجزئته وتبيان مدى تلازمية (ضمان الإمدادات على استقرار الأسعار حيث تعد العوائد المالية أهم الأصول لعقد استثمارات وطنية و إقليمية إضافة تشجيع استقطاب المستثمرين الأجانب).

وبما أن ترابطية وتلازمية المؤشرات السالفة الذكر، فإن لقطاع الطاقة تأثير على بقية القطاعات (السياسية، الاقتصادية والبيئية...)، ومنها تحقيق الأمن الشامل لدولة الإمارات العربية المتحدة، كونه الهدف الرئيسي لدى دائرة صنع القرار لهذا الاتحاد الفيدرالي الإماراتي استنادا بمدى تواصل تدفق المعلومات الواردة من البيئة (داخليا خارجيا) نحو هذا النظام الحاكم، والتي من خلالها تبنى قرارات من شأنها أن تتخذ مسار نفس السلوك أو تعديله للوصول إليها بهدف احتواء، حل أو إدارة الأخطار والأزمات الواردة أو المحتملة النشوء على مستوى نقاط الاختناق.

بتراكمية البيانات متمثلة في التنافس الاقتصادي في سياقه الجيوسياسي الأوسع مع الفواعل الإقليمية والأقطاب الدولية النافذة في منطقة الخليج العربي بشكل خاص تفسر درجة مدى تلاقي وتعارض المصلحة الوطنية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموع الفاعلين

بالمنطقة. خاصة وأن مؤشرات ترصد مستقبل أمن الطاقة الإماراتي قائمة على قدرة الدولة الإماراتية على تجزئة المصالح المتعارضة دون السماح بتحويلها الى توتر إذ أن التنافس بينها وبعض الوحدات السياسية الخليجية لا سيما مع إطلاق مبادرات التنويع الاقتصادي والطاقوي لا يفسر بالضرورة أن علاقات التعاون القائمة تتجه نحو القطيعة الدبلوماسية.

فجيوسياسية كل من مضيق هرمز وباب المندب من خلال تهديد إيران بالغلق وقرصنة الجماعات غير الوطنية اليمنية لمضيق باب المندب من خلال الهجمات البحرية بالبحر الأحمر تؤثر على استقرار النسق الوظيفي لدولة الإمارات العربية المتحدة ؛ إذ أنها تعتمد في بنائها لعملياتها السياسية على عوائد الطاقة بدرجة أولى واستثمارها في بقية القطاعات، ومن تأمين الطلب على الطاقة يشكل الهدف الرئيس لتحقيق الأمن الطاقوي (كمتغير مستقل)، حيث تُفسر بمدى تحقيق أمن المضائق (كمتغير وسيط) وضابط لقضايا الطاقة على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ومدى تأثير القوى العالمية والمثلث الاستراتيجي في رسم سياسات تعاونية أو تدخلية على سياسات الطاقة الإماراتية.

المبادرات الإقليمية والدولية لحماية نقاط الاختناق من خلال رسم خِطط لمجابهة الأخطار والتهديدات الأمنية على المضائق البحرية كرّس فعالية معالجة الاضطرابات على خط هذه المسارات لضمان تواصل التدفقات الطاقوية نحو الأسواق العالمية على نحو أمن ومستدام وأكثر عقلانية؛ أهلها هذا أيضا أن تكتسب صفة الشريك الطاقوي الموثوق، انطلاقا من عمليات التخطيط الدارسة للإنتاج، نقل وتوريد موارد الطاقة، كذلك بشفافية وحوكمة الشركات والمؤسسات الطاقوية بدولة الإمارات العربية المتحدة والتي من خلالها تعبر حكومات هذا الاتحاد عن مصالحها الوطنية في خضم بينية مصالح اللاعبين الطاقويين الدوليين.

كما يعد التحوط الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة بديلا لمختلف السلوكيات في مواجهة أنواع وأنماط عدم اليقين وتحسين الوضع الأمني الخاص بها من خلال دمج

والمزج بين التطور بين القوة الصلبة والناعمة ليكون نتاجا أساسه تحسين القدرات التنافسية عسكريا واقتصاديا على نحو متلازم.[1]

ومنه نلتمس أن خيارات دولة الإمارات العربية المتحدة التحوطية تُبرز مدى اختلاف مدركاتها الأمنية لبيئتها الخارجية مقارنة مع بقية النظم السياسية العربية، يُفسر هذا أيضا إلى جانب الواقع الجيوبوليتيكي المتضمن لبينية في طبيعة التهديدات الأمنية الطاقوية والبحرية على حد سواء.

واستجابة لمختلف التطورات في طبيعة التهديدات الأمنية البحرية، ترجمت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال استراتيجياتها ومقارباتها الأمنية الطاقوية بتقديم مفهوم التوازن الناعم لالتقاط واستخدام الأدوات غير العسكرية لتأخير، إحباط، مواجهة وتقويض الجماعات الإرهابية العابرة للقارات النشطة على مستوى المضائق البحرية، باستخدام المؤسسات الدولية والترتيبات الدبلوماسية.[2]

المطلب الثاني: سيناريو التكيف الاستراتيجي.

في بيئات الصراع المعقدة في القرن الحادي والعشرين، تعمل المساعدات الأمنية المقدمة من خلال بدلاء في أغلب الأحيان على دعم الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتحدى سلطة الحكومة الشرعية أو تتنافس مع جهات فاعلة غير حكومية مسلحة أخرى. وفي هذا السياق في ظل التخفيض النسبي للالتزامات الأمنية الأميركية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فإن التصور السائد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة هو أن العبء الأمني

[1] Nikolas Vander Vannet and Mohammad Salman, Strategic Hedging and Changes in Geopolitical Capabilities for Second-Tier States, Chinese Political Science Review, August 2018, p 62.

[2] أيمن إبراهيم الدوسقي، التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسات الدولية، المجلد 54، العدد 215، جانفي2019، صفحة 36.

الإقليمي لابد وأن يتحمله بشكل متزايد الفاعلون المحليون، ولابد أن تبحث دولة صغيرة مثل الإمارات العربية المتحدة عن سبل مبتكرة لسد فجوة القدرات الناجمة عن صغر حجمها النسبي. وعلى هذا فإن المساعدات الأمنية ليست وسيلة لبناء الدولة الليبرالية والأمة بقدر ما هي وسيلة لبناء شبكات تسمح للدول الصغيرة بفرض نفوذها وقوتها دون قيود معيارية. ومنه يبرز السياق الذي يتم فيه تقديم المساعدات الأمنية من قبل الإمارات العربية المتحدة معقد وتنافسي، يتحدد في أغلب الأحيان بغياب المؤسسات الحكومية الفعّالة في البلد المتلقي ويحدث تفويض عبء الحرب إلى بدلاء محليين غالباً من الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة، في بيئة صراع حيث تكون سلطة الحكومة المحلية إما مهددة أو فاشلة بتسيير مؤسساتها[1] ومنه فالإمارات العربية المتحدة تعتبر عمقا إستراتيجيا يتفاعل مع فواعل ذات فاعلية إقليمية على غرار المملكة العربية السعودية وإيران، إذ تتضح مدركاتها الأمنية كقوة صاعدة وناشئة في المنطقة قادرة على تأمين وتعزيز مصالحها الوطنية بأكثر عقلانية، ويبرز هذا من خلال تدخلات عسكرية كانت أو معلوماتية في دول مثل مصر، ليبيا، الصومال واليمن.[2]

[1] Andreas Krieg, Security assistance to surrogates how the UAE secures its regional objectives, Mediterranean Politics, February 2023, p 04.

[2] Ibid, p05.

الخريطة رقم 15: تبرز تُبرز حجم مساحة كل إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المصدر: https://shorturl.at/mKicX

وفي خضم التحديات التي تواجه المشروع الإماراتي من ضعف التماسك الداخلي، وغياب رؤية سياسية موحدة بالرغم من أن دستور الإمارات ينص على امتلاك كل أمارة لثرواتها المحلية، وهو ما يعمق من الفجوة الاقتصادية بين الإمارات السبع ويجعل بعض الإمارات الفقيرة غير قادرة على تدبير الحد الأدنى من إيراداتها، فضلا عن انخراط كل إمارة في مشاريع تنموية واقتصادية تغيب عنها مصالح الدولة الاتحادية، يمثل هذا الوضع عقبة أمام توجهات أبو ظبي للهيمنة الإقليمية حيث لا تحظى سياساتها الخارجية بدعم راسخ من بقية إمارات الاتحاد، نشطت دولة الإمارات العربية المتحدة في عدة محاور مستفيدة من

التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، تمثلت في تسربها لدائرة القرار الأمريكي عبر المال السياسي، وتبنيها للمشروعات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة بشكل مباشر[1]، مما ضاعف من كسبها لضامن أمني إقليمي وعالمي.

وتشير تقديرات الإدارة الإماراتية أن معطيات تنامي التهديدات المرصودة عبر كل من مضيق هرمز وباب المندب أن أمن الطاقة يمكن أن يتأثر ليس فقط بالتحولات في الطلب وسلوك المستوردين، بل وأيضًا بأمن نقاط الاختناق وموثوقية طرق التصدير وسلاسل التوريد، نظراً للأهمية الاقتصادية لصادرات الطاقة، فإن هذه السياسات لابد وأن تشكل جزءاً أساسياً من أجندات الطاقة والأمن الوطني والتنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً خاصة على المستوى العالمي، إذ تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم سياسات واستراتيجيات للمنظمات الدولية التي تمثل مصالحها في تصحيح الخلل الملحوظ في مفهوم أمن الطاقة من خلال تطوير وتوضيح الأطر الشاملة ذات الصلة؛ حيث من شأن هذا أن ينقل وجهة نظر البلدان المصدرة للطاقة ويعزز الحوار المفيد بين المنتجين والمستهلكين، مع إمكانية كبيرة غير مستغلة للتعاون عبر عدد من مجالات أمن الطاقة و مسارات نقلها التي تتقارب فيها مصالح البلدان المصدرة والمستوردة للطاقة بما في ذلك تعزيز أمن الإمدادات المادية وسلاسل التوريد، تعزيز آليات السوق الشفافة، تسهيل الاستثمار في الطاقة، والحد من تقلب الأسعار لزيادة استقرار أسواق الطاقة العالمية[2].

وبالتالي غدى بديل التكيف الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر انخراطاً في المناقشات حول إصلاح القطاع الأمني في إقليم الشرق الأوسط كونها أصبحت موقعا

[1] أحمد مولانا، جذور وآفاق القوة العسكرية الإماراتية، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 13-11-2019، ص 52.

[2] Carlo Andrea Bollino and Philipp Galkin, Energy Security and Portfolio Diversification: Conventional and Novel Perspectives, Ebergies,14, 4237, 2021, pp 20-21.

لسلسلة من المنافسات المتباينة على النفوذ بين دول الخليج ومنافسيها الإقليميين وأقطاب المثلث الاستراتيجي العالمي، إذ عرفت ديناميكية في تحول التحالفات بشكل متكرر على مدى العقدين الأخيرين من هذا القرن.

فحصًا للسياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة أنها قائمة على أنموذج "تحديد التهديدات المعقدة" وبالإضافة إلى ذلك فقد لوحظ أنه في حالات تدهور الاستقرار الداخلي تولي دولة الإمارات العربية المتحدة الأولوية لعناصر القوة الصلبة، أما في السياسة الخارجية وفي حالات التهديد الوشيك فإنها تعطي الأولوية للتحالفات مع القوى الدولية في التوازن الخارجي، وفي حالات عدم وجود الحماية الدولية فإنها تميل نحو التحالفات الإقليمية، وبالتوازي مع زيادة القدرة المادية والاستقرار الداخلي، بالتالي هي تتبنى بديل الأولوية لعناصر القوة الناعمة في السياسة الخارجية[1]. حيث يعكس هذا ملامح التكيف كنهجا متعدد الأبعاد في مواجهة الأخطار الأمنية الإقليمية، إذ يعتمد على تعزيز الأمن الداخلي وتطوير التحالفات الإقليمية والدولية من خلال تبني استراتيجيات دفاعية واستباقية.

[1] Ayten Mehmed, Türkiye - Birleşik Arap Emirlikleri İlişkileri, Uluslararası İlişkiler ve Diplomasi Dergisi, Volume 3, Say 1, Mart 2020, p 93.

المطلب الثالث: تقييم السيناريو الاستمراري.

في خضم استمرارية الإعتماد الدولي على المسارات المائية ونقاط الاختناق البحرية بمنطقة الشرق الأوسط متمثلة في مضيق هرمز وباب المندب، وبالرغم من تزايد التوترات الجيوسياسية المتقطعة، أفرز جملة من التحديات التي من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة – وقف تدفق الطاقة[1] من دولة الإمارات العربية المتحدة نحو الأسواق العالمية. شكل هذا تحد للصادرات الطاقوية الإماراتية، من شأنه أن يؤثر سلبًا على مسارات التنمية واستقرارها السياسي.

إنَّ المخططين الاستراتيجيين الإماراتيين على إدراك أن السيطرة على مضيقي هرمز وباب المندب من خلال مزج استراتيجية العسكرة وسلسلة موانئ دبي العالمية بديلا أمثل لضمان نقل الطاقة بشكل آمن ومستدام وبالتالي استخدامهما كسلاح استراتيجي في السياسة الإقليمية المحتكمة لمتغير صراعات القوة، وعلى هذا فإن نقاط الاختناق هذه تصبح ورقة مساومة سياسية يمكن استخدامها لدرء الدول الرئيسية المشاطئة لها ، فضلاً عن ذلك فإن هذه المسارات البحرية تعد كمفاتيح تؤدي إلى ابتزاز الدول المنتجة والمسيطرة عليها وعلى الدول المستوردة للطاقة على حد سواء، ومن خلال أمننة قطاع الطاقة وسلاسل توريده، من خلال تحديد كميات النفط والغاز التي يمكن أن تتدفق إلى الأسواق العالمية، باعتبارها أحد أكبر منتجي الطاقة، ومنه لن تتردد في خفض صادراتها من الطاقة عندما تتيقن بتنامي التهديدات على مستوى هاذين المضيقين.[2]

[1] Mubarak Amer Bin Hajeb, The Bab Al-Mandab Strait The Features of International and Regional Competition From South Yemen's Perspective, South 24 Center for News and Studies, December 2022, p03.

[2] Sofiane Boussenane, The Russian Eurasian doctrine and its geostrategic dynamics towards central Asia, Legal and Political Research, Vol 09, Nº 01, June 2024, p 890.

إلاَّ أنَّ بانتهاج دولة الإمارات العربية المتحدة لاستراتيجيات التكيف يمكن وصف خيارات التنويع الاقتصادي و الطاقوي المنتهجة في سبيل التقليل من التبعية والاعتماد على النفط كاستجابة سريعة والتحرك بشكل أكثر فعالية في مواجهة الأخطار والأزمات الناشئة و المحتملة النشوء على مستوى المضائق البحرية.

يفسر هذا مدى إدراك دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة الاستعداد الاستراتيجي والاستغلال العقلاني لمواردها وقدراتها على نحو وقائي واستباقي في عملية تحديد و كيفية التعامل مع مختلف مصادر التهديد التي قد تؤثر على استمرارية كيان الدولة و مصالحها الاستراتيجية.

ومنه الكشف عن الديناميكيات الجيوستراتيجية تجاه المضائق البحرية ونقاط الاختناق في ضوء العقيدة الإماراتية القائمة على توجهات حكام الإمارات السبع تفسر هدف دولة الإمارات العربية المتحدة في تبني دور إقليمي ودولي مناصفة مع تثبيط نفوذ بقية الفواعل الإقليمية المنافسة لها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل عام ذات الأهمية الجيوسياسية، لاسيما أرتبط الأمر بالأمن الطاقي وضمان إمداداته عبر سلاسل التوريد على مستوى نقاط الاختناق (مضيق هرمز وباب المندب)، إذ يفرز كل من هاذين المضيقين تحديات جيوستراتيجية، جيواقتصادية وجيوأمنية في خضم تنافس شديد الاستقطاب من طرف المثلث الاستراتيجي العالمي المتباين القدرات والمتضارب المصالح لاسيما في لعب أدوار قيادية، احتواء أو كسب مجالات حيوية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وهذا ما يوضح جليا العقيدة الجيوسياسية الإماراتية المترجمة في سياستها الخارجية تتضمن خيارات استراتيجية ترنو إلى زيادة نفوذها بالمنطقة استنادا على أن متغير الحراك العربي لم يكتمل بعد خاصة في خضم ضبابية مدى استبدال البيئة السياسية القائمة ببيئة أكثر ليبرالية و ديمقراطية، إدراكًا من النخب الحاكمة الإماراتية أن المشهد السياسي في

الشرق الأوسط لاسيما العربي لازال يشهد صراعات سياسية على أعلى مستوى، مما يجعل مصير إنتفاضات الشعوب العربية ضد أنظمتها غير مؤكدة النتائج في تغذيتها العكسية.[1]

إضافة لما خلفته من معضلات أمنية عن التغيرات الحاصلة جراء هذا الحراك الشعبي ومخاوف تنامي التهديدات البينية على المسارات والخطوط المائية.

إنَّ السلوك التحوطي والتكيفي في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي في المضائق لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الفواعل الإقليمية والدولية يسمح بتعظيم العائدات السياسية والاقتصادية من التعاون معها وتخفيف المخاطر الأمنية الوطنية طويلة المدى دون قطع العلاقات المتسقة والمفيدة مع القوى الإقليمية المعادية. والأهم من ذلك، أن التحوط حقق النتيجة المرجوة، وهي منع المواجهة العسكرية المباشرة مع إيران.

وكما أظهرت حالة الإمارات العربية المتحدة في تبني خيار التحوط والتكيف، فإن تأثيرهما الاستراتيجي واعد. ففي نهاية المطاف يوفر التحوط استراتيجية تأمين جيوسياسية من نوع ما ومع ذلك، فإن مثل هذا التكيف محفوف بالتعقيدات والمخاطر التي قد تؤدي إلى التحول نحو التنافس وعدم الاستقرار الإقليمي. وفي ظل هذه الظروف قد يكون التحوط غير مستقر بطبيعته ويتطلب رعاية مستمرة ليكون فعالاً ومستدامًا.[2]

تثمينا لما تم التطرق إليه، يتضح أن تسارع الأحداث في البيئة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة بمتغيراتها البينية، عجل بالدوائر الإماراتية على إعادة تشكيل نهج جيوسياسي استقطابي عالمي متنوع الخيارات الاقتصادية و الطاقوية بغية تحقيق المصلحة الوطنية

[1] حسام الدين إناش، الأمن الدولي والنظام العالمي وتركيا، ترجمة عبد الرحمن شيخ ومحمد اسماعيل، (تركيا: منشورات الإدارة، الطبعة الأولى، 2024)، ص 284

[2] Ayman El-Dessouki, Ola Rafik Mansour, Small states and strategic hedging: the United Arab Emirates' policy towards Iran, Review of Economics and Political Science,Volume 8 Issue 5, November 2023, pp 404-405.

وتحقيق ميزان توازن القوة لضمان المصالح الجيوستراتيجية، وهذا يفسر التساؤلات حول عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وماهي أبعاده الجيوأمنية في خضم تنامي التهديد الإيراني بالمنطقة بغلق مضيق هرمز.

حسب دوائر صنع القرار الإماراتية وتأكيدا لأدوارها الديناميكيات في أسواق الطاقة العالمية تتلخص في تعزيز الاتجاهات الطاردة نحو دول المركز والحفاظ على فاعلية الأدوار في المناطق الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط، يدعم هذا أيضا مدى مرونة وتنوع خيارات السياسة الخارجية الإماراتية إزاء قضايا البيئة الإقليمية و العالمية على حد السواء، قائمة على فهم عقلاني ومدرك إستراتيجي واضح يُبرز أدوار مختلف اللاعبين من حلفاء و أعداء في اللعبة المتباينة النتيجة صفرية كانت أو غير صفرية.

تأصيلا لما سبق، يدرك القادة الإماراتيون بضرورة تبني تلازمية ثنائية الأبعاد للأمن الطاقي من تنويع طاقوي مفضي لتنويع اقتصادي لضمان تدفق تدفق الأصول المالية الراسمة والضامنة لعملية التنمية الشاملة ومنه تحقيق دعامة استمرارية للنظام الحاكم بشكل خاص وأدق.

اعتبارا لخصوصية النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة القائم على العشائرية القبلية، ومنه الحد من تعرض هذه البيئة المشكلة لطبيعة النسق السياسي الإماراتي لأي شكل من أشكال تدخل القوى الإقليمية المعادية، وبالتالي البقاء ضمن نطاق النفوذ المعلن عنه في ديباجة دستور 1971 بمخرجات حكام الإمارات السبع المصاحبة بتلاقي إرادة الشعب على قيام اتحاد هذه الإمارات.[1]

[1]Hiba kanso and Others, The Origins of UAE: From Tribes to Federation, Sorbonne University Abu Dhabi, 10 june 2023, p11.

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي.

يقوم هذا السيناريو على فحص ضغط استباقي للترابط الوظيفي بين تهديدات أمن الطاقة بأمن المضائق ونقاط الاختناق الاستراتيجية على النسق السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة وتفاقم طبيعة هذه الأخطار وبنيتها قد يؤدي إلى الإعتماد على التوصيات الخارجية من شأنها هي بدورها أن تهدد الأركان السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المفضية أيضا إلى تعطيل عمليات الإمداد الطاقي نحو الأسواق العالمية على خط طول الممرات البحرية المضطربة التي تشهد خطر الغلق والقرصنة.

المطلب الأوَّل: تداعيات التوترات الإقليمية على الإمارات العربية المتحدة.

تكمن ميزة بناء وصياغة السيناريو التشاؤمي في إيجازه ووضوحه في الاستشراف المستقبلي المحتمل النشوء[1]، بناء على تطور الظواهر وتداعيات مختلف المتغيرات الحاصلة في مستوى القضايا الدولية الإقليمية المؤثرة على الأمن الطاقوي في المضائق وتداعياته على النظام السياسي بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنها الوصف الواضح لتنامي التهديدات و الأخطار الأمنية الناتجة عن الديناميات المطروحة بالمشهد الدولي، مشكلة بذلك توترات اقليمية تنذر بتفاقم الوضع الاقليمي في خضم تصاعد حدة المواجهة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، مردها ذلك التطبيع الحاصل و تغيير موقفها تجاه الكيان الصهيوني، مع ممانعة هذه الأخيرة مناصفة ودولة الإمارات العربية المتحدة من تبني إيران دور الفاعل الاقليمي الأكثر نفوذا في منطقة الشرق الأوسط، حيث يُشكّل الحدث الجيوسياسي الحاصل على مستوى البنى السياسية السورية بسقوط نظام الرئيس بشار الأسد الموالي لايران باعتباره حليفا استراتيجيا متكامل الأبعاد (عسكريًا، اقتصاديًا وسياسيًا)، خاصة منذ الانتفاضة الشعبية السورية سنة 2011، ومنها يعد تهديدا صريحا وضمنيا للمصالح القيمية، الايديولوجية والاستراتيجية الإيرانية بسوريا، مما يفرض هذا ردود فعل ترتكز بالأساس على عسكرة المناطق الساخنة كمضيق هرمز بالتلويح بغلقه مع تعزيز المقدرات العسكرية للميليشيات الموالية لها باليمن مثل جماعة الحوثيين للتأثير على امدادات الطاقة الإماراتية التي تتخذ مضيق باب المندب مسارًا بحريا نحو الأسواق الدولية، حيث يغذي هذا تصاعد مختلف الأصوليات مثل جماعة الاخوان والمذهب الشيعي متمثل في حزب الله، والذي لاطالما ركزت الاستراتيجيات الإماراتية على محاربتهم داخليا واحتوائهم على مستوى الأنظمة السياسية العربية.

[1] Dong-ho Han, Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research, The Korean Journal of International Studies, Vol 9, No1, June 2011, p 61.

كما يفسر هذا تبني إيران تصعيد التوتر الإقليمي بالوكالة والذي غالبا ما سيلقى دعمًا روسيا ومن أطراف إقليمية لمواجهة هذه التحديات الجيوسياسية، خاصة في ظل افتقار دول الاتحاد الأوروبي لمصادر الطاقة وتنامي الطلب العالمي عليه بتبعيتها شبه المطلقة للغاز الروسي، حيث اتضحت الغاية من العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا منذ سبتمبر 2022خنق الاقتصاد الأوكراني – أوكرانيا كدولة عبور– مع تكريس تام للتبعية الطاقية الأوروبية لروسيا.[1]

الخريطة رقم 16: تُبرز الموقع المفصلي لدولة أوكرانيا كمنطقة عبور للطاقة الروسية نحو دول الاتحاد الأوروبي.

المصدر: Bruegel analysis

فرض هذا على التكامل الأوروبي بهدف احتواء خلل توازن إمداد الطاقة تبني مقاربات أمنية اقتصادية قائمة على تنويع الموردين، حيث لابديل من تبني الممرات المائية ونقاط

[1] Ugnė Keliauskaitė and Georg Zachmann, The end of Russian gas transit via Ukraine and options for the EU, Bruegel analysis, 17 October 2024, p 02.

الاختناق بالشرق الأوسط متمثلة في مضيقي هرمز وباب المندب، إذ تعد مصادر الطاقة الخليجية ثاني الخيارات بعد الجزائر، إذ لا خيار من اعتماد مسار رأس الرجاء الصالح في حال ماتعرض مضيقي هرمز وباب المندب للغلق وتصاعد التهديدات الهجينة على مستواهما، يؤدي هذا إلى لاعقلانية المكاسب لدولة الإمارات العربية المتحدة كبلد منتج ومصدر للطاقة وباقي الأنساق الدولية المستوردة لها نظرًا لارتفاع التكلفة ومعيار الزمن نتيجة لانتهاجها مسارات مغايرة غالبا ستكون بعيدة جغرافيا.

يؤدي هذا إلى حتمية الحفاظ على البقاء في البيئة النسقية الدولية الفوضوية، وبالتالي على نحو واقعي بنيوي ستولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية استراتيجية لزيادة الانفاق الدفاعي العسكري البحري، إدراكًا منها غياب ضمانات دولية كافية لحماية مصالحها في حال تعرضها للأخطار والتهديدات الأمنية ومنه تصبح تقوية هذه المقدرات الدفاعية غاية ووسيلة في آن واحد؛ بيد أنَّ:

تقوية هذه المقدرات العسكرية الدفاعية البحرية سينتج تحديات اقتصادية مرتبطة بالأساس بزيادة الأعباء المالية على حساب الميزانيات الوطنية الإماراتية المسطرة لتمويل مشاريع مختلف القطاعات والأمون خاصة التكنولوجية، ومنه خيار واستراتيجية التنويع الطاقوي المتبناة في رؤية الإمارات بحلول 2050 التي تقتضي تطوير ابتكار قطاع التكنولوجيا سيتأثر على نحو سلبي، يبعث هذا جدلًا حول بيان الأمن الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، نظرا لارتباطه بالأنشطة الحياتية وبإدارة الثروات وعلاقته المباشرة في تحديد دخل الأفراد ومستوى معيشتهم، يُوضح أيضا اعتباره أهم المكونات الأساسية في

منظومة الدفاع الوطني، انطلاقا من مسلمة بعدم توافر الأمن الاقتصادي لأي دولة فإنها ستغدى دولة هشة الأركان[1].

انخفاض صادرات الطاقة بتعرض نقاط الاختناق للتهديدات الأمنية تؤثر مخرجاته حتما على تراجع الإيرادات الحكومية مما تجعل مسار التنمية الشاملة والمستدامة في غاية الخطر نظرا لتباطؤ النمو الاقتصادي.

بتراجع الإيرادات الطاقوية سيشهد سعر صرف الدرهم الإماراتي حالة من اللااستقرار نظراً لضغوط العرض والطلب، مما يفرض على دوائر صنع القرار بدولة الإمارات العربية المتحدة اعتماد بديل صرف الاحتياطات من العملة الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي حيث تشير الدراسات سيطرته على التعاملات الطاقوية العالمية في المدى القريب والمتوسط، مستندة على أن قوة الدولار مرتبطة بقوة البلاد العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي، وأن "**ثقة**" الدول والشركات بمتانة ورصانة الاقتصاد الأمريكي يدفعهم للثقة بالدولار وجعله عملة تحوط من الأزمات و مختلف الأخطار، وهو ما يفهم منه صعوبة تحول الدول الغنية وخصوصاً النفطية في شاكلة دولة الامارات العربية المتحدة عن عملة الدولار[2] أيضا تراجع في قيمة الاستثمارات الأجنبية مرده تراجع انخفاض عوائد الأصول المالية من قطاع الطاقة، أساسه شكوك المستثمرين الأجانب من إيداع ونقل رؤوس الأموال نحو دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا يوضح حالة عدم يقين أصحاب المشاريع من قدرة هذا الكيان الفيدرالي الخليجي من توفير بيئة استثمارية ذات صفر تهديد.

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك و هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل، مجلة كلية السريعة والقانون بطنطا، المجلد 38، العدد 5، فيفري 2023، ص 1181.

[2] محمد إبراهيم مقداد ومحمد عبد الهادي نصار، هل سيكون البترويوان بديلاً عن البترودولار ؟، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023، ص 15.

تُفضي هلامية مدركات التهديد نظرًا لبينيتها وديناميكيتها المعقدة والمتشابكة الأبعاد تعذّر عملية التخطيط الاستراتيجي التي ترسمها دوائر صنع السياسات العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة يطرح عليها مجموعة من التحديات، تستعصي على هذه الوِحدات القرارية في بيئتها العملية والنفسية إفراز أوضاع متأزمة تتميز بحدة الضغوط وشدتها إلى جانب تضافر عناصر المفاجأة وضيق الوقت مع تعالي الشعور بالخطر الداهم، بحيث تتراكم تلك العناصر الضاغطة وتشكل توترا كبيرا يصيب الأداء المعتاد لأسلوب صنع القرار بالاضطراب والخلل، حيث يتوقف توصيف الموقف عن مدى صحة، دقة وسرعة توافر المعلومات والتي غالبا تكون معرضة للتشويهات الإعلامية والتلاعب بها، مما تؤدي دورا سلبيا في تحديد الموقف وانعكاسه على القرار المتخذ.[1]

المطلب الثاني: تزايد الضغوط الدولية على الإمارات العربية المتحدة لإدارة التوترات الإقليمية.

تسليما بمدى أهمية استراتيجية نقاط الاختناق البحرية لنقل وعبور مختلف مصادر الطاقة من مراكز الإنتاج إلى الأسواق الدولية الطاقوية أيضا إلى مواقع الاستهلاك، حيث يتركز معظم إنتاج النفط بالقرب من المضائق البحرية مثل مضيق هرمز، باب المندب وقناة السويس، إذ جلّها تقع ضمن النطاق الجغرافي الإنتاجي الأول في العالم متمثل في منطقة الخليج العربي بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة على نحو خاص ، ولذلك فإنها تشكل صمامات الإمدادات الطاقية، حيث غالبا ما كانت مسرحا لحلقات الصراع الدولي للسيطرة عليها من قبل القوى الكبرى ذات الفاعلية الدولية للحفاظ على مصالحها وضمان استمرارية تواصل إمدادات الطاقة نحوها بشكل آمن ومستدام[2] نتج عن هذا توترات إقليمية

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-163.

[2] شيماء رضوان، المحددات الجيوبوليتيكية لأمن الطاقة عبر نقاط الاختناق بالتطبيق على مضيق هرمز، المجلة الجغرافية العربية، المجلد 53، العدد 80، ديسمبر 2022، ص 133.

وصراعات جيوسياسية بين مجموع القوى المنافسة في تلك المناطق الساخنة تمخض عنها اتساع مسرح العمليات العسكرية ليشمل الفواعل الرئيسيين ونفوذهم في كل من مضيق هرمز وباب المندب، كما أن المنافسة الإقليمية والدولية تدفع المتنافسين إلى تعزيز عملائهم المحليين في المنطقة، وهو من شأنه أن يغذي الصراع خاصة مع تواصل انتشار القواعد العسكرية والتي تثير العديد من التهديدات، خاصة من قبل القوى الرئيسية في البحر الأحمر، فزيادة القواعد العسكرية الأجنبية في البحر الأحمر وخليج عدم تؤثر على التوازن الإقليمي بين الدول العربية لاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة كوحدة منتجة ومصدرة للطاقة، بالرغم من افتراض أن التحركات العسكرية الأميركية ستساهم من خلال الضغوط التي تمارسها على مختلف مصادر التهديد، في سبيل دفع عملية السلام وإنهاء الصراع، إلا أن هذه الإجراءات قد تكون ذات مخرجات عكسية نظرا لعسكرة المنطقة بشكل مكثف، مما يجعل الأوضاع فيها قابلة للانفجار في أي لحظة، مع إمكانية حدوث مواجهات عسكرية وحروب بين دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم من أطراف خارجية (حروب بالوكالة)[1]. يفسر هذا بتنامي المخاطر الجيوبوليتيكية المرتبطة بهذه المسارات البحرية الحرجة، كون احتمالات الخطر مرتبطة برحلات نقل أنواع الطاقة، خاصة مع ارتفاع تكلفتها لتنعكس على قيمة المادة الطاقوية المنقولة، وبالتالي يمكن التأكيد أن غالبية خطوط النقل البحري الاقليمية بالبحر الأحمر وخليج عدن، أصبحت توصف بأنها مسارات حرجة؛ فأكثر من 35 مليون برميل تمر يوميًا عبرها ومن خلال خطوط الأنابيب.[2]

وبالتالي افتراضات مدركات الفواعل الدولية بمدى موثوقية دولة الإمارات العربية المتحدة تبعًا لأدوارها المحورية في إمداد أسواق الطاقة العالمية ستحتكم لإعادة رسم مختلف

[1]Fouad Mussi'd, Regional and International Powers in Bab al-Mandab and the Gulf of Aden: Between Competition and Conflict, op.cit. p 16.

[2] شيماء رضوان، المحددات الجيوبوليتيكية لأمن الطاقة عبر نقاط الاختناق بالتطبيق على مضيق هرمز، مرجع سبق ذكره، ص 137.

البدائل الاستراتيجية الطاقوية لها، حيث ستأخذ الخريطة الجيوسياسية الجديدة أشكالاً مستجدة في خضم إمكانية إنتاج مختلف الوحدات السياسية الدولية للطاقة المتجددة في معظم المواقع، ومنه سوف تصبح دولة الإمارات العربية المتحدة كقوة منتجة ومصدرة ذات أهمية، أقل قدرة على ممارسة النفوذ في اقليمها الاستراتيجي من خلال لعب أدوار تنافسية للسيطرة على نقاط الاختناق الاستراتيجية مثل مضيق هرمز وباب المندب، ومنه تتراجع أهمية هذه المسارات نسبياً.

وبالرغم من تقارب وجهات النظر والتفاهم المشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمثلث الاستراتيجي العالمي متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، إلا أن هذا الوضع ستسوده حالة عدم اليقين والضبابية، نظراً لقصور السياسات الأمنية الإماراتية الموجهة إقليميا والمؤثرة في قضايا المضائق البحرية وسوء إدراك القيادة الإمارتية الحاكمة لها، حيث أدت الحرب الصهيونية على قطاع غزة لردود أفعال دولية مختلفة ومتباينة، إذ رد فعل روسيا تجاهها كان موقفا أكثر عقلانية وتوازنا من موقف دولة الإمارات العربية و الولايات المتحدة لأمريكية وبقية الدول الأوروبية المنحازة إلى الجانب الصهيوني، خاصة وأن الموقف الروسي بدى أكثر مراعاة للاعتبارات الإنسانية لأهالي القطاع.[1]

ومن الواضح أيضًا أنَّ ملف الطاقة يعد أحد أكثر الملفات تأثيرا وتأثرا في الأبعاد المحتملة لتصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين على دولة الإمارات العربية المتحدة، فتصاعد الإعتماد الصيني على واردات روسيا من الطاقة سيوفر للصين إمكانية

[1] حومالك محمد، الصعود الروسى والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة، شؤون استراتيجية، العدد 17، مارس 2024، ص 140.

الموازنة بين وارداتها من هذه الدولة الخليجية مع نظيرتها من روسيا حيث هذه الرؤية الصينية الهادفة لتنويع وارداتها تجاه الأسواق ستكون أقل تكلفة من السوق الإماراتية.[1]

عموما فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستتأثر على نحو بالغ نظير التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، اعتبارًا من صغر حجمها الدولة اللامتوازن ومدركاتها الجيوسياسية من خلال أدوارها الإقليمية، نظرا أيضا لعملية الاستقطاب التي تشهدها من طرف صعود الصين وإعادة تمركز روسيا بالشرق الأوسط، حيث تفسر مخرجات الولايات المتحدة الأمريكية حياد دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا على أنه خيار داعم لها من هذه الحرب التي ستؤدي حتما لتأكيد الصعود الصيني العالمي الموافق لتقارب المصالح الاستراتيجية الصينية الروسية تجاه القضايا التي تخص النظام الدولي.

المطلب الثالث: تقييم السيناريو التشاؤمي.

على نحو ترابطية التوترات الاقليمية والدولية وتداعيات التغذية الرجعية للنظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في سياق مستوياتها الثلاث، بدءًا من البيئة الداخلية إلى غاية البيئة الخارجية، يوضح أنَّ لكل منهما تأثير على عملية صنع القرار على مستوى دوائر الحكم الإماراتية.

حيث هذا النسق السياسي غالبًا ما يكون عرضة للتحديات الخارجية، عملًا بمسلمة أن جميع الأنظمة السياسية هي أنظمة مفتوحة تتفاعل في بيئة معينة، وبالتالي تكون عرضة للتأثيرات البينية؛ فقابلية النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة للتكيف مع هذه الضغوطات المستمرة والمستجدة والتي تعطل ترابطه الوظيفي إلا أنه يظل موجودًا في خضم

[1] عبد الرزاق غراف، تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين من منظور عربي – خليجي "حدود المكاسب وحجم الرهانات"، مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، ص 15.

هذه التحديات التي يواجهها ويستجيب لمختلف الصعوبات التي تفرضها عليه المطالب من أجل الحفاظ على ترابط نسقه الوظيفي بمساعدة الدعم الذي يتلقاه من المجتمع السياسي الداخلي انطلاقا من المدخلات التي تتحول إلى مخرجات من خلال عملية تحويل، لتترجم بعد ذلك في شكل عملية التغذية العكسية؛ كما راجع هذا أيضا لتطويره عددا من قنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تلطيف المدخلات التي تبرز على نحو الضغوط من البيئة الإقليمية والدولية، فضلا عن عدد من عمليات التخفيض التي يمكن من خلالها إجبار المطالب على تحويل نفسها إلى قضايا محددة، والتي بدونها يتعذر على حكام دولة الإمارات العربية المتحدة أن يكونوا قادرين على تغذية عملية تحويل النظام السياسي بشكل صحيح.[1]

بناءً على ماسبق وتبيان مدى فعالية أو سوء إدراك دولة الإمارات العربية المتحدة في تقييمها لمختلف التهديدات والضغوطات الصادرة من بيئتها الاقليمية، يتضح أمامنا إشكال متضمن في ماهيته مدى تمكن النظام السياسي لدولة الإمارات العربية في صياغة بدائل استمرارية بغض النظر عن ثبات أو ديناميكية المتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية ذات التأثير على سياساته العامة.

ومنه تمثل المطالب الاقليمية والدولية مصادر للضغط على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال العلاقة الناشئة بين المدخلات والاستجابة لها. ففى حالة عدم تحويلها إلى مخرجات لأسباب تتعلق بتقزيم مدى تأثير بينية التهديدات الحاصلة في مستوى نقاط الاختناق الاستراتيجية مثلا، سيحدث عدم توازن بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي الإماراتي، وستتصاعد فرضية عدم اليقين مع تراجع موثوقية مدركات المثلث الاستراتيجي العالمي له، ومنه سيبعث هذا تساؤلات أخرى حول المدى الزمني المتبقي لبقاء النظام السياسي الإماراتي مترابط الوضائف في حد ذاته؛ وبالتالي تعد أسباب وراء عدم

[1]Hanumamhappa D. G. "An Overview of David Easton and the Political System International Journal of Political Science (JPS), vol 9, no.1, 2023, p15.

الاستجابة لنمط هذا النظام القائم على التوجهات الأيديولوجية والوضع القبلي العشائري، أيضا محدودية استيعاب هذا النظام لعدد معين من المطالب التي يمكن التعامل معها وتحويلها.[1]

إنَّ التفتت الجيوسياسي يفرض تحديات معقدة على دولة الإمارات العربية المتحدة، ويؤثر بشكل عميق على استقرارها الاقتصادي، السياسي والأمني، بينما يتفاعل هذا النظام السياسي الإماراتي في بيئة حيث التعاون العالمي متصدع بشكل متزايد، تتجلى العواقب من خلال الضغوط السياسية للتحالف مع القوى الكبرى وتكثيف الصراعات الإقليمية، وتظل إعادة هيكلة المؤسسات مثل مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة حاسمة في ضمان التمثيل الأكثر عدالة والنظر في احتواء مختلف التهديدات، خاصة وأنها تتعامل مع أنظمة عاجزة[2] في مراعاة تصاعد بينية التهديدات على المضائق البحرية كهرمز وباب المندب.

خاصة وأن المشهد السياسي الدولي يتجه نحو عالم متعدد الأقطاب تتفاعل فيه القطاعات السياسية والإقتصادية إلى جانب الطاقة التقليدية والنظيفة أدوارا رئيسية، وما زال من السابق لأوانه أن نجزم على وجه التحديد ما الذي قد ينشأ ليحل محل الريادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية على مدى عقود من الزمن، بالرغم من أن السمة المميزة لهذا التحول السياسي والاقتصادي العالمي هو الانتقال من الطاقة الناضبة إلى الطاقة المتجددة، والموقف الذي تقف عليه دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم في هذين التحولين لا يوفر أي

[1] مى مجيب، إعادة قراءة إيستون : قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2021، ص 137.

[2] Muya Jonathan, Geopolitical Fragmentation in the world and its consequences on Developing Countries: a game of chess on a fractured board, Munich Personal RePEc Archive, 9 November 2024, p 14.

ضمانات لكيفية التعامل مع مثل هذه التحولات، لكنه من جانب يسمح لها بتتبع أكثر استنارة للتقدم أو التراجع.[1]

ففي خضم انعدام الثقة في عالم فوضوي تتباين فيه مصالح القوى الجيوسياسية، مناصفة وغياب سلطة عالمية قادرة على ضبط إيقاع الصراعات الدولية، وتتصاعد فيه حدة سباق التسلح، حيث يمثل الجانب البعد العسكري أقصى مستويات تشكل المعضلة الأمنية؛ ذلك لأن قيام أي دولة بتطوير مقدراتها العسكرية يفهم من الوحدات الإقليمية المنافسة لدولة الإمارات العربيةعلى أنه إجراء هجومي وليس دفاعي وبالتالي يمثل إحدى صور التهديد المباشر، ما يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية، تتبلور مع الوقت لتصبح سياسات هجومية، ما يدفع دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى اعتباره حالة من التهديد الأمني، ومنه تصبح دورة المأزق الأمني حالة ديناميكية سريعة الانتشار . لذلك فإن لجوء القوى الكبرى في النظام الدولي المعاصر إلى عسكرة المضائق البحرية يعني بالضرورة وقوف الظواهر العالمية اليوم على عتبة حالة المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية[2]، التي تعني بالضرورة أننا أمام مباراة ستنتهي نتيجتها رابح خاسر.

تأصيلا لما تقدم، نلاحظ أن سيناريو التشاؤم لمستقبل الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ملتزم بما تفرضه مختلف الظواهر الأمنية الناتجة عن الديناميات المطروحة جرّاء طبيعة الأخطار ومدى درجة قوة التهديدات الأمنية وحجم تأثيرها على الأدوار المحورية التي توجهها دولة الإمارات العربية المتحدة نحو عمقها الاستراتيجي إقليميا ودوليا، بيد أنّ البناء عليه والأخذ به على نحو كامل

[1]Sarah Miller, Energy in a Multipolar World, Energy Intelligence Group, Sep 30 2022, New York, p1.
[2] Basma Tom, The Militarization of the Seas Hot Spots in the Third Millennium System and the Struggle for Hegemony Between the Great Powers (America, Russia, and China): Justifications and Consequences, Jordan Journal of Applied Science, Vol 41, no 1, 2024, p171.

يفرز حالة من الشك والريبة لدى صناع السياسات بدولة الإمارات العربية المتحدة خاصة مع تصاعد الضغوط الدولية على هذه الدولة الخليجية ذات الغنى بالمورد الطاقوي لاتخاذ مواقف دبلوماسية وصياغة سياسات متوازنة موجهة لقضايا أمن المضائق ولدرء الصراعات الحاصلة على مستوى نقاط الاختناق هذه، ومن خلاله يتم تحقيق الأمن وإرساء السلم والأمن الإقليميين.

المبحث الثالث: سيناريو التحول الطاقوي الكامل.

عملا بمسلّمة أن التحول نحو الطاقات المتجددة والنظيفة ضرورة وليست خيارًا بغية توجيه مراكز القوة لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو الفرص واسعة الآفاق وغير محدودة التأثير، خاصة في خضم بيئة أمنية إقليمية وعالمية متغيرة في الظواهر الأمنية الناتجة عن الديناميات الجيوسياسية المطروحة، ومنه تبرز آفاق التحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحر المتراكبة ذات التأثير على الجدوى الاقتصادية للتحول الطاقوي الكامل بهذه الدولة الخليجية، وبالتالي يستعرض هذا السيناريو مسار التحول نحو الطاقات المتجددة والنظيفة اعتبارًا لترابطية مختلف المتغيرات الأمنية ومدى تأثيرها المتغير المناخي في تأكيد ضرورة هذا التحول.

المطلب الأوَّل: آفاق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة.

تتسارع وتيرة الاستثمار في مصادر الطاقات المتجددة بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عرفت هذه الوحدة الخليجية منذ بداية الألفية الجديدة من القرن الحادي والعشرين، استثمارات متواترة ومتتالية، مما جعلها بيئة استثمارية طاقوية رائدة وواعدة بالنسبة إلى الشركات المتعددة الجنسيات المختصة بتكنولوجيات الطاقة النظيفة، حيث وتيرة التحول الطاقوي التدريجي من المصادر التقليدية نحو المصادر البديلة تعززت بتنامي الأخطار والتهديدات الأمنية الطاقوية على نطاق المضائق البحرية ونقاط الاختناق الاستراتيجية وما أفرزته مخرجات العمليات العسكرية الروسية على أوكرانيا، خاصة مع تنامي المخاوف حول مدى استقرار الأسعار الطاقوية ذات العلاقة الترابطية والإيرادات الحكومية، ومنها تبرز آفاق التحول بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو الطاقات المتجددة من خلال رؤى حكام إمارة دبي وأبو ظبي في كسب الرهانات الطاقوية ومجابهة التهديدات التي تفرضها طبيعتها في مساعيها الهادفة للتقليل من الإعتماد على الإيرادات المالية من الطاقة التقليدية الناضبة.

وعن آفاق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة بدولة الإمارات العربية المتحدة لما له من مكاسب وطنية تبنت هذه الدولة الخليجية الناشئة للتحول في مجال الطاقة تخطيطًا مستقرًا وطويل الأمد، من خلال التنسيق بين المدركات الأمنية، المقدرات الصناعية والمؤسسات البحثية التعليمية، كما عوولمت الإدارة الإماراتية على تعزيز التدفقات النقدية لقطاع الطاقة وجذب التمويل العام في شكل إنفاق حكومي ومِنح دولية للنخب المتخصصة، بما في ذلك السياسات المالية والحوافز لتدابير الطاقة المتجددة وكفاءتها في شكل لوائح منظمة لإدارة وحل أي مستجدات تعرقل هذا المسار، كما تتجلى استراتيجيات هذا الكيان الخليجي في تطوير البنية التحتية في شكل تخطيطًا مكانيًا أفضل وإصلاحات تنظيمية لدعم النشر السريع للشبكات وتقنيات تعزيز الشبكة الطاقوية، بما في ذلك أجهزة الاستشعار المتقدمة وأدوات التحسين والتخزين، يهدف هذا التطوير في البنى التحتية الحديثة التي

تحتاجها هياكل قطاع الطاقة لدمج مصادر الطاقة المتجددة وتنفيذها بشكلل متكامل ومتناسق[1]، يعكس هذا مدى مرونة وإرادة المنظومة السياسية الإماراتية في تحقيق تحول سلس نحو التحول الطاقوي في المستقبل القريب والبعيد.

هذه الديناميكيات في مجال استراتيجيات الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، تجعل وتيرة تسريع الانتقال الطاقوي نحو الطاقة النظيفة هدفا مرجّحًا في العقود المقبلة، كونها أقل تكلفة ونسبية المخاطر لاسيما في الإمداد، كما يخلق التحول الطاقوي فرصا مضاعفة لمناصب الشغل في هذا المجال لاسيما التقني، مما يوفر إيرادات مالية ضخمة لكفاءة عملية الإنتاج وبمواد أولية أقل، ومنه ستتجه وتعزز دولة الإمارات العربية المتحدة لرفع استثماراتها في إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة وبالتالي الخفض من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، والتقليل من مستويات الانبعاثات الكربونية ؛ فهذه الجهود تصب في تأمين الأمن البيئي والذي يرتبط بالاحتباس الحراري والتغيرات المناخية حيث نصت مخرجات مختلف القمم العالمية التي نظمت بهذا الشأن بضرورة التقليل من الانبعاثات الكربونية الصادرة من الطاقة التقليدية (نفط وغاز)، حيث من المتوقع أن ترتفع درجة حرارة الأرض مستقبلا مما يسبب هذا في ذوبان القطب المتجمد الشمالي وارتفاع منسوب المياه في المحيطات والبحار؛ أما على الصعيد الاقتصادي و نظراً لتزايد بؤر التوتر والتحولات الاقتصادية العالمية أدت إلى انخفاض أسعار الطاقة خاصة مع بروز التكنولوجيا الصينية بتصنيعها للخلايا الشمسية ذات التكلفة الرخيصة فيما يخص عملية الإنشاء، وهو مايفسر جدية دولة الإمارات العربية المتحدة للاستثمار في هذا التحول خاصة وأنها في وضعية إقتصادية توضح تمكينها المالي في سبيل إحداث هذه النقلة النوعية لتحقيق الأمن والسيادة

[1]International Renewable Energy Agency, Delivering on the UAE Consensus: Tracking Progress Toward Tripling Renewable Energy Capacity and Double Energy Efficiency by 2030, October 2024, pp 23-24.

الطاقية على نحو مستدام والمزج بينها وبين الطاقة التقليدية مستقبلا والتي ستخضع هي بدورها للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، خاصة وأنَّ الأهداف الاستراتيجية المستقبلية الإماراتية ترنو للصناعة الطاقية، بالاستناد لشبكة التفاعلات مع المثلث الاستراتيجي العالمي المصدر للتكنولوجيا من خلال سياسة استقطاب الخبرات والاستثمارات من هذا الثالوث التكنولوجي العالمي، ويعد العامل الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتواجدها ضمن الحزام الشمسي ذو الاشعاع العالي مقارنة مع القارة الأوربية، وبالتالي الاستثمار في الطاقة الشمسية لانتاج الطاقة الكهربائية وتصديرها للوحدات السياسية الدولية ذات المناخ البارد والتكلفة العالية في حال انتاجها على مستوى هذه البلدان.

فدولة الإمارات العربية المتحدة على إدراك أن حوكمة الطاقة المتجددة خطوة تسبق الاستثمار فيها، إذ تحقيق الأهداف المرصودة تُرتهن بمدى قدرة هياكلها القاعدية على استيعابها وتخزينها مما يبرز هذا تعقد هذه النقلة، وبالتالي خيار التحول نحو الطاقة النظيفة هو بديل متكامل الأركان والقطاعات الأمنية لايقتصر في الجانب التقني فقط، كونه يخضع لهراكية وهرامية الترتيب السلطوي والمؤسساتي بإمارات الاتحاد.

نظراً لإمكاناتها في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستصبح من اللاعبين الرئيسيين في قطاع الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي والعالمي، خاصة مع وضوح المقاصد وبروز الغايات بخصوص الانتقال نحو أنظمة الطاقة النظيفة، كما يمثل هذا أيضًا فرصة لتعزيز التعاون بينها وبين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الطاقة، حيث تمثل المنطقة حاليا واحدة من أقل المناطق تكاملا في العالم ومنه التحول في مجال الطاقة سيوفر أساساً ودعمًا أكثر صلابة لتحقيق هذا التكامل خممنخاصة وأن هذا النظام الإقليمي قد يشهد آخر دورة نفطية له.[1]

[1] Rabah Aretki and Adnan Mazarei, La région MENA et le défi mondial de l'énergie,Center for Global Development, Londres,2023, p 05.

وبالتالي لنهاية عصر النفط لا بد وأن يصاحبها تحول اقتصادي، إذ عملت دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتوفر على احتياطات طاقوية للعمل على تنويع اقتصادياتها لتحسين قدرتها على الصمود في مواجهة أسواق الطاقة المتغيرة. خاصة وأن إطار الحوكمة المناسب لإدارة عائدات النفط المتقلبة يشكل أداة قيمة للتنويع الاقتصادي ومع تبلور التحول في مجال الطاقة، أصبح من الضروري المضي قدما وإصلاح حوكمة الاقتصادات المعتمدة على النفط بشكل جذري على سبيل المثال، عندما واجهت مدينة دبي نضوب احتياطياتها النفطية، أصبحت مركزًا للتجارة العالمية.[1]

من المتوقع أن العقود القادمة ستحمل فرص استثمارية ضخمة وبآلية مستجدة تسودها الجودة والابتكار في التقنيات التكنولوجية المُنتجة على المستوى المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة، من المرجح أيضا أن تشمل الاستراتيجيات التشريعية بخصوص مزيج الطاقة بين الجمع بين الطاقات المتجددة والأحفورية بغية تحقيقا التوازن بين الخيارات الاقتصادية والرؤى العالمية في بعدها البيئي والتي نصت في استراتيجية الإمارات للطاقة بحلول 2050 راجعاتٍ أيضا للوائح والسياسات الداعمة للبحوث العلمية الأكاديمية في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة من خلال تمويل ودعم مراكز ابتكار آليات الطاقة المستدامة.

يبرز هذا من خلال الاستشرافات الاستراتيجية الصادرة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إدراك أطر الموارد المتجددة لتوليد الطاقة كبديل أمثل ودائم في السيناريو الحالي، ويعود الدافع نحو تطوير الطاقة المتجددة (خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) لما لها من مزايا عدة، خاصة الاستخدام الخالي من التلوث، التوافر المجاني مع الجدوى الاقتصادية، والتكنولوجيا المتطورة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي كأداة يُقدم حلولاً للتحديات المعقدة ويُحسّن كفاءة واستدامة أنظمة الطاقة المتجددة، إذ تشمل تقنياته

[1] Ibid, p08.

المستخدمة في الطاقات المتجددة التعلم الآلي والعميق، حيث تُمكّن هذه الأنظمة الأخذ من البيانات واتخاذ التنبؤات أو القرارات، على نطاق واسع في التنبؤ بسيناريوهات الطاقة المتجددة؛ كما يتضمن ذلك تطوير نماذج للتنبؤ بالإشعاع الشمسي، سرعة الرياح والطلب على الطاقة، وهي أمور بالغة الأهمية لتحسين إنتاج الطاقة وتخزينها في أنظمة الطاقة المتجددة. يُستخدم التعلم المُعزّز (كتقنية متضمنة بالذكاء الاصطناعي)، على تدريب الوكلاء وصناع السياسات ذوي الشأن على اتخاذ قرارات مُتسلسلة من خلال الملاحظة والتجربة ، لإدارة الشبكة وتوزيع الموارد النظيفة، تحسين ودمج مصادر الطاقة المتجددة بسلاسة [1].

حيث كشف أحدث استبيان لمجموعة بوسطن كونسلتينج والذي يطلق عليه رادار الذكاء الاصطناعي العالمي، أن 81% من شركات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تعتزم زيادة استثماراتها في مجال التكنولوجيا خلال عام 2025، بلغ مستوى تصنيف دولة الإمارات العربية المتحدة 72% الذكاء الاصطناعي ضمن أهم ثلاث أولويات استراتيجية.[2]

لا تُعمّق هذه الآليات والرؤى المُقدّمة المنتهجة من الإدارة الإماراتية فهمًا للطاقة المتجددة فحسب، بل تُمهّد الطريق أيضًا نحو ممارسات أكثر استدامة وكفاءة في توليد وإدارة الطاقة في ظل الديناميات المطروحة في المشهد السياسي الدولي والإقليمي.

المطلب الثاني: ميكانيزمات التحول الطاقوي.

تخضع آليات التحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحدة لطبيعة تفاعل وترابط المتغيرات الرباعية فيما بينها حيث:

---

[1] Gabriel Narvaez Morales, Intelligence artificielle pour les systèmes d'énergie renouvelable, Thèse de Doctorat de l'Université de Toulouse, le 18 janvier 2024, p 11.

[2] صحيفة البيان، 25 % من الشركات الخليجية تعتزم ضخ استثمارات في الذكاء الاصطناعي 2025، دبي ، تاريخ النشر 19/03/2025، متاح على الرابط https://shorturl.at/CE3JU

مراكز القوة: والتي من خلالها يتم بناء السياسات العامة بغرض تلاقي الوضعية الطاقوية مع الرؤى المستقبلية والتي تصاغ وفق البنى التحتية والمتطورة بدولة الإمارات العربية المتحدة حيث استحدثت العديد من المشاريع الاستثمارية تخص قطاع الطاقة النظيفة واطلاقها استراتيجيات للطاقة في حدود 2025، كما تشير الممارسات الطاقوية في دولة الإمارات العربية المتحدة لاستراتيجية التحرير الاقتصادي الشامل على مدى العقود الماضية، إذ تعتمد بشكل كبير على المنافسة خاصة وأن غالبية الإيرادات الحكومية تأتي من صادرات النفط، فقد أدت جهود الحكومة في التنويع الاقتصادي إلى زيادة حصة القطاعات غير النفطية إلى 72.7% في عام 2021، بزيادة طفيفة قدرها 1% عن سنة 2020. وبحلول عام 2022، سجّل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 7.6% في فترة التعافي بعد جائحة كوفيد.[1]

ومنها استخدام واستغلال مراكز القوة سيؤدي إلى توجيه:

الفرص: لدولة الإتحاد نحو الريادة الإقليمية في التحول الطاقوي والتطوير التقني للطاقات النظيفة سيغدو بدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح أنموذجا عالميا وقطبا دوليا في الإستثمار بهذا القطاع، لاسيما مع تزايد الطلب العالمي على الطاقة المتجددة؛ وبالتالي المدرك الاستراتيجي الإماراتي على نحو توظيف العامل الجغرافي المتمثل في الطبيعة الصحراوية للبلد ذات الاشعاع الشمسي العالي لانتاج مورد طاقي مستجد، انطلاقا من الوضعية التمكينية للاقتصاد المحلي **(قوة)** وبالتالي تلبية الطلب العالمي وتصدير مصادر الطاقة المتجددة نحوه، بالموازاة مع تطوير المشاريع الاستثمارية الداخلية كدعامة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة **(فرصة)** تعكس جهود الإمارة في مجال الطاقة المستدامة أهداف الأجندة الوطنية لدولة الإمارات. وفي إطار سعي الدولة نحو اقتصاد المعرفة،

[1]United Arab Emirates, Report of The Bertelsmann Stiftung's Transformation index, Germany, 2024, p18.

تجاوزت مساهمة القطاعات غير النفطية في دولة الإمارات في الناتج المحلي الإجمالي 74% في عام 2023. كما تعهدت الإمارات بالوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050، وأعلنت عن خططها باستثمار 600 مليار درهم في الطاقة النظيفة والمتجددة[1].

فالتحوط الطاقوي كخيار وبديل استباقي يعزز الطاقة المتجددة كفيل لاحتواء:

التهديدات والأخطار: في خضم ديناميكية المتغيرات الاقتصادية الدولية، خاصة إرهاصات تصاعد التكنولوجيا الصينية في مجال الطاقات المتجددة، أيضًا تنامي التهديدات البيئية من تقلبات مناخية مفضية لبروز ظاهرة الاحتباس الحراري مما يؤثر هذا على كفاءة الطاقة النظيفة والمتجددة، فمصفوفة التفاعلات الناشئة بين الظواهر الاقتصادية والبيئية قد تعطل من استقطاب الاستثمارات من المثلث الاستراتيجي العالمي متمثلا في روسيا والصين على نحو أهم مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، تؤدي هذه الأخطار إلى تراجع فعالية البنى التحتية المخصصة للإنتاج الطاقي المستجد، حيث يفسر هذا:

الضعف: الذي يفترض تحسينه للتهديدات على أن للتبعية الخارجية في مجال استيراد تكنولوجيا التقنيات الحديثة، أثر في حدوث اضطرابات على نطاق الإمدادات والتخزين الشبكي مايؤدي هذا إلى تراجع القدرة التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.

[1] دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي, متاح على الرابط: https://shorturl.at/lLlz8

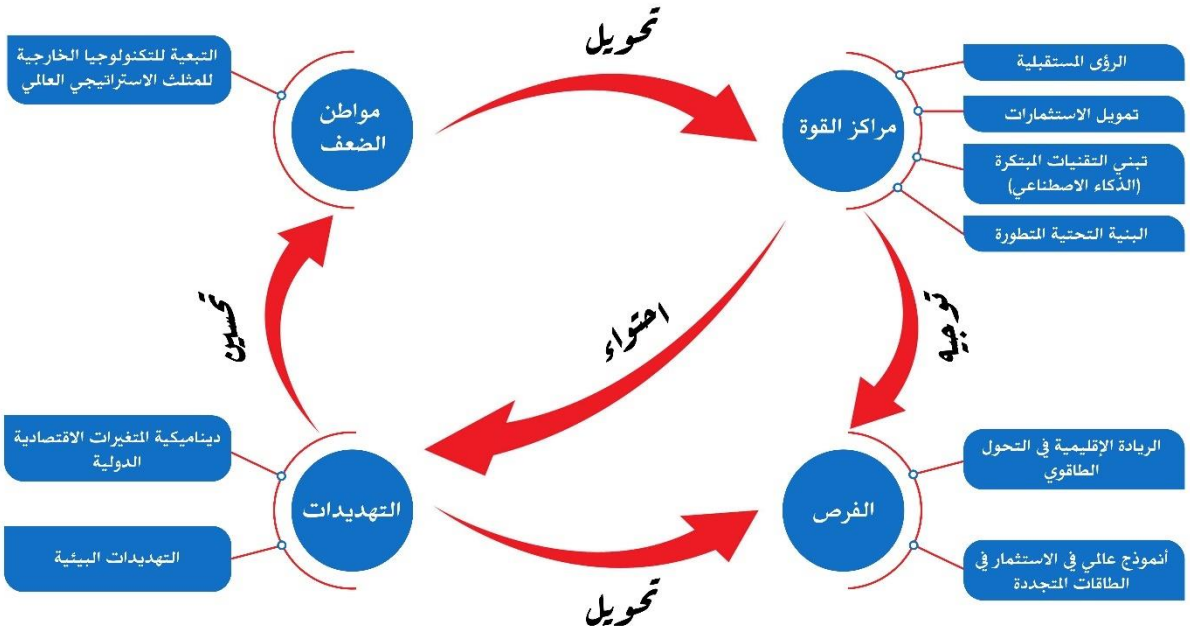

الشكل رقم 4: شكل يوضح ترابط رباعية المتغيرات للتحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

من إعداد الباحث

فيقينية مراكز صنع السياسات بدولة الإمارات العربية المتحدة بأن التحول من التبعية للطاقة الأحفورية يفترض تقديم خارطة إستراتيجية ابتكارية قائمة على الاستثمار وتوفير البيئات اللازمة للقاعدة الأساسية في دعم التحول نحو الطاقة المتجددة، حيث صياغتها لجملة من المشاريع التي تصب نحو هذه النوع من الطاقة، لازمته بتطوير البحث العلمي والابتكار وتطوير التقنيات فيما يخص التكنولوجيا المستخدمة في مجال الطاقة النظيفة[1]، إضافة تشجيع التعاون المبدئي كهدف أولي مع الأطراف الدولية لنقل التقنيات المتطورة والمعرفة من الشركات المتقدمة تكنولوجيًا ذات المعايير العالمية اللازمة لضمان التوافق والقدرة التنافسية للتكنولوجيات المنتجة محليا كهدف مستقبلي.

[1] إلهام شيلي، دور سياسة الاعتماد على الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية النفطية عرض حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12 العدد1، 2021، ص 306.

يُظهر التحليل الإقليمي أن التحول في مجال الطاقة يتقدم بمعدلات متفاوتة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، بالرغم من التحديات المشتركة بين جميع الوحدات السياسية، إلا أن تأثيرها يختلف تبعًا للظروف المحلية، حيث تشمل التحديات الرئيسية التي تؤثر على المشاريع عوامل تقنية، اقتصادية وسياسية لتحقيق مستقبل طاقوي آمن ومستدام، إذ تبنى قادة دولة الإمارات العربية المتحدة استنادًا على مراكز القوة الكامنة الخاصة بها بمعالجة العوائق و التهديدات التي تحول دون تسريع الاستثمارات وكبح جماح المبادرات من خلال تخفيف العبء المالي على صناعة الطاقة المتجددة، أيضا العمل على توزيع المخاطر بشكل سليم بين أصحاب المصلحة مع تخفيف القيود المالية بشكل أكبر من خلال الاستفادة من الحلول المالية المتنوعة، مثل الدعم الحكومي ومؤسسات تمويل التنمية، وضمانات التصدير والاستيراد؛ إدراكًا من صناع السياسات بدولة الإمارات العربية المتحدة أن الوصول إلى رأس مال عقلاني طويل الأمد ومنخفض التكلفة أمرًا بالغ الأهمية لضمان استمرارية هذا التحول الطاقوي، مع التركيز بشكل أساسي على خفض تكاليف رأس المال للوصول إلى مسار مستدام لأنظمة الطاقة المستقبلية[1].

إن اليقين الاستثماري للدوائر الإماراتية على قناعة أن عملية التحول الطاقوي ستُحدث تغييرًا جذريًا في دور القوة في الجغرافيا السياسية للطاقة، فبينما يكمن المصدر الرئيسي للقوة في عصر الطاقة التقليدية في السيطرة على الموارد والمضائق البحرية، سينتقل التركيز في سيناريو الطاقة المتجددة إلى التحكم في استثمارات الطاقة وتقنياتها وسوقها، حيث لم تعد الطاقة مجرد تمثيل لمصالح كيانات الدولة أو شركات الطاقة الكبرى، بل هي عملية إعادة توزيع مستمرة للطاقة ضمن الشبكات المتشابكة لإنتاج الطاقة العالمية، تجارتها واستثمارها، مما يُسهّل الانتقال الطاقوي في توسيع نطاق سلطة الطاقة عبر مختلف جوانب "قوة الطاقة"

[1] World Economic Forum, Financing the Energy Transition: Meeting a Rapidly Evolving Electricity Demand, January 2025, p26.

متعددة الأبعاد، مثل إمدادات الطاقة، والطلب عليها، تكنولوجيا الطاقة، تمويل الطاقة، وانبعاثات الكربون، والتنمية[1].

وفي سياق متصل، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التحول نحو الطاقات النظيفة والمتجددة سيُسهم في بناء وبلورة نظام حوكمة الطاقة الدولية، مما يُظهرها أنموذجًا مع تطور تحول الطاقة الذي تتفاعل فيه مختلف الفواعل الدولية ذات الشأن، بما في ذلك وكالات الطاقة الدولية، الحكومات الوطنية، المنظمات غير الحكومية وشركات الطاقة متعددة الجنسيات، مما يُسهم هذا في ظهور نظام متعدد التخصصات في حوكمة الطاقة العالمية باستباقية تُحتسب لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثالث: تقييم الجدوى الاقتصادية للتحول الطاقوي.

بالرغم من صِغر مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنَّ أبعاد عمقها الاستراتيجي أهّلها أن تغدو كلاعب مؤثر في الجغرافيا السياسية للطاقة المتجددة بمنطقة الشرق الأوسط والعالم بأكمله؛ حيث وربما على عكس المتوقع في خضم جملة التحديات الاقتصادية، التكنولوجية والبيئية، استطاعت من خلال تبنيها خيار التحول نحو الطاقة النظيفة بتعزيز مكانتها كأنموذج عالمي في مجال الانتقال الطاقوي السلس، برزت مخرجاته في توفير عوائد اقتصادية وبيئية ملموسة. اعتبارًا للدراسات المتأنية وعقلانية خارطة التوجه نحو التحول المستدام للطاقة ذات الانبعاثات الكربونية الصفرية. إلّا أن مآخذ هذا الانتقال الطاقوي لعملية التقييم البيئي، التقني والاقتصادي لخيارات التحول المستدام للطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، تحتكم للجدوى الاقتصادية، في ظل افتراضات أن تكاليف التنفيذ

[1] Yu Yang and Others, Energy transition: Connotations, mechanisms and effects, Energy Stratogy Reviews, Volume 52, n 101320, March 2024, 04.

والاستثمارات في البنى التحتية والتكاليف التشغيلية تفوق فوائد وعائدات التحول المستدام للطاقة[1].

وفي سياق اتفاقية باريس سنة 2016، تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على الحد من الاحتباس الحراري والتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ ولتحقيق هذه الأهداف، يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيث يتمثل الهدف الحالي في خفض الانبعاثات بنسبة 43% بحلول نهاية هذا العقد، والوصول إلى صافي صفر بحلول عام 2050. ويرى بعض المراقبين أن تحقيق هذا الهدف ومعالجة أزمة المناخ يتطلب من دولة الإمارات العربية المتحدة وقف الاستثمارات في مجال النفط والغاز ومع ذلك، تؤكد هذه الدولة الخليجية، التي تُعد إحدى أكبر منتجي النفط في العالم أن عملية التحول الطاقي يجب أن تشمل جميع أشكال الطاقة بما في ذلك الأحفورية.[2]

يُبرز هذا تناقضات الأهداف والقيم الإماراتية من خلال ممارساتها وترويجها للحياد الكربوني، خاصة وأنها أعلنت عن خطتها لتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول عام 2050 في معرض إكسبو دبي 2020 وكلها عزم على استثمار أكثر من 600 مليار درهم في قطاع الطاقة المتجددة، كما يُفسر على أنه ازدواجية في الدعاية لضرورة التحول نحو الطاقة المتجددة و الاستمرار في تعزيز استغلال قطاع المحروقات. حيث أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في البحر الأحمر بالسعودية، وزيادة إنتاج الغاز في الإمارات العربية المتحدة، وارتفاع إنتاج الغاز في مصر، واكتشاف غاز كبير قبالة سواحل قبرص، إلى تجديد

[1] Sgouris Sgouridis and Others, A Sustainable Energy Transition Strategy for United Arab Emirates: Evaluation of Options Using an Integrated Energy Model, Energy Strategy Reviews,Volume 2, Issue 1, Jun 2013, p01.

[2] نعوم زيدان، التحول الطاقي في الخليج: تقييم أهداف السعودية والإمارات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 19 نوفمبر 2024.

الاهتمام بمفهوم مراكز الغاز المتكاملة في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق البحر الأبيض المتوسط. ويشهد الطلب على الغاز الطبيعي ارتفاعًا سريعًا، مما يُجبر بعض دول الخليج على استيراد الغاز الطبيعي المسال بتكلفة عالية. من جانبها، ترغب الإمارات العربية المتحدة في توسيع شبكة الغاز الخليجية الحالية مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لتشمل البحرين والكويت، وصولًا إلى مصر والأردن والعراق وإثيوبيا في نهاية المطاف سيُسهم هذا في ضمان أمن الطاقة، إلا أن إمكانية تحقيقه تعتمد على العوامل الاقتصادية والجيوسياسية[1].

كما أدى ارتفاع أسعار السلع الطاقية وخدمات الشحن نتيجة للتثبيط الاقتثصادي وماخلّفته جائحة كوفيد19 المستجد وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الدولي، بالإضافة إلى التدابير التجارية التقييدية باحتكار مصادر الطاقة من طرف القطاع العام بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى زيادة تكلفة إنتاج وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح وعملية نقلها[2]

على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها سياسات واستراتيجيات تعزز التحول نحو الطاقة المتجددة، حيث تدرس الحكومة إجراء إصلاحات هيكلية طويلة الأجل لدعم تطبيق الطاقة المتجددة، إلا أن التنويع لم يُكتب له النجاح بعد، بدءًا بأنّ تركيب الألواح الشمسية على الأسطح يخضع لقيود تتعلق بالجوانب الجمالية والسلامة في إمارات الاتحاد خاصة باعتبارها قطب سياحي عالمي، كما يُعد نقص الوعي بالسوق والتكنولوجيا عائقًا آخر يؤثر على فعالية عملية التوجه للطاقة المتجددة في دولة الإمارات، فمعظم الوحدات الاستهلاكية ليسوا على دراية بالتكنولوجيا الناشئة والتي يمكن استخدامها كمصدر

[1]Kate Dourian, Challenges to the Energy Transition in the Gulf Countries, The Arab Gulf States Institute in Washington, October 2019, p03.

[2] مجموعة البنك الدولي، تقرير جائحة كورونا تبطئ التقدم نحو حصول الجميع على الطاقة، 01/06/2022، ص 3.

بديل للطاقة في دولة الإمارات، كما لم تُوضع استراتيجيات سوقية لتعريف الجماهير المستهدفة (المحلية و الخارجية) بمصادر الطاقة المتجددة الرئيسية، كما أن ارتفاع تكاليف الاستثمار التخزين والتشغيل تحد من عملية تركيب الآلات المستخدمة للاستفادة من الطاقة المتجددة، ويعتقد الخبراء في الإمارات العربية المتحدة أن معظم مشاريع الطاقة المتجددة في العالم ناجحة بفضل الدعم المالي الحكومي وتوافر الفنيين المهرة، وهو ما فشلت فيه، كون دولة الإمارات العربية المتحدة لاتتمتع للعمالة الماهرة، إضافة أن الدعم الحكومي الفعّال لم يُترجم على أرض الواقع مقارنة مع الدعايات التسويقية، مما يجعل تكلفة الإنتاج أعلى من الطاقات التقليدية[1].

من عين الصواب أن خيار الانتقال الطاقوي سيُساهم إلى حلول طاقة أنظف، خاصة بتبني بديل الطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء، لكن هذه بدورها لا تكفي وحدها لتحقيق إزالة الكربون بالكامل، كما سيتجاوز الطلب على الغاز الطلب على النفط، مما سيشهد انخفاضاً حاداً في حصته من مزيج الطاقة خلال العقود القادمة. وقد أجرت أوبك ووكالة الطاقة الدولية بالفعل تعديلات على توقعات الطلب على النفط، حيث طغت التوترات الجيوسياسية والنزاعات التجارية على أساسيات سوق النفط، حيث يمكن أن تؤثر هذه االعوامل على استقرار الأسعار لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تولي اهتمامات استراتيجية لإيرادات الطاقة، ومن جهة أخرى سيُحرك الطلب على النفط قطاعات البتروكيماويات والنقل الثقيل والطيران والشحن، وهي قطاعات لا تتوفر لها بدائل جاهزة حالياً[2].

وعلى نحو مماثل، لا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تواجه العديد من العقبات الكبيرة لتحقيق اقتصاد خال من الانبعاثات الكربونية لاسيما تلك القانونية، إذ تشكل هذه

[1] Muataz Al Hazza and Others, Challenges and Barriers for Renewable Energy Implementation in the United Arab Emirates: Empirical Study, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 11, Issue 1, 2021, p159.
[2] Kate Dourian, Challenges to the Energy Transition in the Gulf Countries, Op cit, p03.

التحديات القانونية المستمرة من الجهات الفاعلة الرئيسية في البلاد مثل شركات النفط والغاز الكبرى عقبة كبيرة أمام هذه الأهداف المنشودة نظراً لعدم وضوح القوانين وأنظمة السوق الوطنية،

مما أفرز هذا جمودا اقتصاديا صعّب من اعتماد مصادر طاقة جديدة في جميع أنحاء الدولة، في خضم بينية التبعية بين إمارات الاتحاد للطاقة الناضبة، إذ أحرزت دبي تقدما كبيرا في دمج الطاقة الشمسية ضمن تركيبة طاقتها، إلا أن أجزاء أخرى من الإمارات لاتزال تعتمد على مصادر الطاقة التقليدية، وطالما ظل الوقود الأحفوري وفيرا ورخيصا في الإمارات، ستظل هناك دائما درجة من المقاومة الشعبية للانتقال إلى مصادر طاقة أنظف وأكثر تكلفة، ومنها هذا التفاوت بين قوى السوق وتفضيلات السياسات يعيق التكامل المستمر والواسع للطاقة المتجددة في جميع أنحاء الدولة خاصة وأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة لازال يعتمد اعتمادًا كبيرًا على تصدير الوقود الأحفوري، لاسيما الغاز والنفط اللذين يمثلان 30% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مما يشكل تراجع أهمية الوقود الأحفوري مع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة خطرا واضحًا على الإيرادات الحكومية[1]

[1] Umud Shokri, Amid a Climate in Crisis the UAE Doubles Down on Renewable Energy, Gulf International Forum, 27/08/2024, p 04.

خلاصة الفصل الثالث.

يُحلّل هذا الفصل في خضم تسارع وتيرة الاستثمار في قطاع التحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحدة القدرة التنافسية والبنية التكنولوجية لمصادر الطاقة النظيفة، كما يشرح الأداء الحكومي الإماراتي بالإشارة إلى الآفاق المستقبلية للاستراتيجيات المُعتمدة للتوجه نحو الطاقة المتجددة ذات الترابط مع التطور التكنولوجي الحاصل، إذ يوضح مدى حوكمة وكفاءة قطاع الطاقة النظيفة اعتبارًا من الحكم الرشيد للقيادة الإماراتية في إدراكها وإدارتها للموارد الطاقوية إنطلاقا من العوامل الداخلية الجغرافية مع التطرق لارتهان الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الطاقات المتجددة لمدى فعالية حوكمة الطاقة النظيفة خاصة وأن المدرك الاستراتيجي الإماراتي يفسر قدرة الهياكل القاعدية المتضمنة لعملية الاستيعاب والتخزين الشبكي للتقنيات التكنولوجية المنتجة على المستوى المحلي.

كما يستند هذا السيناريو الذي ينطلق من النقلة النوعية للتجربة الإماراتية التي استثمرت في مواردها الطبيعية لتعزيز التحول الطاقوي السلس والمفضي بدوره لخيارات التنويع الإقتصادي والتي تندرج ضمن تحقيق إيرادات وأصول مالية خارج قطاع المحروقات الذي لاطالما يشهد تهديدات ترتبط بعمليات الإنتاج (تعرض المنشآت الطاقوية للقرصنة السيبرانية) وعمليات النقل و الإمداد كثيرا ما تحتكم لمدى سلامة نقاط الاختناق الجيوسياسية والمضائق البحرية والتي كثيرا ماتعرضت لتهديد الغلق والقرصنة البحرية. كما تعرض بيانات هذه الآفاق أثر اتجاهات آليات التحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحدة في تحديد معالم مستقبل الطاقة المتجددة والتي تخضع للتفاعلات الحاصلة بين رباعية المتغيرات المتمثلة في مراكز القوة والتي من خلالها يتم بناء السياسات الطاقوية، إذ إدراكها السليم سيؤدي إلى توجيه فرص دولة الإمارات العربية المتحدة لتغدو بذلك قطبا إقليميا وأنموذجا عالميا رائدا في مجال التحول الطاقوي، خاصة وأن خيارات التكيف والتحوط الطاقوي المنتهج من طرف الإدارة الإماراتية تعد بدائل استباقية لتعزيز الطاقة النظيفة كفيلة لاحتواء

التهديدات والأخطار خاصة في خضم ديناميكية المتغيرات الاقتصادية الدولية وإنفرادية المثلث الاستراتيجي العالمي بتصدير قطاع تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

الخاتمة

الخاتمة.

استئثارًا بالهدف الرئيسي من هذه الدراسة في رصد كيفية تحقيق الأمن الطاقوي في المضائق البحرية ونقاط الاختناق الجيوسياسية ذات التأثير على قطاعات مترابطة من التكامل الوظيفي بالنسبة لنقل النفط الخام عبر خط أنابيب أبوظبي للنفط الخام (حبشان-الفجيرة) على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، عملاً بأهم الأطر النظرية الداعمة للاستدامة الأمنية الشاملة للأنساق السياسية الإماراتية، وارتباط هذه المتغيرات المتشابكة والمعقدة في مختلف تركيباتها وأنماط تفاعلها في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر بشكل أدق، والانكشاف الأمني لهذه البيئة الأمنية لجملة من الأخطار والتهديدات، ومدى إدراك النخب الحاكمة الإماراتية لها؛ يبرز أمامنا أن هذه الدراسة قد أكّدت صحّة الافتراض العلمي الذي قامت عليه كضابط أساسي يحدّد مسارها، وهو: "كلّما كان هناك تغيير في طبيعة التهديدات الأمنية الطاقوية، أدى ذلك إلى دوائر صنع القرار الإماراتية إلى إعادة تقديم بدائل ومقاربات استراتيجية موجهة نحو بيئتها الإقليمية وتفاعلها الدولي". إذ إن هذا الافتراض تم اختباره وتمحيصه بعد مناقشة وتحليل الاحتمالات التفسيرية القائمة عليها، مختلف المتغيرات المركبة والمفكّكة له.

وفي السياق العام للدراسة، وبموازاة إبراز ترابطية الإشكالية البحثية والافتراض مع نتائجها، غدا من الضروري التعرّض لمختلف المحدّدات لإيضاح مسارات هذه النتائج:

- السلوك الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، غالبًا ما يتعارض مع المدركات الاستراتيجية للوحدات الإقليمية المجاورة، حيث أن إقليم الشرق الأوسط بشكل عام ذو بناء أمني هش بالنظر إلى تفاعل دولة الإمارات العربية المتحدة مع التهديدات الأمنية الحاصلة فيه.
- ديمومة النظام السياسي الإماراتي ترتبط بمدى احتوائه لمختلف التهديدات الأمنية في المناطق الساخنة مثل مضيق هرمز وباب المندب كمركز للتفاعلات الدولية

والإقليمية، استنادًا إلى المحدّدات الطاقوية التي تضطلع بدور فاعل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- هُلامية التهديدات الأمنية المعقدة تستعصي على بناء وتصوّر مستقبل مدركات عملية للتخطيط الاستراتيجي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- من الواضح أن جيوسياسية الأمن الطاقوي في مضيق هرمز تشكل قضية حاسمة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، نظرًا للأهمية الاستراتيجية لهذا المسار الاستراتيجي الواقع بين إيران وسلطنة عمان، كونه يعد أحد أكثر نقاط الاختناق حساسية في العالم، حيث تمر عبره صادرات الطاقة الموجهة نحو الأسواق العالمية. إذ فرضت الديناميات الجيوسياسية في الإقليم، لاسيما ارتباط الأمر بالعقوبات المسلطة على إيران من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الحلفاء، ظل هذا المضيق محل توتر وتهديد بالغلق من إيران. ومن ثم، فإن التعرض لهذه الاضطرابات يعرقل حركة الإمداد الطاقوي عبره، مما سيؤدي بالتأكيد إلى التأثير الفوري على تذبذب توافر الطاقة في الأسواق الدولية وبأسعار مرضية، خاصة على الدول المستوردة لهذا المورد الحيوي. فالموقع المفصلي لمضيق هرمز، خاصة وأنه يربط بين الخليج العربي وبحر عُمان والمحيط الهندي، وأيضًا بانفراديته كنقطة الاختناق الوحيدة التي تمر عبرها صادرات الطاقة الإماراتية نحو البيئة الدولية، يُعزز المدرك الاستراتيجي الإيراني باعتباره العمق الاستراتيجي لها. ومن هنا، تفرض الظواهر الحاصلة على مستواه ضرورة احتوائها واستخدامها كورقة ضغط لتغيير السياسات الصادرة من الخارجية ضد إيران.
- يُؤخذ التفرّد الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة في خضم بيئة أمنية إقليمية مضطربة، مع استقرار سياسي وأمني داخلي، موازٍ لسياسة خارجية نشطة موجهة نحو البيئة الإقليمية والدولية، خاصة ببناء شبكة من التحالفات مع المثلث الاستراتيجي العالمي في قطاع الأمن، الاقتصاد والطاقة. كان لهذا التفرّد عوائد

واستمرار لتواصل تدفق الاستثمارات الأجنبية نحوها باعتبارها قطبًا لوجستيًا عالميًا رائدًا في المدن الذكية – مدينة مصدر – والاستثمار في التكنولوجيات والتقنيات المتطورة والموانئ العالمية، حيث تندرج ضمن استراتيجيات التنويع الاقتصادي والطاقوي.

ختاما،

تأصيلاً لما تم التعرض إليه، نستنتج:

- أن متغير الأمن وعملية بنائه يغلب عليها التعقيد والتشابك، إذ يمكن دراستها من أبعاد وقطاعات مختلفة ومتباينة في كثير من الظواهر، ومترابطة على نحو متلازم ومتكامل، ما جعلها تكون مفهومًا خلافيًا بين مفكري حقل الدراسات الأمنية والأكاديمية بصفة خاصة، إذ يُوضِّح هذا مدى نسبيتها نظرًا لديناميكيتها وصفة التغيير في ظواهرها ومختلف التهديدات القائمة عليها. يبرز أيضًا طبيعة الأخطار، والتفاوت وعدم اليقين مع تعذر التنبؤ بالتطورات المستقبلية للمجتمع السياسي. كما يُشكل مطلع القرن الحادي والعشرين وبداية الألفية الجديدة حقبة تميزت بالتغيرات في النظام الدولي، خاصة على مستوى التهديدات، ومنه برزت ظاهرة الأمن الطاقوي كمتغير بالغ الأهمية، كمفهوم يقدم مقاربة مترابطة الأبعاد لقطاعات الأمن كمفهوم مركزي.

- يتضح اهتمام صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة بالسياسات الأمنية فيما يتعلق بالآليات والأطر التي تتفاعل بها معتقدات وأفكار ومدركات هذه النخب الحاكمة مع ديناميكية الظواهر الأمنية والمتغيرات السياسية. وبالتالي، فإن آليات البناء الاجتماعي للتهديدات الأمنية المختلفة تقوم على إعادة إنتاج أبعاد وقطاعات الأمن، مما يتأتى للدوائر القرارية الإماراتية صياغة سياسات عامة مستجدة تُتخذ

في غالبية الظروف كاستجابات لاستمرار حالات عدم اليقين، نظرًا لتنامي وتطور طبيعة مصادر التهديد.

- في خضم دراماتيكية المتغيرات الحاصلة في المشهد الدولي من تغيرات بنيوية وهيكلية في عالم مطلع الألفية الجديدة، وبموازاة الديناميكيات التي مست بعض الأطر والنظم السياسية العربية مطلع عام 2011، من تغيير في أنساقها السياسية وما أفرزته من تحديات على نطاق ترابطها الوظيفي، أكد هذا مدى أهميتها وتأثيرها في البعد الجيوسياسي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. إذ يحوي هذا الإقليم على مجمعات أمنية تتبنى أدوارًا ذات فاعلية يغلب عليها الصراع والتوتر بين مختلف اللاعبين الإقليميين، سواء فاعلين أو طرفين، إضافة إلى القوى العالمية والعظمى المنافسة على تأكيد مصالحها الحيوية ومناطق نفوذها في المنطقة، نظرًا لاحتواء منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص على احتياطات طاقوية هائلة تقتضي عملية إمدادها نحو الأسواق العالمية اتخاذ مسارات وخطوط بحرية تشهد هي الأخرى تهديدات متفاوتة ومتباينة في قوتها وخطورتها، ذات تأثيرات قد تكون آنية أو مستقبلية غير ثابتة ومتغيرة. نظرًا لمشاطئة الوحدات السياسية، والتي غالبًا ما تُعد كمصادر تهديد لنقل وإمداد الطاقة من الدول المنتجة والمصدرة لهذا المورد الحيوي؛ اعتبارًا من التباين الحاصل في الهويات الاستراتيجية الموجهة نحو البيئة الإقليمية والدولية.

- تعد منطقة الشرق الأوسط بيئة أمنية مواتية لبروز وتنامي مختلف التهديدات اللامتناظرة، إذ يشكل هذا النوع من الأخطار الأمنية تهديدًا مباشرًا للأمن الطاقوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يؤدي بالمنطقة إلى الشهادة بفراغ أمني يصعب تدارك أخطاره. خاصة وأن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر ذات انكشاف أمني يصعب تجاوزه، بالرغم من تبني الفاعلين في المنطقة، لاسيما دولة الإمارات العربية المتحدة، لاستراتيجيات من شأنها احتواء بينية التهديدات الأمنية بها، إلا

أنها تظل ذات فاعلية قصيرة الأمد، نظرًا لديناميكية الظاهرة الأمنية ومتغيرات النظام الدولي.

- تختلف بنية التهديد في مسرح البيئة الإقليمية التي تتفاعل فيها دولة الإمارات العربية المتحدة حسب طبيعة التهديد. حيث يعد بعد الأمن الطاقوي وأمن المضائق الاستراتيجية ومدى تحقيقها أهم المدركات الأمنية لدى الإدارة الإماراتية كقوة ناشئة ذات فعالية إقليمية منتهجة استراتيجيات تفرض تواجدها العسكري بالقرب من نقاط الاختناق الجيوسياسية التي تُعد ذات بعد اقتصادي لها، ومنه احتواء وتحقيق الأمن الأخرى (عسكرية، سياسية، وطاقوية).

- أدى المتغير الطاقوي في المضائق إلى إعادة رسم الهندسة الأمنية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والتي تحظى بأبعاد جيوسياسية، خاصة وأنها تمثل مركز الشحن العالمي للطاقة الواردة من دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الفضاءات البحرية، والتي غالبًا ما تكون عرضة لمختلف التهديدات الدولاتية وما دون ذلك على مستوى مساراتها، نظرًا لتبعات التطورات الجيواستراتيجية والصراعات الإقليمية، مما أفرزت هذه انعكاسات في ضمان النقل الآمن والمستدام للطاقة. ومنه، تعرض خارطة التوازن الطاقوي التي تحتكم لندرة الموارد وتباين توزيعها في العالم لجملة المخاطر بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، تمس مخرجات ذلك أيضًا مدى استقرار أسعار الطاقة العالمية، والتي ترتهن بدورها للعرض والطلب.

- يمكن توصيف مرحلة ما بعد الحراك العربي بأنها مرحلة تفاقم المعضلات الأمنية بين الأنظمة السياسية العربية، كون تباين أنواع وأنماط السلطات الحاكمة بها أدى إلى توسع الفجوة في كينونة الهوية الاستراتيجية والأمنية داخل بيئة النظام الإقليمي العربي، خاصة في رسم هندسة أمنية إقليمية ذات صفر تهديد. فرض هذا على

دولة الإمارات العربية المتحدة تبني خيار المرونة والتكيف في ظاهرتي الأزمات والتكامل في هيكلية النظام الإقليمي العربي، وما يتوافق مع مدركاتها الأمنية الطاقوية.

- تبعًا لتباين التهديدات الأمنية الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تبنت دوائر صنع وتنفيذ القرار الإماراتية على أمننة قطاع الطاقة، إذ غدا من صميم السياسات العليا، خاصة لما له من تأثيرات على العوائد والأصول المالية المساهمة بشكل أولي في صون مصالح الأسر الحاكمة في الإمارات السبع. كما أن التباين في طبيعة التهديدات الأمنية الطاقوية على هذه الوحدة السياسية الخليجية ألْقى بظلاله على قطاعات مختلفة الأمن بها من تهديدات متناظرة ولا متناظرة، جرّاء الفوضى الحاصلة نتيجة للفراغات الأمنية على مستوى الإقليم كتحصيل للفشل الوظيفي لمختلف الأنساق السياسية العربية ومنطقة القرن الإفريقي، إضافة إلى تصاعد التهديد الإيراني بغلق مضيق هرمز.

- في إطار سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لمعالجة جل الأخطار الأمنية من خلال مقارباتها الخارجية الإقليمية الهادفة إلى تشكيل مدركات استراتيجية كدولة محورية، تكون بمثابة القوة المهيمنة والضامنة للأمن في البحر الأحمر، وسعت من وجودها العسكري ونفوذها في مضيق باب المندب كنقطة اختناق تعد مسارًا تمر عبره الطاقة المنقولة بحرًا من خلال مشاركتها في حرب اليمن، بغية تثبيت وتأمين الساحل اليمني لإنشاء قواعد عسكرية في جزيرة سقطرى ذات الموقع الجيواستراتيجي.

- بتنامي الأدوار الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن النطاق الإقليمي والعالمي بهدف تحقيق المصلحة الوطنية وتعظيم المكاسب، يفسر غاية هذا الكيان الخليجي بعسكرة مختلف المناطق الساخنة في البحر الأحمر وخليج عدن، كما

دلالة أيضًا على التضمين العسكري بالمضائق، الجزر والإطلالات البحرية لحماية المصالح الاقتصادية في المنطقة، والتي تشهد تنافسًا شديدًا مع مثلث القوى المنافسة الفاعلة بهذا النظام الإقليمي (دول الخليج، إيران، وتركيا).

- السلوك الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة كثيرًا ما يتعارض مع المدركات الاستراتيجية للدول المجاورة إقليميًا. كما يُوضح أيضًا درجة متفاوتة من التشابك المصلحي بين مجموع الفاعلين الدوليين والإقليميين الجيوسياسيين بالمنطقة، بغية بسط وتعزيز النفوذ أو إعادة تعديل خارطة المجال الحيوي.

- باستحواذ دولة الإمارات العربية المتحدة على موارد الطاقة، جعلها هذا محل صراع وتعاون مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية، وفي إطار سعيها لاحتواء تباين مختلف التهديدات، ارتكزت دوائرها على ملفات الأمن القومي المرتهن بمدى تحقيق أمن الطاقة. ومنها تبنت خيار التنويع والانتقال الطاقوي.

- حوكمة الطاقة تعد استراتيجية ذات أهمية بالغة لدى دائرة صناع القرار الإماراتية لتقديم استجابة سريعة وأكثر فاعلية في حال تعرض مشهد الطاقة لمختلف التهديدات، خاصة في خضم بينية مصالح اللاعبين الدوليين والإقليميين في مسرح النظام الدولي الفوضوي، الذي يغيب عنه سلطة عالمية منظمة له ولأسواق الطاقة العالمية، لاسيما أرتبط الأمر بأمن العرض والطلب، إضافة إلى أمن الإمدادات الطاقوية.

- اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمصادر الطاقة النظيفة ضمن استراتيجية الانتقال والتنويع الطاقوي يأتي في إطار استراتيجي بعيد المدى، كونه يُعطي لدولة الإمارات العربية المتحدة دفعة لتسريع النمو الاقتصادي لعقود قادمة، إلى جانب التقليل من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات والطاقة الناضبة المعرضة لأشكال وأنواع عدة من التهديدات، لاسيما في عملية الإمداد البحري.

- من المتوقع أن يُؤدي التحول الطاقوي نحو الطاقة المتجددة إلى إعادة تشكيل جغرافيات الطاقة من خلال تجسيد اللامركزية الطاقوية، إذ يؤدي هذا إلى إلغاء إنفرادية مختلف الوحدات في إنتاج الطاقة وتصديرها نحو الأسواق العالمية.

- المقومات الطاقوية تضطلع بدور فاعل في تحقيق الأهداف السياسية (داخليًا وخارجيًا)، حيث غدت دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجًا رائدًا في النظام المعاصر للقوة وصنع السياسات الإقليمية ذات البعد الدولي، استنادًا لامتلاكها سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، وموقعها الاستراتيجي في الطرف الجنوبي من الخليج العربي. رسّخت بذلك حضورًا عالميًا في الطاقة والتدفقات النفطية والخدمات اللوجستية في عمليات النقل البحري متمثلة في سلسلة موانئ دبي العالمية، حيث دأبت الإمارات العربية المتحدة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بالمشاركة بفعالية في إعادة التوازن الأوسع للقوة الجيواقتصادية بين دول المركز والمحيط.

- يعد مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس مركز التفاعلات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتبادل التهديدات بين الأطراف المنافسة. وعليه، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني مجموعة من الاستراتيجيات الأمنية قائمة على أساس التعاون مع المثلث الاستراتيجي العالمي، وتصفير الأزمات مع بقية الفواعل الإقليمية المنافسة والمهددة في شاكلة إيران.

- التوافقات الإقليمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني في قضايا الشرق الأوسط من إجراءات أمنية متبادلة في تدعيم أبعاد تحالفهم الإقليمي يسطر على حساب القواسم المشتركة العربية، مما يوسع الفجوة ويغذي التوتر مع العديد من الدول العربية الرافضة لبديل التطبيع مع الكيان الصهيوني، مما ينذر بمستقبل غير واضح المعالم في العلاقات العربية–العربية.

- ضمان العوائد المالية كفيل بتعزيز نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة من القاعدة الشعبية إلى المستوى الوطني، بغية التكيف بشكل فعال مع السياقات والمتغيرات في دفع النمو الاقتصادي والحد من التفاوت الاقتصادي بين الإمارات السبع، مع خلق فرص استثمارية للأجيال القادمة، من خلال بناء اقتصاد قوي ومتنوع خارج قطاع المحروقات، وذلك باعتمادها متغيرات قائمة على التنويع الطاقوي من خلال التشجيع على الاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة وأنها أصبحت أنموذجًا رائدًا في مجال تنويع وتطوير الطاقات المتجددة.

- التمكين الاقتصادي المتوازن لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرده توفر الموارد الضخمة من عائدات المحروقات، بغية تمويل مشاريع التنويع الطاقوي. ومنه، المقاربة الطاقوية الإماراتية في تصور مزيج الطاقة مصممة على نحو استراتيجي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية بالتلازم مع التطلعات السياسية الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

- مقاربة التنويع الطاقوي وفق المعايير العالمية يقلل من تلقي الضغوطات الخارجية، ومنه يكتسب النظام السياسي الإماراتي الحاكم مرونة في التسيير الداخلي، مناصفة مع إعادة هيكلة مدركاتها مع القوى الجيوسياسية بانتهاج سلوك دبلوماسية الطاقة، بتوسيع مكاسبها السياسية المحتملة التأكيد، لاسيما أرتبط الأمر بضمان موثوقية سلاسل وأمن الإمدادات.

- ونظرًا لتباين الموارد الاقتصادية والمالية بين إمارات الاتحاد، مناصفة مع صغر حجم دولة الإمارات العربية المتحدة وضعف اتحادها، فإن خياراتها السياسية، لاسيما الخارجية، تظل قائمة على الاعتماد على الضمانات الخارجية لضمان الأمن.

- التطبيع الإماراتي مع الكيان الصهيوني من خلال إزالة كل أشكال التوتر، خاصة وأن هذا الأخير يهدف للخروج من عزلته الإقليمية وتحقيق عوائد استراتيجية، يفسر سعي دولة الإمارات العربية المتحدة على إعادة تشكيل المسارات الجيوسياسية بالمنطقة. كما يبرز إرشاد دوائر صنع وتنفيذ القرار الإماراتية بضرورة تعظيم براغماتية العلاقات الاستراتيجية، خاصة مع المثلث الاستراتيجي العالمي.

- بالرغم من استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة في طرق التصدير البديلة، كخط أنابيب الفجيرة، الذي من خلاله يتم تجاوز وتدارك مضيق هرمز في حال ما تعرض لتهديد الغلق من طرف إيران، فإن هذه التدابير ليست مضمونة، ولا يمكنها التعويض بشكل كامل عن إغلاق المضيق لفترة طويلة. خاصة وأن الاحتياجات الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، نظرًا لقربها الاستراتيجي المحاذي لمدخل مضيق هرمز، تخضع لضغوط سياسية على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي، في رقعة شطرنج جيوسياسية يحدد فيها المثلث الاستراتيجي العالمي، إضافة لقوى إقليمية قواعد الحرب والسلام.

التوصيات.

- فضلاً عن دبلوماسية الطاقة في تأثيرها على تحديد سياساتها الخارجية، بالاستناد إلى القرارات الاستراتيجية كونها صادرة عن النخبة الإماراتية الحاكمة التي ترسم مسار السياسة الخارجية وليس بإجراء روتيني بيروقراطي بحت، ومنه تنفيذ برنامجها على نحو عقلاني يستوجب التوزيع المرن للموارد وإعادة توزيع نمط التفاعلات في العلاقات مع الفواعل الإقليمية والدولية، تقتضي الضرورة لاستثمار الأهمية الجيوسياسية للدبلوماسية الطاقوية في تشكيل ميزان القوى، انطلاقًا من تأمين المصالح الأمنية الوطنية وبتعزيز التواجد الاقتصادي والأمن السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للمورد الطاقوي

والذي تتضح معالمه في التحول نحو المصادر النظيفة والمتجددة، لما لها من تأثيرات جيوسياسية في البيئة الأمنية الداخلية، الإقليمية والدولية.

- تعميم الاستثمار في المدن الذكية وتعزيز البحث في تكنولوجيات الطاقة النظيفة ومنخفضة الكربون على كافة الإمارات السبع تحت برنامج اتحاد تكامل الطاقة متنوعة المصادر يكرس التضامن والتعاون بين الوحدات السياسية المشكلة لاتحاد الإمارات العربية المتحدة، مما يسمح بالتدفق المستمر والمترابط وعلى نحو متساوٍ للاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية خاصة في قطاع الطاقة لدفع التحول في مجال الطاقة وتحسين القدرة التنافسية لا تقتصر على دبي وأبوظبي فقط.

- يتوجب على صناع التفكير بدولة الإمارات العربية المتحدة إيلاء تقوية المقدرات العسكرية البحرية أولى السياسات الأمنية الدفاعية لحماية الإمدادات الطاقوية عبر المضائق والممرات البحرية ولدرء وردع الأخطار المحتملة النشوء على هذه السلاسل نظرًا لتأثيرها على قطاع الطاقة نظرًا لتخصصها في تقديم تحليلات واستشارات خاضعة للأطر العلمية موجهة لصانعي القرار والتي طالما تم تزويدهم باستراتيجيات متكاملة الأركان الأمنية، الطاقوية التكنولوجية، الاقتصادية، السياسية، البيئية.

- ينبغي أيضًا، في إطار استراتيجية الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة أن تمركز مصالحها الحيوية ومناطق نفوذها وما يحقق غاياتها، وفق ما تمليه عملية المخاض الذي يعيشه النظام الدولي بميلاد عالم متعدد الأقطاب، إذ هذا التوجه الجديد سيغير قواعد اللعبة الدولية.

- يفترض على اللاعبين الإقليميين بمنطقة الشرق الأوسط تأسيس نظام إقليمي يهدف لتعزيز التوافق المصلحي انطلاقًا من القواسم والمصير المشترك أساسه الثقة بين الأطراف المتفاعلة إقليميًا، مع ضرورة إنشاء هياكل تضم مرافق للتنسيق وإدارة

النزاعات مع الحث على تسوية التوترات الإقليمية بالآليات الدبلوماسية والسياسية، كذلك صياغة أطر قانونية تعاقدية منظمة وملزمة، مع تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي فيما بينهم وتبني مسارات ديمقراطية انطلاقًا من مسلمة أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، من شأنه هذا أن يرسي قواعد الأمن الإقليمي استنادًا للشفافية الضامنة للاستدامة الأمنية الشاملة.

- مأسسة مشاريع التعاون الأمني الإقليمي غاية لا مناص منها، للحد من العنف المسلح مع العمل على تقريب الإدراك المشترك للتهديد، لاسيما وأن التعاون الأمني الإقليمي سمة مشتركة في سياسات الأمن العالمية، كما يجدر أن يتم إيجاد أطر استشرافية لدرء سيناريو ما يطلق عليه بالهياكل الفارغة الفاقدة للفاعلية العملية جراء غياب الإرادة السياسية الحقة من جهة، والتجانس النسبي للوحدات السياسية المشكلة للمركب الأمني الإقليمي.

- الدرهم مقابل البترول، فرضية قابلة للتأكيد في حال ما كانت مخرجات التنويع الطاقوي والاقتصادي والاستثمار في المعرفة إلى جانب تحقيق التفوق في إنتاج وتصدير التقنيات التكنولوجية غير خاضعة للتبعية المطلقة أو النسبية للقوى العظمى.

- الأمن العسكري دعامة لتحقيق الأمن الطاقوي، ومنه تقتضي الضرورة على رفع القدرات التصنيعية في مجال التسلح لاسيما البحري مما يعزز مدى نجاعة تموقع دولة الإمارات العربية المتحدة في خارطة التعاون مع المثلث الاستراتيجي العالمي المتنافس والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، وبالتالي تبوء دولة الإمارات العربية المتحدة لمكانة إقليمية ذات فاعلية في التصدي ومواجهة التهديدات الأمنية في نطاقها الحيوي.

- العقيدة العسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة يجب أن تُستوحى من العقيدة السياسية المترجمة من دستور 1971 المشكل لاتحاد الإمارات السبع، استنادًا من المرتكز الاقتصادي والطاقوي.

- الهوية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة يفترض ألا تسري عكس المبادئ العربية الإسلامية الوسطية، ومنه خيار نسبية العلمانية في توجهها ببناء سياساتها كفيل بخلق قيادة سياسية مستقبلية مهتزة الأركان والثوابت خاصة وأن التحول الجيلي في القيادة الإماراتية، ساهم في تمكين التحول الجذري في السياسة الخارجية، إذ كان الجيل الأول من القادة الإماراتيين الأكبر سناً يتبنون سلوكًا أكثر تحفظًا وتشاورًا.

- خطر الإفراط في التوسع، وما يصاحبه من تصاعد الرغبة في الهيمنة الإقليمية من خلال التدخل في السياسات الداخلية للوحدات السياسية خاصة العربية سيؤدي حتما لتنامي التهديدات المادية الصادرة عن الدول المنافسة أو المنظمات الإرهابية العابرة للقارات، ما يجعل هذا مصير استدامة السياسة العامة الإماراتية عرضة للهشاشة والانكشاف الأمني ومنه يتعين على الإدارة الإماراتية الاعتدال في سلوك سياساتها الخارجية الموجهة نحو بيئتها الإقليمية.

- الحوكمة الإقليمية مبنية على الأمن الشامل والمستدام وإدارة التهديد المشترك، ومنه أمننة قطاع الطاقة وترابطه بأمننة المضائق البحرية يشترط نهجًا شموليا متعدد الأطراف، لا حرج إن تم إشراك المنظمات الإقليمية غير الحكومية، فمصادرة الأدوار الإقليمية لبعض الوحدات السياسية التي تشكل مصدر تهديد حسب المدرك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة ومختلف الحلفاء من الفواعل الدولية فإن المرجعية المنشئة للدولة التي تعتبر مصدرًا للتهديد قد تبلور من أدواتها في سياساتها الخارجية لتنشأ تهديدات هجينة موجهة نحو العمق الاستراتيجي لدولة

الإمارات العربية المتحدة ومناطق النفوذ ذات الأهمية الجيواستراتيجية للحلفاء مع رفع جبر الضرر وعدم تحمل المسؤولية الدولية.

- توقيع دولة الإمارات العربية المتحدة للاتفاقيات الإبراهيمية سيعزز الفجوة بينها وبين الأنظمة السياسية العربية الرافضة لفكرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومنه نجاعة وفاعلية التوقيع على هذه الاتفاقيات ستكون إيجابية مخرجاتها محدودة المدى، نظرًا لتنامي التأثيرات على الأبعاد السياسية والاقتصادية متمثلة في الضغوطات الدبلوماسية العربية على دولة الإمارات العربية المتحدة مما يفقدها هذا النفوذ السياسي في بعض الأنظمة السياسية العربية والدول الإسلامية، مما يضع القطاع السياحي والاستثماري محل تهديد بالمقاطعة، ومنه ينبغي على الإدارة الإماراتية مراجعة خيار التطبيع مع الكيان الصهيوني وإلغائه لاسيما مع تصاعد أدوار بعض القوى العالمية التعديلية والمراجعة لقواعد النظام الدولي مع تراجع نسبي للأدوار الأمريكية كضامن أمني بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وبالتالي الوصاية الصهيونية الإقليمية ستتراجع بتقلص مناطق النفوذ والمجال الحيوي الأمريكي بالمنطقة.

- بالرغم من تسارع النمو الاستثماري في قطاع التحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن هذا لا يمكن تعويض إيرادات الطاقة التقليدية على المدى القريب والمتوسط مع استحالة تعويضه بالكامل على المدى البعيد نظرًا لارتفاع تكلفته، وتطلبه لتحول اقتصادي كامل. وبالتالي غدت الضرورة لعدم رسم آفاق طوباوية بإمكانية تعويضه لإيرادات الطاقة التقليدية التي تفوق عائداتها 30% مقارنة بمحدودية الإيرادات الطاقوية النظيفة، ومنه الطاقة المتجددة يمكن أن تستخدم على مستوى التنمية الداخلية وتغطية الطلب المحلي فقط ولا يمكن أن تغطي إيراداتها استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في بيئتها الإقليمية ومناطق النفوذ.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

أوّلا: باللغة العربية:

القرآن الكريم،

سورة قريش.

I. الكتب:

1. عبيدات أحمد، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012.

2. الحدابي إلهام وآخرون، **الوجود الإماراتي في اليمن قراءة في الممارسات والآثار**، اليمن، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2021.

3. حدادي جلال ، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**، تلمسان الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2017.

4. مطر جميل وهلال علي الدين، **النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الخامسة، 1986.

5. إناش حسام الدين، **الأمن الدولي والنظام العالمي وتركيا، ترجمة عبد الرحمن شيخ ومحمد اسماعيل**، تركيا، منشورات الإدارة، الطبعة الأولى، 2024.

6. أحمد العجولين خالد، **جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي**، الأردن، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2020.

7. كليكوفسكي ر.ف ، ا لوتسكييفيتش ف، **المعضلات الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية**، ترجمة: حسان إسحاق، الإمارات العربية المتحدة، دار ميسل، الطبعة الأولى، 1985.

8. صالح زهرة، **صناعة القرار السياسي، البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية**، 2016.

9. بسة سامي، **التجربة الإماراتية كنموذج رائد في استخدام الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، تونس، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات – الواقع والمأمول–، مارس 2021.

10. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

11. عباس مراد علي، **الأمن والأمن القومي**، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.

12. ناصر ناصر علي ، **مضيق هرمز والصراع الإيراني الأمريكي**، لبنان، دار الفرابي، الطبعة الأولى، 2013.

13. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2018.

14. بلقزيز عبد الإله وآخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2011.

15. بن ناصر عبد الله السعدي عبد الرحمن، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير الكالم المنان**، الرياض، مكتبة العبيكان،2001.

16. هلال علي الدين ومسعد نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002.

17. حسن عمر كامل، **النظام الاقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة–دراسة مستقبلية–** ، الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2020.

18. عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى**، 2014.

19. سلامة غسان، **نحو عقد اجتماعي عربي بحث في الشرعية الدستورية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2011.

20. محمد أحمد الجحيشي فراس، **التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، المملكة الهاشمية الأردنية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

21. مهنا فريال، **علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية**، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2002.

22. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، **القاموس المحيط**، القاهرة، الحديث، 2008.

23. سعيد المرعد محمد، **أمن الممرات العربية**، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999.

24. حمزة محمد سليمان، **الحوكمة الرشيدة ..الأهداف، المعايير، المتطلبات، العناصر، الفوائد، والمرتكزات**، الأردن، دار إي-كتب، 2023.

25. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر، 1997.

26. مجدان محمد، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم الأساسية والمدارس الكبرى**، الجزائر، دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015.

27. الشمري مصطفى، **عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.

28. محمد عارف نصر، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة**، **المملكة الأردنية الهاشمية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2006.

29. حتحوت نور الدين، **منهجية البحث في العلوم السياسية**، الجزائر، دار الأمة، الطبعة الأولى، 2018.

30. يحياوي هادية، **مدخل لعلم السياسة، سلسلة المحاضرات العلمية**، لبنان، مركز جيل البحث العلمي، 2015.

31. هاني حلاوة، **الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي**، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.

32. نايف قطيشات ياسر، **العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-2004**، عمان الأردن، دار يافا، الطبعة الأولى، 2009.

33. محمد جمعة الصواني يوسف، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، **بيروت**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2013.

II. الدوريات والمجلات العلمية.

34. منى عبد المنعم أبو الفضل، "المنظور الحضاري في دراسة النظم السياسية العربية"، **المعهد العالي للفكر الإسلامي**، الأردن، المجلد 3، العدد9، 1997.

35. سمير أحمد، "الأمن الاقتصادي مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، القاهرة، العدد 88، 2012.

36. فوزي الجندي أماني، "تداعيات الحرب في غزة على إمدادات النفط في آسيا"، **آفاق آسيوية**، العدد الرابع عشر، سنة 2024.

37. إبراهيم الدوسقي أيمن، "التحوط الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، **مجلة السياسات الدولية**، مصر، المجلد 54، العدد 215، جانفي2019.

38. شيلي إلهام، " دور سياسة الاعتماد على الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية النفطية عرض حالة دولة الإمارات العربية المتحدة" ، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد12 العدد1، 2021.

39. عياد إيهاب، "الأمن الجيوسياسي للقرن الإفريقي و ديناميات القوى الفاعلة: الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغةالجيوسياسية"، **مجلة كلية السياسة الإقتصاد**، مصر، العدد 11، جويلية 2021.

40. علاق جميلة، "الأمن المجتمعي مقاربة في المفاهيم والعناصر"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، الجزائر، العدد 10، 2017.

41. حسن الشاغل، "مستقبل الدور السعودي والإماراتي في سوق الطاقة المتجددة الدولية"، **مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية**، مصر، 2023.

42. باسم عبد الأمير حسين ، "مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية ، الطبعة الأولى، العدد 11، 2021.

43. حومالك محمد، "الصعود الروسى والصيني: قراءة في الأسس النظرية المفسرة وواقع العلاقات الدولية المعاصرة"، **شؤون استراتيجية**، العدد 17، مارس 2024.

44. برحمون حياة، "الإقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة تجربة الإمارات"، **مجلة معارف**، العدد 21، ديسمبر 2016.

45. زواويد لزهاري وبونقاب مختار، "عرض التجربة الإماراتية في مجال تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد**، المجلد 03، العدد1، سنة 2019.

46. جريفيث ستيفن، "دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة"، **أكاديمية الإمارات الدبلوماسية**، ديسمبر 2018.

47. بوالشعور شريفة، "الحوكمة وتحقيق الكفاءة الإقتصادية في إدارة العوائد النفطية في الجزائر"، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 4، العدد 1، جوان 2018.

48. جعدي شريفة وأخرون، "اسهامات حوكمة الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، المجلد 10، العدد 02، 2021.

49. كلاع شريفة، "المنظور الصيني لمنطقة الشرق الأوسط في القرن الواحد والعشرين"، **مجلة أبحاث**، المجلد 8، العدد، 1، 2023.

50. رضوان شيماء، "المحددات الجيوبوليتيكية لأمن الطاقة عبر نقاط الاختناق بالتطبيق على مضيق هرمز"، **المجلة الجغرافية العربية**، المجلد 53، العدد 80، ديسمبر 2022.

51. صافا يمينة، "الرهانات الاستراتيجية للدول العربية في ظل أزمة أوكرانيا عام 2020"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 1، 2023.

52. مماد صاليحة، "دور القوى التعديلية في إعادة تشكيل النظام الدولي (روسيا و الصين نموذجا)"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023.

53. مروشي صبيحة، "المنظور الاستراتيجي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2000 – بين العقيدة النظامية والمقاربة الأوراسية –"، **مجلة السياسة العالمية**، العدد 1، 2022.

54. محمد السيد طه، "مفهوم الأمن القومي"، **مجلة الأمن القومي والاستراتيجية**، العدد الأول، 2023.

55. زعلوك عادل، "نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية : من مدرسة كوبنهاجن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، المجلد الخامس، العدد الرابع عشر، 2022.

56. عبد الغفار عادل، "مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل"، **مجلس الشرق الأوسط الشؤون الدولية**، يونيو 2022.

57. غراف عبد الرزاق، "تصاعد الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين من منظور عربي–خليجي "حدود المكاسب وحجم الرهانات"، **مركز الخليج للأبحاث**، المملكة العربية السعودية، 2023.

58. باعبود عبد الله ، "مستقبل مجلس التعاون الخليجي في خضم التنافس السعودي الإماراتي"، **مركز مالكوم كير –كارنيغي للشرق الأوسط**، ديسمبر 2023.

59. نوري عزيز وسليمان سميرة، "التهديدات الهجينة بين إشكالية التعريف وأنماط المواجهة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2021.

60. الذهب علي، "دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره،" **مركز الجزيرة للدراسات**، 2017.

61. حسين باكير علي، "تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية : ملقا نموذجا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2014.

62. محمد كامل عبد الحميد عماد الدين، "الهجمات السيبرانية على البنى التحتية للمدن الذكية: التحديات القانونية واستراتيجية املواجهة"، **دراسات علوم الشريعة والقانون**، المجلد50، العدد3، سنة 2023.

63. فاضل عبد العباس محمد، "جريمة القرصنة البحرية الإرهابية في بحر العرب وتأثيراتها الإقتصادية على دول الخليج العربي"، **مجلة دراسات البصرة**، العدد 50، 2023.

64. الصايغ فاطمة، "التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية"، الإمارات، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، الطبعة الأولى، 2007.

65. مسعد فؤاد، "من تأسيس المشاريع الإقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية ...النفوذ الصيني في القرن الإفريقي"، **مركز أبعاد للدراسات والبحوث**، ديسمبر 2023.

66. هوشات فوزية، "الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني و الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 2، 2018.

67. لومي ماري، العلاقات الخارجية للتحول في مجال الطاقة"، **أكاديمية الإمارات الدبلوماسية**، ديسمبر 2018.

68. مآلات الشرق الأوسط، "زعامة إقتصادية لاتقبل القسمة: التنافس السعودي الإماراتي يعيد ترتيب المشهد خليجيا، **أسباب**، العدد 28، 28 سبتمبر 2021.

69. إبراهيم مقداد ومحمد عبد الهادي نصار محمد، "هل سيكون البترويوان بديلاً عن البترودولار ؟،" **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت، 2023.

70. دحماني محمد، "تحديات دول القرن الإفريقي في ظل تنافس القوى العظمى بالمنطقة"، **مجلة قضايا معرفية**، المجلد2، العدد 5، سبتمبر 2020.

71. صباح حسن محمد و أسمر زبون أمل، "الإستثمار بالمدن الذكية في الإمارات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة مدينة مصدر نموذجا"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد 17، سنة 2023.

72. عزت عبد الحافظ محمود، "أربعة أسباب أشعلت التنافس والصراع الدولي والإقليمي في منطقة البحر الأحمر"، **مركز الخليج للأبحاث**، العدد 195، 2024.

73. عادل مهاب، "متغير الأمن البحري في السياسة العسكرية الإسرائيلية تجاه حوض البحر الأحمر والشرق الأوسط"، **دورية الملف المصري**، العدد 106، جوان 2023.

74. مجيب مي، "إعادة قراءة إيستون : قدرة نظرية تحليل النظم على التجدد"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، القاهرة، المجلد 22، العدد 1، جانفي 2021.

75. فاضل عباس فضلي "نادية، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 59، سنة 2014.

76. عبد المقصود محمد مبروك نزيه ومصطفى محمد سالم الجمل هشام، الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل"، **مجلة كلية السريعة والقانون بطنطا**، المجلد 38، العدد 5، فيفري 2023.

77. زيدان نعوم، "التحول الطاقي في الخليج: تقييم أهداف السعودية والإمارات"، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**، 19 نوفمبر 2024.

78. محمد صالح نغم، "الاشكالية المنهجية في دراسة النظم السياسية العربية"، **مجلة العلوم السياسية العربية**، العددان 38-39، 2009.

79. يحياوي هادية، "قواسم مشتركة بين الدساتير العربية : الهوية ومبدأ الفصل بين السلطات"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 3، 2015.

80. حميد الجابري وجدي، "مهدي فليح ناصر الصافي، الصراع الجيوسياسي الاقليمي وعلاقته بموارد الطاقة في الدول المطلة على الخليج العربي"، **مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث**، المجلد الثاني، العدد السابع، 2022.

81. فلاح علي هاجد العازمي هند، "الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي 2011 – 2021"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 7، العدد 14، جويلية2022.

82. بلحاج الهواري، "ثورات الربيع العربي: أسبابها نتائجها"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 9، العدد 2، سنة 2022.

III. المنتديات.

83. مولانا أحمد، "جذور وآفاق القوة العسكرية الإماراتية"، منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية، 13-11-2019.

IV. التقارير.

84. رادن أندرو، "الحرب الهجينة في منطقة البلطيق بين التهديدات والإستجابات المحتملة"، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: تقرير مشروع راند للقوى الجوية، سنة 2017.

85. مجموعة البنك الدولي، تقرير جائحة كورونا تبطئ التقدم نحو حصول الجميع على الطاقة، 01/06/2022.

V. روابط الانترنت.

86. ايماسك، "الاخوان المسلمون في الإمارات التحديات والآفاق"، **مركز الإمارات للدراسات والاعلام**، تاريخ النشر:2016/01/26، تاريخ الاطلاع:2023/12/12 متاح على الرابط: https://rb.gy/snve2f

87. بيان وزارة الدفاع لدولة الإمارات العربية المتحدة على منصة X، 12أكتوبر2023، على الساعة 10:12، تاريخ التصفح 2024/09/25. متاح على الرابط: https://rb.gy/4acnsy

88. الجزيرة نت، الظفرة.. ماذا تعرف عن القاعدة العسكرية الأميركية الفرنسية بالإمارات؟، 2022/01/26، تم التصفح بتاريخ 2024/08/07. متاح على الرابط : https://shorturl.at/aWRA7

89. دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي. متاح على الرابط: https://shorturl.at/lLlz8

90. درع الوطن، اتفاق السلام الإماراتي–الإسرائيلي: عوائد استراتيجية على الأمن والاستقرار الإقليميين، 2220/10/20، تاريخ التصفح: 2024/01/13. متاح على الرابط https://rb.gy/0ygi65

91. رامي القليوبي، اغتراب الروس ملاذ آمن للأموال و الإستثمارات في الامارات، العربي الجديد، 30 جوانب 2024، تاريخ التصفح 31 جويلية 2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/4eC1h

92. ستراتيجيكس، الهيمنة على الممرات المائية، 10/03/2019، تاريخ التصفح 06 /10 /2023. متاح على الرابط: https://rb.gy/p7qz0q.

93. صباح عبد الصبور، كيف شكلت الأوضاع الأمنية ملامح الإنفاق العسكري عالميا في 2023؟، إنتريجيونال للتحليلات الإستراتيجية، 15/02/2024، تاريخ التصفح 20/08/2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/GwQoa.

94. صحيفة البيان، 25 % من الشركات الخليجية تعتزم ضخ استثمارات في الذكاء الاصطناعي 2025، دبي ، تاريخ النشر 19/03/2025. متاح على الرابط https://shorturl.at/CE3JU

95. صحيفة العرب، حرب التشويش الإعلامي تصل مديات جديدة وتستهدف الإمارات، 14 أكتوبر2023، تاريخ التصفح 09/25/ 2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/Jt6zU

96. عدنان موسى، خريطة التنافس الدولي والتغلغل الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، مركز التقدم للسياسات، أكتوبر 2018، تاريخ التصفح:18/08/2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/L52I

97. عنان عماد، قاعدة عسكرية في الصومال..كيف تعزز الإمارات نفوذها في القرن الإفريقي؟، تقرير منصة نون بوست، نشر في 13 فيفري 2017، تم التصفح 06 أوت 2024, متاح على الرابط https://shorturl.at/fA3Vf.

98. فهد المهري، المنهجية الإماراتية في المواجهة السيبرانية، مركز الإتحاد للأخبار، 12ماي 2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/Qdly

99. قناة بوليتيكا، د. النفيسي: أهداف الكيان الصهيوني من التطبيع مع الخليج العربي. متاح على الرابط https://shorturl.at/HMRCU

100. مجموعة البنك الدولي، تاريخ التصفح: 14/08/2024. متاح على الرابط: https://shorturl.at/JqlPO

101. محمد عصام لعروسي، التهديدات الهجينة وتغيير البنيات الأمنية للمجتمع الدولي، مجلة درع الوطن، 02/06/2024، تاريخ التصفح 20/08/2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/53erx

102. هشام جعفر، الحرب الإيرانية الإسرائيلية...شرق أوسط يخرج عن السيطرة، الجزيرة، 24/04/2024، تاريخ التصفح 18/08/2024. متاح على الرابط https://shorturl.at/1cww4

103. هيثم حسنين، الحملة الإعلامية القطرية ضد الصفقة الإماراتية . الإسرائيلية تعكس التصدع الخليجي الأوسع، منتدى فكرة، 10 سبتمبر 2020، تاريخ التصفح 18 سبتمبر 2024،. متاح على الرابط: https://shorturl.at/iYDMx

104. وزارة الخارجية و التعاون الدولي، بيان مشترك بشأن تعزيز الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الصين ودولة الإمارات، الإثنين 2019/7/22، تاريخ التصفح 2024/07/26، متاح على الرابط https://url1.io/CeuEA

VI. التشريعات.

105. حكومة الإمارات العربية المتحدة، رقم التشريع 14، المادة 1، سنة الإصدار 2017، قانون إتحادي بشأن تداول المواد البترولية.

106. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة 1971.

107. وزارة الطاقة والبنية التحتية، مشروع تحديث استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، يوليو 2023.

VII. الملتقيات الوطنية.

108. صفاء عثمان، خصائص النظم السياسية العربية بين الإيجابية والسلبية، الملتقى الوطني: ازمة الحكم في الدول العربية: تحديات الواقع و مقاربة التغيير، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، 2015.

109. مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية ، اتفاق السلام بين الإمارات والبحرين وإسرائيل: نجاح اقتصادي أم تحالف عسكري؟، 2020/09/15.

ثانيًا: باللغات الأجنبية (بالفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، التركية والإسبانية).

I. Books:

In English

1. Buzan Barry, **People, States and Fear the national Security Problem in International**, Great Britain, Wheatsheaf Books LTD, First published, 1983.
2. Michael Craig Hudson, **Arab Politics The Search for Legitimacy**, New-York, Yale University Press, 1977.
3. Coates Ulrichsen Kristien, **The United Arab Emirates: Power, Politics and Policy Making**, New-York, Routledge, First published, 2017.
4. Hanfer Manfred and Others, **The Energy Sector and Energy Geopolitics in the MENA Region at a Crossroad, Part of the book series: Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region**, Sweden, Sringer, Almas Heshmati, Jönköping University, 2023.
5. Hough Peter And Others, **International Security Studies Theory and Practice**, New-York, Routledge, First published, 2015.
6. Sutch Peter and Elias Juanita, **International Relations: The Basics,** New York, 1st Edition, 2007.
7. Hameed Sameena and Others, **Persian Gulf 2021-22 India's Relations with the Region**, New Delhi India, Palgrave Macmillan, 2022.
8. Mühlberger Wolfgang**, The state of Arab Statehood Reflection on Failure Resilience and collaps**, Espagna: European Institute of the Mediterranean, September 2015.

In Spanish*

1. Alisedo Gonzalo Sanz, **Energía y Geoestrategia 2022**, Madrid, Instituto Español de Estudios Estratégicos, 2022.

II. Periodicals and Scientifics Journals

In English

1. Khamees Mukhlif Al-Hitawi Muneam, "Motives for the international conflict in the Horn of Africa region, who will rule? ", **Hammurabi Journal for Studies**, Vol 13, Issue 49, Mar 2024.
2. D'Eramo Aaron, "Masdar City: A Study of Energy, Infrastructure, and Technological Hope", **SMU Journal of Undergraduate Research**, Volume 6, Issue 1, 2021.
3. Ahmed Dashela Adel, " The Present and Future of Yemen's Geopolitics amid Local and Regional Conflict ", **Al Sharq Strategic Research**, 30 September 2022.
4. Mosly Amnah, " Enhancing Copperation on Maritime Security in the Gulf ", **Gulf Resarch Center**, January 2023.
5. Krieg Andreas," Security assistance to surrogates how the UAE secures its regional objectives ", **Mediterranean Politics,** February 2023.
6. Bajrektarevic Anis H, " Geopolitics Of Energy: The Hydrocarbon Status Quo and Euro-Asian Imperatives ", **Addleton Academic Publishers Geopolitics, History and International Relations**, Volume 3, Issue 2, 2011.
7. Manuel Gonçalves Alexandre António, " A Geopolitical Analysis Of TheHorn Of Africa", **Revista de Ciências Militares** ", Vol 8, N°2, novembro de 2020.
8. El-Dessouki Ayman, " Ola Rafik Mansour, Small states and strategic hedging: the United Arab Emirates' policy towards Iran", **Review of Economics and Political Science**,Volume 8 Issue 5, November 2023.
9. Abdellah Bourouihiya Badr, " Fifth generation wars and their impact on international peace and security: The Russian-Ukrainian war as a model", **Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences**, Vol 8, Sup Issue 1, 2024.
10. Tom Basma, " The Militarization of the Seas Hot Spots in the Third Millennium System and the Struggle for Hegemony Between the Great

Powers (America, Russia, and China): Justifications and Consequences", **Jordan Journal of Applied Science**, Vol 41, no 1, 2024.

11. Fattouh Bassam and Others, " The rise of renewables and energy transition: what adaptationstrategy exists for oil companies and oil-exporting countries? ", **Energy Transit**, Volume 3, 2019.
12. Eyler Brian and Others, " UAE Energy Diplomacy: Exporting Renewable Energy to the Global South", **The Stimson Centre and Trends Institute**, September 27, 2018.
13. Andrea Bollino Carlo and Galkin Philipp, "Energy Security and Portfolio Diversification: Conventional and Novel Perspectives", **Energies**,Vol 14, Issue 4257,2021.
14. Han Dong-ho, " Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research" , **The Korean Journal of International Studies**, Vol 9, No1, June 2011.
15. Melkumyan E. S., " Role of the Arab League in Structuring the Arab Regional Space" , **MGIMO Review of International Relations**, Volume13, Issue 5, 2020.
16. Han Eric and Dum Camdace, " OPEC+ agreement to reduce production contribution to global oil market rebalancing Today in Energy", **U.S.Energy Information Administration**, 23 September, 2020.
17. Selim Gamal M., " The Arab League and the crisis of Westphalian sovereignty in the Arab world after 2011" , **Journal of Contemporary Iraq & the Arab World**, Volume 17, Number 3, September 2023.
18. D. G. Hanumamhappa, "An Overview of David Easton and the Political System International**, Journal of Political Science (JPS)** ", Vol 9, Issue.1, 2023.
19. Farooq Mashwani Hassan and Others, " The Browning Chinese Interests in the Middle East : Prospects of Saudi-Iran Rapprochement", **Pakistan Languages and Humanities Rewiew**, April-June, Vol 8, No 2, 2024.

20. kanso Hiba and Others, " The Origins of UAE: From Tribes to Federation", **Sorbonne University Abu Dhabi**, 10 june 2023.
21. Rodrigue Jean-Paul, " Straits, Passages and Chokepoints: A Maritime Geostrategy of Petroleum Distribution" , **Cahiers de Geographie du Quebec**, Vol 48, 2004.
22. Fulton Jonathan, "China-UAE Relations in the Belt and Roed Era", **Journal of Arabian Studies**, Vol 9, No 2, December 2019.
23. Young Karen E, " The New Politics of Intervention of Gulf Arab States", **Middle East Centre**, Volume1, April 2015.
24. Dourian Kate, " Challenges to the Energy Transition in the Gulf Countries", **The Arab Gulf States Institute in Washington**, October 2019.
25. Sim Li-Chen, "Renewable Energy and Governance Resilience in the Gulf", **Energies**, 16, 3225, 2023.
26. Ding Long, " The Evolving Roles of the Gulf States in the Horn of Africa" , **Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies**, Volume 18, Issue 1, 2024.
27. Procopio Maddalena and Čok Corrado, " Beyond competition: How Europe can harness the UAE's energy ambitions in Africa" , **European Council on Foreign Relations**, June 2024.
28. Manishi and Anu Sharma, " Oman and UAE on China's Maritime Silk Roed Initiative: Implications for India" , **Air Power Journal**, Vol 17, No 1, January-March 2022.
29. Yaghi Mohammad, " The United Arab Emirates in Yemen: From Direct to Indirect Engagement and Back" , **Konrad-Adenauer Stiftung, Policy Report** No 63, February 2022.
30. Salim Mohsen and Others, "Analysis Of Solar Energy Development Strategies for a Seccussful Energy Transition in the UAE" , **Processes**, Vol 10, Issue 1338, 2022.

31. Al Hazza Muataz and Others, " Challenges and Barriers for Renewable Energy Implementation in the United Arab Emirates: Empirical Study" , **International Journal of Energy Economics and Policy**, Vol 11, Issue 1, 2021.
32. Vander Nikolas Vannet and Mohammad Salman, " Strategic Hedging and Changes in Geopolitical Capabilities for Second-Tier States", **Chinese Political Science Review**, 1, August 2018.
33. Boulanger Philippe, " Les défis géopolitiques d'une nouvelle puissance régionale: les Émirats Arabes Unis" **, HÉRODOTE**, Volume2, Numéro 133, 2009.
34. Kural Robin, Hryhorowicz Ernest, " The Stance of Saudi Arabia, The United Arab Russia's Invasion of Ukraine" , **Rocznik Bezpieczeństwa Międzynarodowego**,Vol 17, N 1, 2023.
35. Naji Saeid, " Iran, The Center of ' Strategic Energy Ellipse': A Geopolitical Reality" , **Addleton Academic Publishers**, Volume 3, Issue1 , 2011.
36. Ramani Samuel, " Russia and The UAE: AnIdeatioanl Partnership" , **Middle East Policy, Spring,** Vol 27, No 1, 2020.
37. Sgouridis Sgouris and Others, " A Sustainable Energy Transition Strategy for United Arab Emirates: Evaluation of Options Using an Integrated Energy Model", **Energy Strategy Reviews**,Volume 2, Issue 1, Jun 2013.
38. Sigit and Texas Meresin Alexander, " China’s Geopolitical Strategy in the Strait of Hormuz ", **Chinese Journal of International Review**, Vol 2, No 2, 2020.
39. Boussenane Sofiane, " The Russian Eurasian Doctrine and its Geostrategic Dynamics towards Central Asia" **, Legal and Political Research**, Vol 09, Nº 01, June 2024.
40. Abdel Wahab Shady and Others, " Emirati Arabi Uniti un 2017 in Crescita" , **Strade**, Novembre/ Dicembre 2017.

41. Alnaqbi Shaima and Hai Alami Abdul, " Sustainability and Renewable Energy in the UAE: A Case Study of Sharjah" , **Energies**, Vol 16, Issue 7034, 2023.
42. Keliauskaitė Ugnė and Zachmann Georg, " The end of Russian gas transit via Ukraine and options for the EU" , **Bruegel analysis**, 17 October 2024.
43. Shokri Umud, " Amid a Climate in Crisis the UAE Doubles Down on Renewable Energy" , **Gulf International Forum**, 27/08/2024.
44. Likhachev Vladimir and Shetiwi Mohamed, " Russi - UAE Cooperation in the Energy Sector" , **Russian International Affairs Council**, 48, 2023.
45. Yang Yu and Others, " Energy transition: Connotations, mechanisms and effects" , **Energy Stratogy Reviews**, Volume 52, n 101320, March 2024, 04.

In French

1. Levallois Agnès et Clementz Georges, " L'ambivalence du Moyen-Orient face á La guerre en Ukraine ", **Fondation pour la recherche Stratégique**, Vol 13, N°22, 2022.
2. Aydintaşbaş Asli et Bianco Cinzia, "La rivalité entre la Turquie et les Emirats arabes unis et la refonte du Moyen-Orient ", **European Concil on Foreign Relations**, 405, Juillet 2021.
3. Paillard Christophe-Alexandre, " La sécurité énergétique, enjeu majeur de souveraineté pour les États du XXIe siècle, Cahiers de la sécurité", **revue trimestrielle**, N°21, octobre 2012.
4. Samaan Jean-Loup, " Les Emirats Arabes Unis et la compétition sino-américaine Vers une politique de non-alignement ? **", Institut Français Des Relations Internationales**, 02 Décembre 2022.
5. Djibouti Parti, " Les voies Maritimes de Transports de l'énergie" , **Centre d'enseignement Supérieur de la marine**, Septembre 2009.
6. Boutaleb Oumnia, " Dubai Port World ou le levier diplomatique émirati en Afrique", **Policy Center for the New South**, Septembre 2021.

In Turkish

1. Mehmed Ayten, "Türkiye - Birleşik Arap Emirlikleri İlişkileri", **Uluslararası İlişkiler ve Diplomasi Dergisi**, Volume3, Say 1, Mart 2020.
2. Naci Bayraç Hüseyin, Çemrek Fatih, " Orta Doğu Enerji Kaynaklarının Bölge Ülkelerinin Ekonomik Büyümesi Üzerindeki Etkisinin Analizi", **Sosyal Bilimler Dergisi**, Fırat Üniversitesi, 2, 32, 2022

III. Links

1. Alvite Ningthoujam, "Rising instability in the Region clouds the Middle East's future", **Observer Research Fondation**, 07/08/2024, https://shorturl.at/Nw5ek.
2. Emirates Leaks, " Indication of Escalation In UAE-Algeria Relations, jun24, 2023", wiew 16/12/2023, Available at the link: https://rb.gy/k0tzqn
3. Igor Matveev, " Russia and the UAE: An Outlook for Cooperation in High Technologies", **Russian International Affairs Council**, 18 January 2024, Consulted 30 july 2024. https://shorturl.at/p39E6
4. Laura-Maï Gaveriaux, Les Emirats saignement leur Relation privilégiée avec la Russie Les Échos, 13 Octobre 2022, Consulté en juillet 2024. le lien https://shorturl.at/15nKz,
5. Rosemary Griffin, Russia, UAE sign new energy cooperation agreements, **S&P Global Commodity Insights**, 15 Octobre 2019. https://shorturl.at/gOlSY
6. Willliam Born, Que Penser des relations entre les Emirats Arabes Unis et la Russie ?, **Fondation Méditerranéenne d'Ètudes Stratégiques**, le 15 juin 2023, Consulté en 28/07/2024. le lien https://shorturl.at/5W6Ki

IV. Reports

In English

1. Baker McKenzie, Doing Business in the United Arab Emirates, 2024.
2. COP28, The UAE Consensus Brochure, 19-12-2023.
3. Cyber Security Council, Cyber Security Report 2024, State of the UAE, 2024.
4. International Renewable Energy Agency, Delivering on the UAE Consensus: Tracking Progress Toward Tripling Renewable Energy Capacity and Double Energy Efficiency by 2030, October 2024
5. Martin Russell, Energy security in the EU's external policy, European Parliamentary Research Service, March 2020.
6. Masdar City, The Home of Innovation, United Arab Emirates, 2022.
7. Matthew Wallin, U.S Military Bases and Facilities in the Middle East, American Security Project, June 2018.
8. Mubarak Amer Bin Hajeb, The Bab Al-Mandab Strait The Features of International and Regional Competition From South Yemen's Perspective, South24 Center for News and Studies, December 2022.
9. Muya Jonathan, Geopolitical Fragmentation in the world and its consequences on Developing Countries: a game of chess on a fractured board, Munich Personal RePEc Archive, 9 November 2024.
10. Piyush Verma, Strengthening Energy Governance Systems, United Nations Development Programme, Novembre 2023.
11. Sarah Miller, Energy in a Multipolar World, Energy Intelligence Group, New York , Sep 30 2022.
12. U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Breif: United Arab Emirates, March 21, 2017.
13. U.S.Energy Information Administration, Country Analysis Breif: United Arab Emirates (UAE), August 28, 2023.
14. U.S-UAE, Busness Council, the UAE Oil and Gas Sector, Washington, January 2019.
15. United Arab Emirates, Report of The Bertelsmann Stiftung's Transformation index, Germany, 2024.

16. United Nations Development Programme, Strengtheninng Energy Governance Systems, USA, November 2023.
17. World Bank, Energy Security Issues, Moscow.
18. World Economic Forum, Financing the Energy Transition: Meeting a Rapidly Evolving Electricity Demand, January 2025.
19. Youssef Courbage and Others, Les Émirats Arabes Unis, Observatoire du monde arabo-musulman et du Sahel, mai 2017.

In French

1. Rabah Aretki et Adnan Mazarei, La région MENA et le défi mondial de l'énergie,Center for Global Development, Londres,2023.

In German

1. Deutsch–Emiratische Industrie und Handelskammer, Vereinigte Arabische Emirate Energieeffizienz in der Industrie Zielmarktanalyse 2019 mit Profilen der Marktakteure, (Abu Dhabi (UAE): Deutsch-Emiratische Industrie- und Handelskammer (AHK), Mai 2019.

V. Dictionnaires.

In French

1. Dictionnaire de la langue française, Albert Julian, (en union européenne, la connaissance, 1995.

In Spanish

1. Nürialecuracaysela, el pequnio la rosse ilustrado, espania, printer industria, 2006.

In German

1. Gross worterbuchdeutsh, dieter götz und hanswellman, deutshland, auzburg, 2003.

VI. Thèses de Doctorat

1. Gabriel Narvaez Morales, **Intelligence artificielle pour les systèmes d'énergie renouvelable**, Thèse de Doctorat de l'Université de Toulouse, le 18 janvier 2024.
2. Nadin Hasbani, **La politique de défense des Emirats Arabes Unis au sein des enjeux géopolitique du Gulfe arabo-persique**, Thèse de Doctorat, Universite De Paris 8_Vincennes_Saint_Denis: Institut Français De Geopolitique, Mars 2011.

VII. Government documents.

1. United Arab Emirates Ministry of Foreign and International Cooperation, Promoting Global Peace and Prosperity, The United Arab Emirates Policy for Foreign Assistance Update 2022, 2022.
2. United Arab Emirates Ministry of Foreign and International Cooperation, Promoting Global Peace and Prosperity, UAE Policy for Foreign Assistance 2017–2021.

الفهارس.

فهرس الموضوعات

مقدمة. 2

الفصل الأوَّل: المدخل المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة. 15

المبحث الأوَّل: مفهوم الأمن. 16

المطلب الأول: تعريف الأمن الطاقوي. 17

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي وفق تصور المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. 23

المطلب الثالث: محورية أمن المضائق في مسار الإمدادات الطاقوية. 28

المبحث الثاني: ماهية الأنظمة السياسية العربية. 34

المطلب الأوَّل: طبيعة الأنظمة السياسية العربية. 35

المطلب الثاني: مناهج البحث في النظم السياسية العربية. 39

المطلب الثالث: أزمات الأنظمة السياسية العربية. 44

المبحث الثالث: الأهمية الجيواستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. 48

المطلب الأوَّل: المكانة الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. 49

المطلب الثاني: التحديات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. 54

المطلب الثالث: السياسة الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة. 57

خلاصة الفصل الأوَّل. 63

الفصل الثاني: الخصوصية الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. 67

المبحث الأول: بيئية التهديدات الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. 68

المطلب الأوَّل: تداعيات التهديدات الأمنية اللامتناظرة على الأمن الطاقوي لدولة الإمارات العربية المتحدة..... 69

المطلب الثاني: دولة الإمارات العربية المتحدة في خضم فوضوية البيئة الإقليمية..... 76

المطلب الثالث: تأثير التهديدات الهجينة على المدرك الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية. 82

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الطاقوية لدولة الإمارات العربية المتحدة..... 89

المطلب الأوَّل: خيار حوكمة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة..... 90

المطلب الثاني: استراتيجية التنويع الطاقوي في دولة الإمارات العربية المتحدة..... 93

المطلب الثالث: خيار دبلوماسية الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. 100

المبحث الثالث: التفاعلات الجيوسياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة..... 106

المطلب الأوَّل: التفاعل الأمريكي الإماراتي.....106

المطلب الثاني: التفاعل الصيني الإماراتي.....114

المطلب الثالث: التفاعل الروسي الإماراتي.....120

خلاصة الفصل الثاني..... 127

الفصل الثالث: استشراف جيوسياسية الأمن الطاقوي في المضائق وتأثيره على النظام السياسي الإماراتي..... 131

المبحث الأوَّل: السيناريو الاستمراري..... 132

المطلب الأوَّل: سيناريو التحوط الاستراتيجي.....133

المطلب الثاني: سيناريو التكيف الاستراتيجي. 137

المطلب الثالث: تقييم السيناريو الاستمراري.....142

المبحث الثاني: السيناريو التشاؤمي. 146

المطلب الأوَّل: تداعيات التوترات الإقليمية على الإمارات العربية المتحدة.....147

المطلب الثاني: تزايد الضغوط الدولية على الإمارات العربية المتحدة لإدارة التوترات الإقليمية. .151

المطلب الثالث: تقييم السيناريو التشاؤمي.....154

المبحث الثالث: سيناريو التحول الطاقوي الكامل. 159

المطلب الأوَّل: آفاق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في الإمارات العربية المتحدة. 160

المطلب الثاني: ميكانيزمات التحول الطاقوي.....164

المطلب الثالث: تقييم الجدوى الاقتصادية للتحول الطاقوي.....169

خلاصة الفصل الثالث..... 174

الخاتمة..... 177

قائمة المصادر والمراجع..... 192

فهرس الخرائط..... 220

فهرس الأشكال..... 221

فهرس الخرائط.

الخريطة رقم 1: توضح مسارات إمدادات الطاقة. 32

الخريطة رقم 2: تبرز موقع دولة الإمارات العربية المتحدة وأهم المضائق البحرية بالوطن العربي..... 51

الخريطة رقم 3: تبرز الحقول النفطية والغازية في دولة الإمارات العربية المتحدة. 58

الخريطة رقم 4: توضح نقل النفط الخام عبر خط أنابيب أبو ظبي للنفط الخام (حبشان–الفجيرة). 59

الخريطة رقم 5: استراتيجية الإمارات للطاقة في حدود 2050..... 62

الخريطة رقم 6: توضح النفوذ الإماراتي في القرن الإفريقي..... 72

الخريطة رقم 7: توضح سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة سوقطرى اليمنية وأهم نقاط الاختناق بالمنطقة.74

الخريطة رقم 8: توضح التنافس الإقتصادي السعودي الإماراتي في سياقه الجيوسياسي..... 78

الخريطة رقم 9: تُبرز موقع مدينة مصدر بدولة الإمارات العربية المتحدة. 97

الخريطة رقم 10: توضح سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة للمساعدات الخارجية.....102

الخريطة رقم 11: توضح الموانئ التي تديرها سلسلة موانئ دبي العالمية في البحر الأحمر.....104

الخريطة رقم 12: تبرز قاعدة الفجيرة البحرية. 111

الخريطة رقم 13: تبرز ميناء جبل علي. 112

الخريطة رقم 14: تبرز قاعدة الظفرة الجوية.....113

الخريطة رقم 15: تبرز تُبرز حجم مساحة كل إمارة في دولة الإمارات العربية المتحدة. 139

الخريطة رقم 16: تُبرز الموقع المفصلي لدولة أوكرانيا كمنطقة عبور للطاقة الروسية نحو دول الاتحاد الأوروبي. 148

فهرس الأشكال.

الشكل رقم 1: يُبرز ترابطية وتداخُل العلاقة بين أبعاد ومستويات الأمن..... 19

الشكل رقم 2: مخطط يوضح حوكمة مصادر الطاقة. 91

الشكل رقم 3: رسم بياني يوضح الصادرات الصينية إلى مجلس التعاون الخليجي. 115

الشكل رقم 4: شكل يوضح ترابط رباعية المتغيرات للتحول الطاقوي بدولة الإمارات العربية المتحدة. 167

ملخص

اهتمت الدراسة بتحليل طبيعة تهديدات الأمن الطاقوي في المضائق و مختلف نقاط التضييقات الجيوسياسية في البيئة الأمنية الشرق أوسطية بشكل عام والبحر الأحمر وخليج عدن على نحو خاص وتأثيرات هذه التهديدات على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بمعالجة الإشكالية الرئيسية الواردة ضمن هذا البحث والمتمثلة في: كيف يؤثر الأمن الطاقوي في المضائق على الأنظمة السياسية العربية وكيف تعامل النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع هذا التأثير؟ حيث شهدت هذه المناطق الساخنة انكشافا أمنيا متصاعدا منذ موجة الحراك العربي مطلع سنة 2011، مما ولد أزمات أمنية يصعب تجاوزها، وبالرغم من اتخاذ دولة الإمارات العربية المتحدة جملة من التدابير لتحقيق أمنها الطاقي بضمان استدامة أمن الإمدادات على مستوى المضائق البحرية مجموعة من المقاربات الأمنية لاحتواء التهديدات في مسرح البيئة الإقليمية التي تتفاعل فيها.

وفي خضم تعقد وتشابك طبيعة التهديدات الأمنية على مدركات النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تبرز كدولة فاعلة إقليميا في ظل فراغ أمني يهدد عمقها الاستراتيجي ومناطق نفوذها، خاصة وهُلامية هذه التهديدات الأمنية، استعصت على تصور مستقبل مدركات عملية التخطيط الاستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

خلصت الدراسة في نهايتها بعد الاستناد على منهجية علمية تحليلية إلى عدة نتائج وتوصيات تبرز مدى ارتهان الأمن الطاقوي بالمضائق وتأثيره على النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة خاصة وأن النظام الدولي يشهد حالة مخاض لميلاد عالم متعدد الأقطاب.

Résumé

L'étude s'est intéressée à analyser la nature des menaces concernant la sécurité énergétique dans les détroits et divers points de chokepoints géopolitiques dans l'environnement sécuritaire du Moyen-Orient en général, et de la mer Rouge et du golfe d'Aden en particulier, ainsi que l'impact de ces menaces sur le système politique des Émirats arabes unis. Cela a été fait en traitant la problématique principale de cette recherche, à savoir : comment la sécurité énergétique dans les détroits influence-t-elle les systèmes politiques arabes et comment le système politique des Émirats arabes unis a-t-il géré cette influence ? Ces zones sensibles ont connu une vulnérabilité sécuritaire croissante depuis le début du soulèvement arabe au début de l'année 2011, ce qui a engendré des crises sécuritaires difficiles à surmonter. Malgré les mesures prises par les Émirats arabes unis pour assurer leur sécurité énergétique en garantissant la durabilité des approvisionnements en énergie au niveau des détroits maritimes, plusieurs approches sécuritaires ont été adoptées pour contenir les menaces dans le contexte de l'environnement régional dans lequel ils interagissent.

Dans un contexte de complexité et d'entrelacement des menaces sécuritaires sur la perception du système politique des Émirats arabes unis, qui émerge comme un acteur régional dans un vide sécuritaire menaçant sa profondeur stratégique et ses zones d'influence, notamment à cause de l'indéfinition de ces menaces sécuritaires, il est devenu difficile de concevoir l'avenir de la perception du processus de planification stratégique des Émirats arabes unis.

En conclusion, l'étude, après avoir appliqué une méthodologie scientifique analytique, a abouti à plusieurs résultats et recommandations qui soulignent l'importance de la sécurité énergétique dans les détroits et son impact sur le système politique des Émirats arabes unis, surtout dans un contexte où l'ordre international traverse une phase de gestation pour l'émergence d'un monde multipolaire.

Abstract

The study focused on analyzing the nature of threats to energy security in straits and various geopolitical chokepoints within the security environment of the Middle East in general, and the Red Sea and the Gulf of Aden in particular, as well as the impact of these threats on the political system of the United Arab Emirates. This was done by addressing the central issue of this research, namely: how does energy security in the straits influence Arab political systems, and how has the political system of the United Arab Emirates managed this influence? These sensitive areas have witnessed increasing security vulnerability since the onset of the Arab uprisings in early 2011, leading to security crises that have been difficult to overcome. Despite the measures taken by the United Arab Emirates to ensure its energy security by guaranteeing the sustainability of energy supplies at the level of maritime straits, several security approaches have been adopted to contain the threats in the context of the regional environment in which they interact.

In a context marked by the complexity and entanglement of security threats, the political system of the United Arab Emirates has emerged as a regional actor within a security vacuum threatening its strategic depth and areas of influence, particularly due to the ambiguity of these security threats. This has made it increasingly difficult to conceptualize the future of the strategic planning process within the UAE.

In conclusion, the study, after applying an analytical scientific methodology, resulted in several findings and recommendations that highlight the importance of energy security in the straits and its impact on the political system of the United Arab Emirates, especially in a context where the international order is undergoing a phase of transition towards the emergence of a multipolar world.